

المشحم
عفا الله عنه

حاشية الطالب بن حمدون بن الحجاج
على شرح بحرون
على لامية الأفعال لابن مالك

دار الفكر
طباعة والنشر والتوزيع

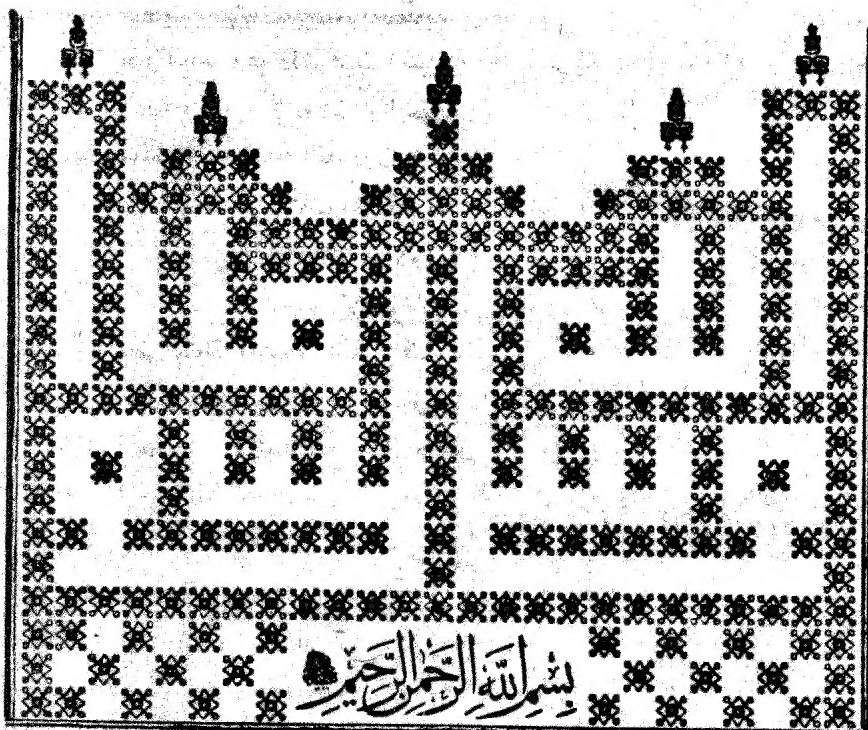
المشرف
عفا الله عنه

حاشية الطالب بن خذون بن الحاج
على شرح بحرون
على لامية الأفعال لابن مالك

(مصححة ومنقحة ومهذبة)

دار الفكر

بيروت - ص. ب. ٧٠٦١



(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله الحميد الحميد البديع
المعيد الفعال لما يريد حمدا
يوافق نعمه ويكافئ الزيد
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
أجمعين وعلى التابعين
لم يأت أحسان إلى يوم الدين
(وبعد) فاني كنت شرحت
القصيدة اللامية بأبنية الأفعال
في علم التصريف للإمام جمال
الدين محمد بن عبد الله بن مالك
رحمه الله تعالى بشرح بسطته
بكثرة الأمثال وإيراد معظم
مواد الأفعال ليكون صاحبه
بأبواب اللغة وسبلها ظافرا
حائزا منها حظا وافرا ثم
رأيت أن أجرد من مقاصده
واسرد من فوائده ما بينه
عزائم الطالبين عليه ويدعوهم
الراغبين إليه فانه كتاب عظيم
الفوائد جم العوائد يسر الله
بكل منهما النفع لي ولإخواني
في الدين والدنيا بمنه وكرمه
آمين . قال رحمه الله تعالى
(الحمد لله) الحمد هو الثناء
باللسان على المحمود بما فيه من
الصفات الحمودة وهو والمدح
أخوان (لا أنسى به بدلا)

(الحمد لله لا أنسى به بدلا .) (قوله باللسان الخ) هو تقييد بناء على أنه يطلق على كل ما يدل على التعظيم وهو
المفهوم من الصحاح وغيره أو إيضاح بناء على أن الثناء إنما يكون باللسان (فان قيل) يلزم من التعبير
باللسان فساد عكس التعريف بخروج الحمد القديم وحمد الجداد الشامل له قوله تعالى وإن من شيء
إلا يسبح بحمده (أجيب) بأن التعريف إنما هو للحمد اللغوي وقد ثبت عن أربابه اختصاصه باللسان
وعلى تسليم عموم المحمود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلًا بمرتبين استعمال اللسان في الكلام
اللساني لعلاقة الآلية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الإطلاق والتقييد أو يجعل فيه اللسان
من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي (قوله على المحمود) فيه دور لأن المحمود مشتق
من الحمد وقد أخذ في حده ونظيره تعريف العلم بأنه معرفة العلوم والحق في الجواب عنه كما قاله بعض
المحققين إن المراد بالمحمود الجزئيات التي يصدق عليها من حيث ذاتها لا من حيث اتصافها بكونها
محمودة وهذا كما تقول كل نائم مستيقظ وتريد بالنائم الذات لا بقيد وصفها العنواني وبذلك صح النائم
مستيقظ وبهذا الجواب تدفع الأدوار التي أوردناها على جميع المشتقات التي يؤخذ في تعريف مصادرها
(قوله بما فيه من الصفات الحمودة) أي الجميلة وهذا هو المحمود عليه أي الباعث على الحمد وخروج به الثناء
باللسان على القبيح أي في مقابلته فهو ذم بناء على إطلاق الثناء على الشر لحديث من أثمتم عليه شرا
وجبت له النار وعلى أنه خاص بالخير كما قاله الجمهور والحديث من باب المشاكلة فذكر الصفات الحمودة
للإيضاح وظاهره سواء كانت هذه الصفات اختيارية أي صادرة من المحمود باختياره كالأحسان
 وغيره من مكارم الأخلاق أو اضطرارية أي غير صادرة منه باختياره كرشاقة القدر وصفاء اللؤلؤ
 فيتناول التعريف الحمد والمدح ولذلك قال الشارح وهو أي الحمد والمدح وأخوان وهذا مذهب الرغزبي
 في الفائق والمحدث في القاموس وقيدها الفخر الرازي بالاختيارية حقيقة أو حكما مفرقا بين الحمد والمدح
 ويلزم عليه كون الثناء على الصفات القديمة غير حمدا لأنها غير مسبوقة بالاختيار والاتفاق على أنه حمد
 وأجيب بأنها لما كانت مبدأ للأفعال الاختيارية بالقدرة والارادة والعلم والحياة مثلا يتأتى الخلق

والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك مميت اختيارية مجازا مرسلًا علاقته الأصلية والفرعية وهذا بخلاف المدوح عليه فلا ينظم كونه اختياريا حقيقة ولا حكما يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدح فلان فلانا على وضاعة الحمد ورشاقة القد دون حمد ولا شعار الحمد بالاختيار اختيار في مفتتح القرآن على المدح فكانت أول جملة من الكتاب الحكيم تفيد أنه سبحانه فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل وهي قاعدة عظيمة في أصول الدين (١) (فوائد * الأولى) الحمد للتقدم لغوى والحمد العرفي فعل ينيء عن تعظيم النعم بسبب الانعام على الحامد أو غيره كان قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً وخدمة بالركان فهو أعم مورد أو أخص متعلقا والغوى بالعكس فناء باللسان في مقابلة احسان لغوى وعرفي وثناء باللسان لأجل السكال لغوى فقط واعتقاد أو عمل لأجل الاحسان عرفي فقط وأما الشكر لغة فهو الحمد عرفاً وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد جميع جوارحه للنعم به عليه وغيره فاعلم يرضى النعم في عموم الأوقات وهو المسمى بالتقوى والاستقامة كصرف البصر في نظر الآيات للاعتبار وتعرف جلال الصانع وجماله والسمع في تلقى الأوامر والنواهي للامتثال وغير ذلك (٢) والشكر بهذا المعنى هو المراد في آية وقيل من عبادى الشكور وحديث أفلا أكون عبداً شكوراً وهو الذى عبر عنه الجنيد حين سأله خاله السرى بقوله ما الشكر يا فتى قال أن لا يعصى الله بنعمه وهو أخص وجوداً من كل الحمد كإن بينهما عموماً وجهياً فهذه ثلاث نسب ومن جعلها ستاً بزيادة نسبة الشكر للغوى إلى كل من الثلاثة فقد وهم وإن عملاً أكثر من على ذلك لأن الشكر للغوى وهو الحمد العرفي فنسبته هي بعينها نسبة الشكر للغوى لترادفهما على معنى واحد والنسب إنما تعتبر بين المعنيين العقوليين وأما الترادف فليس من النسب الأربع لأنه نسبة بين الألفاظ فقط (الثانية) للحمد أركان خمسة الصيغة والحامد والمحمود به وهو صفة كأيذكر العقل السليم حسناتها وهذه الثلاثة تضمنها لفظ الثناء والرابع المحمود وهو أن تضمنه لفظ الثناء أيضاً صرح به في قوله على المحمود والخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذا مصرح به في قوله بما فيه من الصفات المحمودة (الثالثة) يجوز في الحمد الرفع وهو الأرجح والنصب والحفض فالرفع على الابتداء والخبر في المجرور بعده إلا أن لام الجر يجوز فيها الضم

(١) ثم إن المحمود به والمحمود عليه قد يتغيران بالذات كما لو أحسن إليك زيد فقلت زيد شجاع أو غالم فالحمود عليه الاحسان والمحمود به الشجاعة أو العلم وقد يتجددان بالذات فيتغيران بالاعتبار فقط كالو أحسن إليك زيد فقلت زيد محسن فالاحسان من حيث أنه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتغال الصيغة على ذكره محمودة ثم المحمود عليه تارة يكون من الفضائل وهي الصفات القاصرة على المحمود التي لا تقتضى لذاتها التعلق بغيره وانتفاع الغير بأثرها كالشجاعة والعلم وتارة يكون من المواضع وهي الصفات المقتضية لذاتها التعبدى إلى الغير كالأحسان ودفع الضرر والهداية والتعليم ومفرد الأول فضيلة والثاني فاضلة كما أشار إليه من قال :

فضائل صفات ذات يا فتى فواضل صفة فعل قد آتى
مفرد الأولى آتى فضيله والثاني فاضلة خذ وسيله

هذه الزيادة ثابتة في نسخ الطبعة للقرية وليست في نسختين معتمدتين بالقلم والله أعلم .

(٢) قيل لأبي حازم ما شكر العيين قال إذا رأيت بهما خيراً أعلنته وإذا رأيت بهما شراً سترته قيل فما شكر الأذنين قال إذا سمعت بهما خيراً وعيته وإذا سمعت بهما شراً دفعته قيل فما شكر اليدين قال أن لا تأخذ بهما ما ليس لك ولا تمنع حقا هو لله فيما قيل فما شكر البطن قال أن يكون أسفل صبراً أو أعلاه علماً قيل فما شكر الفرج قال كما قال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم إلى ما لو من قيل فما شكر الرجلين قال إن رأيت شيئاً غبطته استعملتها له وإن مقتته كفتها عنه وأنت شاكر لله اهـ .

إتباعاً لحركة الدال وهي قراءة ابن أبي عملة والنصب على اضمار فعل لا يظهر لأنه من المصادر التي أقيمت مقام أفعالها بعد حذفها بالجماع وجوباً نحو سقيا ورعيا وشكرا قال سييويه ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها بنوعيم وناس من العرب كثيراً أنه فقوله ينصب أي المصدر فالفعول محذوف دل عليه المقام وهو كون الكلام في باب المصدر وقوله بالألف واللام متعلق بحال مقدرة أي حال كونه مقروناً بالألف واللام وصاحب الحال هو المفعول المقدر ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع وعلى كل فاللام في الله لام تقوية لأن الفعل المقدر يصل بنفسه والتقدير أحمده الله الحمد ثم حذف الفعل وقدم لفظ الحمد اهتماماً به لأن المقام مقام حمدوان كان اسم الله أهم في نفسه والخفض على الاتباع وهو مهيئ مسلوكة عند العرب وحركة الأعراب حينئذ مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع^(١) (الرابعة) اسم الجلالة عربي على الأصح وتكلم غير العرب به من توافق اللغات والأصح أيضاً أنه منقول لا منجمل وفي مادته أقوال قيل من لا يملوه أي احتجب أو من لا يملوه أي ارتفع أو من وله أي طرب أو فزع أو تحير وأصله ولاه فأبدلت الواو همزة كاشاح وإعاء وحلى بال وحذفت الهمزة تخفيفاً وعوض عنها أل أو نقلت حركتها إلى لام التعريف وأدغمت لام أل في لام لاه أو من أله أي عبداً وولع أو سكن أو أقام أو احتاج أو فزع أو تحير وأصله الاله خلى بال وحذفت الهمزة بعد النقل أو دونه ثم جعل علماً ويتخلص من هذه الأربعة اثناعشر قولاً ضمن معاني اشتقاقاتها الشيخ الحق سيدي الطيب بن كيران في قطعة ذكرها في شرح ألفية السير وهي :

يا من تحجب عن إدراك باصرة * ومن ترفع في عليائه شانا * ومن يعرفانه الارار قد طربت
ومن هو المزعج للمهود احسانا * ومن تحيرت الأبواب فيه ومن * إياه يعبد أهل الحق اذنانا
ومن به أنفس السكرام قد ولعت * ونحوه سكتت تؤم رضوانا * ومن هو الدائم الباقي القسم بلا
حد وكل سوى فناؤه باننا * ومن إليه احتياج الخلق قاطبة * وهو الغني على الإطلاق إيقانا
امن على مذنب بتوبة خلصت * وامنحه منك رضى وهبه غفرانا

وضمنها أيضاً شيخنا الأخ الفقيه العالم الصابط للمشارك المحدث أبو عبد الله سيدي محمد بن حمدون ابن الحاج في قطعة ذكرها في شرحه لآخر ترجمة من صحيح البخاري وهي :

أنت المرفع في العلياء محتجبا * عن درك باصرة واللب حيران * وأنت مفرعنا وفيك قد طربت
أرار معرفة إليك إذعان * وفيك قد ولعت نفوس تكرمة * إليك قد سكتت وزاد ايقان
إليك محتاج قطعاً كل كائنة * وأنت باق دواما منك احسان * فامن بغناة حسنى ونيل رضى
فأنت غيث الورى وأنت رحمان

(قوله بغيت الشيء أبغيه أي طلبته) منه قوله تعالى أغير دين الله تبعون وقد يقال بغيته الشيء أي طلبته له ومنه يبعونكم الفتنة (قوله والضمير المحرور بالباء للحمد) قال في الكبير ويجوز عود الضمير إلى الله سبحانه أي غير متبدل به إلها غيره اه والأول أولى لافادته الاخلاص في العبادة فإنه أفاد أن حمده للمولى سبحانه وقع على وجه الاخلاص حيث قيد بعدم طلب العوض وهذه أعلى الطرق وهي عبادته سبحانه وتعالى لذاته لا لطلب ثواب أو خوف عقاب وقوله في الكبير في تقدير الاحتمال الثاني أي غير متبدل به إلها غيره الأولى محمودة غيره وذلك لأنه لم يتقدم ما يقتضى حصر الألوهية فيه بل اختصاص الحمد به المستفاد من جعل أل للجنس كما هو اختيار صاحب الكشف في الحمد لله تصريح بأن الحمد مختص به ويلزمه عدم مشاركة الغير له فان الحصر يتضمن حكماً إيجابياً وحكماً سلبياً (قوله في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به) فيه نظر إذ الصحيح أنه لا يتحمل ضمير الأن عدولهم عن النصب إلى الرفع بمبالغة في الفرار مما يدل على التجدد والصواب أن الجملة مستأنفة لليان أو حال أما من الجلالة فيكون ضمير به له

(١) وانفقوا على أن الحمد غير مختص بمادة حمد وإنما هو التناء بالسان كما تقدم وما في لاه للرفة والجارة وجسته الانشائية أو الخبرية وألفية الاسمية أو الفعلية تكفل بتحقيقه أرباب المواشى الكشفية والبيضاوية والمطولية وملخصه ما في حواشى الشيخ الوالد رحمه الله على التلخيص فلا حاجة إلى إيرادها لأنها ليست من مقاصد هذا الفن اه

يقال بغيت الشيء أبغيه أي طلبته وبديل الشيء عوضه والضمير المحرور بالباء للحمد والجملة في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به لأنه بمعنى أحمده الله أي أحمده الله غير طالب بحمدى له عوضاً بل لما يستحقه لذاته سبحانه وتعالى من الحمد (حمداً) يبلغ من رضوانه الأملاً

وهو الرابطة إذ المضارع النفي لا يتعين فيه التجرد من الواو على مذهب الأكثر وإما من الضمير المستتر في الخبر فالضمير للمحمد (قوله) يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته (قري) بالفتحة قوله تعالى أبلغكم رسالات ربي والتضعيف فيه لتعدية بلغ إلى اثنين والأمل مفعوله الثاني أي يبلغ الحامد الأمل فحذف المفعول الأول للعلم به بقرينة ما سبق وأشبعت فتحة الأمل لأجل النظم ومن رضوانه متعلق ببليغ أو الأمل فمن على الأول لا ابتداء الفاية وعلى الثاني لبيان الجنس أي الأمل الذي هو رضوان الله تعالى أي رضاه وعدم سخطه وهو أفضل ما يناله العبد يوم القيامة (قوله) بالتخفيف أي وأما التأميل فهو مصدر أمل بالتشديد بمعنى رجا أيضاً وهو الكثير في الاستعمال والتخفيف فصيح خلافاً لمن أنكره (قوله) منصوب على المصدر والعامل فيه الحمد) يرد عليه أمران الأول أن أعمال المصدر المعرف باللام قليل وذلك لأنه عند عمله مقدر بان والفعل فكما لا تدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وما قدر به قيل لم يأت شيء في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح وإنما جاء عاملاً بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء الثاني الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر الأجنبي وهو غير جائز (فان قلت) الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلم يلزم الفصل بأجنبي (أجيب) بأن للحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملاً بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة معمولة باعتبار جهة أخرى وهو مجتمع تنزيلاً لتأثير الجهتين منزلة لتأثير الذاتين خلافاً للسعد فالصواب أن حمداً منصوب بعامل محذوف أي أحمد حمداً وتكون الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراض بين المعطوف وهو جملة الصلاة والمعطوف عليه وهو جملة الحمد وهذا الوجه كما أنه قوي من جهة اللفظ قوي من جهة المعنى أيضاً لافادة الحمد مرتين مرة بالاسمية ومرة بالفعلية وعلى ما جوزه الشارح من الوجه الذي ذكره يصح أن يكون جملة لا ينبغي به بدلاً معترضة أيضاً بين للمفعول المطلق وعامله لافادة التنويه والتسديد قول الناظم (ثم الصلاة) عطف بـ ثم ايذاناً بقباب للربتين لأنه وجب عليه حقان حق الله وحق لرسوله وبين الحقين ما لا يخفى وإن كان حق الرسول من جملة حق الله أشاره الكبير وهو مخرج على ما نصوا عليه من أنه قد يجعل تأثير البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمن والافالترتيب مع التراخي المستعمل فيه ثم يخص بعطف المفردات كما قاله الرزوقي ومعلوم أن ما هنا عطف جملة على جملة وأل في الصلاة للحقيقة لا من حيث هي ولا من حيث وجودها في بعض الأفراد بل من حيث وجودها في جميع الأفراد قضاء لحق المبالغة التي اقتضاها المقام (١) وعلى الاستعلاء المعنوي خبر عن الصلاة وإن كان من صلته في الأصل لأنه يجوز الإخبار عن المصادر التي تتعدى بحرف بذلك الحرف تقول الاتكال على الله والاعتماد عليه قال الله تعالى لا تريب عليكم نص عليه الرضى والجملة لا إنشاء طلب مضمونها أن أريد بالمبتدأ صلاة الله تعالى ولا إنشاء نفس مضمونها أن عني به صلاة الخالق (٢) (قول الشارح والصلاة في اللغة الدعاء) أي لقوله تعالى وصل عليهم ولا ينبغي أن تكون

يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته بمعنى أوصلته والرضوان بضم الواو وكسرهما مصدر رضى عنه رضا ورضوانا والأمل الرجاء يقال أمله يأمله بالتخفيف كأمله يأكله وهو هنا بمعنى المأمول وحمداً منصوب على المصدرية والعامل فيه الحمد ويبلغ في محل النعت له (ثم الصلاة على خير الورى) والصلاة في اللغة الدعاء

- (١) وهي اسم مصدر صلى والقياس تصلية وهو مسبوع كاسياً أي خلافاً لمن أنكره اهـ
- (٢) والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في حديث من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عصره وإن الأول في الحديث دعاء بالرحمة والثاني نفس الرحمة وخبر ضد شراسم تفضيل أو مصدر خار بمعنى اختار والإضافة على معنى من وأتى الصلاة بعد الحمد دعاء بين الحقيقة والشرعية فإنها أمرت بشكر الوسائط بعد شكر النعم الحقيقي في الحديث من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن منع إليكم معروف فكأنوه فإن لم تجدوا ما تشكروهن به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه أخرجه الامام أحمد وغيره واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارناً لذكر نبيه في كلمة التوحيد وامثالاً للخبر كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع وهو وإن ضفه البخاري يجوز العمل به في الفضائل بالحق والوارد من نحو من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تصل عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب ومن نحو من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه بها عشر أو رجاء لأن يقبل بها الدعاء المذكور ضمناً في الحمد لله لأنه تعرض بالذوال : إذا أتى عليك المرء يوماً كفاك من تعرضه الثناء وصريحاً في قوله حدا يبلغ من رضوانه الأمل وقد قال عمر رضي الله عنه الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اهـ

الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق لأنه لا يقال صليت على عدوي في معنى دعوت عليه لأن صليت على فلان في معنى الخنو والعطف والرحمة ولذلك عدى بعل كما قال صليت على الميت أي دعوت له بدعاء من يحن عليه ويتعطف فان أتى بلفظ الدعاء عدى في الخير باللام وفي الشر بعل في هذا فرق ما بين الصلاة والدعاء وأهل اللغة لم يفرقوا ولا بد من تقييد عباراتهم وظاهر كلام الجماعة أن الصلاة من قبيل المشترك حيث قالوا الصلاة من الله تعالى رحمة ومن اللائكة استغفار ومن آدميين دعاء لكن تعقبه ابن هشام في معنى اللبيب بأوجه ثلاثة أولها اقتضاء كلام الجماعة الاشتراك والمجاز أولى بالتقديم عليه ثانيها ليس عندنا في اللغة فعل يختلف معناه باختلاف اسنده إلى الفاعل ثالثها أن من شرط المفسر صحة وقوعه موقع المفسر وهنا لا يصح أن دلوجعل دعاء موضع صلى في قولك صلى فلان على زيد لبطل المعنى وانعكس المقصود لأنه يقال دعائه في الخير ودعائه في الشر واستصوب أن الصلاة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم هو بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى اللائكة الاستغفار وإلى آدميين دعاء بعضهم لبعض فتكون من قبيل التواطىء أو المشكك لاتحاد معناها مع كل مسند إليه واعترض أبو حفص القاسي في حواشيه على المعنى كلا من الأوجه أما الأول فانه لا اشتراك إذ ليس الاستغفار معنى حقيقياً للصلاة فالتزم المجاز وأما الثاني فانه لا اشتراك حتى يختلف المعنى الحقيقي وأما الثالث فإن المدعى أن بين صلى ودعا ترادفا باعتبار تعدى الأول بعل والثاني باللام لا مطلقاً وإذا كان الأمر كذلك فكل من المترادفين يصح أن يحل محل الآخر وذلك ظاهر (قوله) والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله (قوله) اختلف هل ينتفع عليه السلام بصلاتنا عليه ويزيده الله تعالى رفعة بذلك أولاً والأول أصح لأن رحمت الله لا تنتهي ولا تنحصر ووفق بينهما بأن الأول فيه اخبار عن كرم الله تعالى وعدم تنهاى فضاله والثاني فيه تنبيه على الأدب في التقصد وقال أبو حامد القاسي لا أظنهم يختلفون في انتفاعه عليه السلام بصلاتنا عليه كما أنهم لا يختلفون قطعا في حصول الأجر لنا بطلبها فانظر ما معنى اختلافهم وترددهم في أن النفع عائد علينا أوله عليه السلام قول الناظم (خير الوري) هو اسم تفضيل حذفته همزته لكثرة الاستعمال وقد لا تحذف كقوله «بلال خير الناس وابن الأخير» وإضافة اسم التفضيل على معنى بعض فهو بعض الوري الذين قاقهم في الفضل ويحتمل أن يكون مصدر خارج بمعنى اختار والإضافة على معنى من وهذا أولى من جعله اسم تفضيل لما فيه من اللبالة والوصف بالمصدر بل لا مبالغة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لأنه أصل الوجودات (قوله) والوري (الخلق) أخذنا من وري الزند كضرب وورث خرجت ناره مني الخلق بذلك لخروجهم من العدم إلى الوجود (قوله) وخير الخلق نبينا أجمع من يعتد باجماعه على ذلك واستثنوه من الخلق في تفضيل الرسل على اللائكة أو العكس وقوله عليه السلام لا تفضلوني على يونس بن متى (١) معناه لا تفضلوني على يونس تفضيلاً يؤدي إلى نقص في يونس (قوله) ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح بأحده يعني لما اختص بهذا الوصف كان إذا أطلق إنما يصير علماً عليه فلا حاجة إلى تعيين اسمه بعد ذلك كما قال ابن زيدون :

لسنا نسمةك إجلالاً وتكرمة * وقدرك المعنى عن ذاك يغنيا
إذا انقردت وما شورك في صفة * فحسبنا الوصف إيضاحاً وتبييناً

قول الناظم (وعلى ساداتنا) فيه استعمال السيد لغيره تعالى وما ورد السيد الله منسوخ أو تواضع أو باعتبار السيادة المطلقة وأعاد لفظة على وأدخلها على الآل ردأعلى الشيعة فانهم يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم وآله مقرونين بغير فاصل من الحروف ويروون في ذلك حديثاً موضوعاً (٢) وإعادة العامل تفيد إفراده صلى الله عليه وسلم بالصلاة وحده ثم الصلاة على آله تبعاً وفي ذلك كمال الأدب (قول الشارح جمع سيد) السادة في النظم إن كان بغير ألف بعد الدال فهو جمع سيد وإن كان بها فهو جمع سادة الذي هو جمع سيد

والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله والوري الخلق وخير الخلق هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا استغنى بهذا الوصف عن التصريح بأحده (وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلاء) السادات جمع سيدي يقال ساد قومه سيادة

(١) أجيب عنه بأنه قال ذلك تواضعاً أو قبل أن يعلم بأنه أفضل الخلق أم (٢) وهو لا تفضلوني على يونس أي بعل.

فيكون من قبيل جمع الجمع وفي الصباح كل منهما جمع سيد إلا أن جمع سيد على سادة غير مقبس والقياس سياء لقول الألفية: وبفعال وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى... وفي وزنه خلاف يذكر عند قوله وكخفيف طيب (قوله سوددا) بهمز أو بغير همز وأوله مضموم دائماً وإما ثالثه ففيه الضم كقفذ والفتح كجندب فهي أربع لغات (قوله سادات الأمة) أي أمجادهم وشرفاؤهم كما في الصباح وقال ابن الأثير وغيره السيد هو الحليم أو الجليل أو الذي يفرع إليه في النواتب وذكر معاني أخر أغفلها المجد في القاموس قول الناظم (آله) هو اسم جمع غلب إضافته إلى عاقل ذي خطر فلا يقال آل الفرس ولا آل الحجام والاسكاف أي الصانع وإما آل الصليب فلتنزيله منزلة العاقل حيث عبدوه وأما ادخلوا آل فرعون قهركم أو أشرفاه فيهم وإضافته للضمير كما في النظم جائرة خلافا لمن منعها متمسكا بأنه مختص بالإشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه لفظ الضمير فيه شرف الاعرفية ومعناه يشرف بمرجه (قول الشارح وأصله أهل) أي فأبدل من الهاء همزة ساكنة ثم الهمزة ألفا لسكونها وافتتاح ما قبلها كراهة اجتماع همزتين هذا مذهب سيويوه وفيه إبدال الخفيف بالتثنية والشأن العكس إذ الهاء أخف من الهمزة وأجيب بأن الهمزة وإن كانت ثقيلة فهي توصل إلى الخفيف لأنها لا تقرأ ساكنة بعد همزة أخرى بل تبدل من جنس حركة ما قبلها لقول الألفية: ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة أن يسكن كآثر واتتمن

وذهب الكسائي إلى أن أصله أول بالتحريك فأبدلت الواو ألفا بدليل قولهم في التصغير أويل واختاره جمع من المحققين (قوله) وتخصيص آله إلى قوله لعله شرعى لا لغوى (التعنين الجزم بأنه شرعى ولا معنى لهذا الترجي والمراد ببني هاشم والمطلب المؤمنون منهم وكذا المؤمنين من بناته وتفسير الآل في هذا المقام بهذا لا يخس فان الأول له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعد أقوالا في مقام الدخ كهذا المقام كل مؤمن تقي لحديث آل محمد كل تقي أنا جد كل تقي وفي مقام الدعاء كل مؤمن ولوعاصيا وفي مقام حرمة الزكاة الأصح عند المالكية أقاربه المؤمنون من بني هاشم زاد الشافعية والمطلب وهو قول قوى في المذهب درج عليه خليل في مصرف الزكاة فقال وعدم نبوة لهاشم والمطلب ويوجد في بعض نسخ الشارح بدل المطلب وبني عبد المطلب وهو خطأ إذ بنو عبد المطلب من بني هاشم (قوله والصحب جمع صاحب) هذا مذهب الأخفش والقراء ومذهب سيويوه والجمهور أنه اسم جمع له وهو الحق لتصغيره على لفظه ولو كان جمعا لوجب أن يرد إلى مفردة في حالة التصغير فيقال صاحبي بالألف ولا يصغر على لفظه ولا يقال للقر أن اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه وإنا له من معناه وهذا له واحد من لفظه لا ناقول ذلك نظرا للغالب أو خلاف التحقيق وإنما الفرق بينهما لفظي يكونه مغاير للموازين المعلومة للجموع ومعنوي بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع كل أفاده الأثموني في شرح الألفية قول الناظم (الفضلا) مجرور نعت للآل والصحب تابع لهما في إعرابهما وعلامة جره تعتبر باعتبار الألف الموجودة فيه وذلك يبين بذكر تصريفه فنقول وقف المصنف عليه بالاسكان ف وقعت الهمزة فيه ساكنة إثر فتحة اللام والألف الذي بينهما حاجر غير حصين ثم خفت بإبدالها ألفا كهمزة الرأس والبأس فاجتمع ألفان فلك الجمع بينهما بتطويل المد في زمن مقدار ألفين فتكون حركة الأعراب على هذا مقدرة على الألف الطول ولك حذف أحدهما فان حذف أولهما فحركة الأعراب تقدر على هذا الباقي وإن حذف الثانية فحركة الأعراب مقدرة فيها وتكون نظير ألف المقصور المنون قال العلامة الأستاذ أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي في شرحه هذا حكم هذه الكلمة وأما لها إذا كانت في محل الوقف وليست من باب الممدود الذي قصر للضرورة كما يقال والله تعالى أعلم (قول الشارح لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء) نحوه في مادة شاء من القاموس والصحاح والحكم وهو غفلة عما قرره البحا من أن فاعلا الدال على سجية مدح أو ذم يحمل على فيل في الجمع على فعلاء كما في التسهيل

وسوددا فهو سيدهم وهم
رضى الله عنهم سادات
الأمة وآل الرجل
عشيرته وأهله وأصله
أهل بدليل قولهم في
تصغيره أهيل وتخصيص
آله صلى الله عليه وسلم
ببني هاشم وبني عبد المطلب
دوت من سواهم من
العشيرة أمه شرعى
لا لغوى والصحب جمع
صاحب كركب وراكب
والفضلاء جمع فاضل ك شعراء
وشاعر ولكنه جمع على
غير قياس لأن فاعلا
لا يجمع على فعلاء بل
قياسه الفعل والفعال
بضم الفاء مشدد العين
كالمذل والمذال في
عادل والفضل الزيادة
فن زاد على أحد بشيء
فقد فضله ولا يخفى
ما فضلهم الله به على غيرهم
رضى الله عنهم

وغيره وحمل شراح الالفية المضاهاة في قولها :

ولكريم ونجبل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جملا

على كل مادل على معنى غريزي أو كالفريزي فيدخل في ذلك فاضل وفضلا، وشاعر وشعراء قول الناظم (وبعد فالفعل) الفاء على تقدير دخول أما أو توهه والفرق أن المقدركالذكر في نظم الكلام والتوهم إنما يلاحظ فيه جانب المعنى دون تقدير في اللفظ وعلى تقديرها فالواو عوض عنها والظرف أعنى بعد يجوز أن يتعلق بها إن قلنا إن حروف المعاني يجوز أن تعمل في الظرف وعديله أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه لأنها نائمة عن مها يكن من شيء أو بمقدر بعد الفاء مبتدأ خبرا عنه بما بعده أو فعل وعلى توهمها فالواو استثنائية يائية كأنه قيل ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب مها يكن من شيء في الوجود بعد ما تقدم فمقولى الفعل أو أقول الفعل من يحكم تصرفه فالظرف يتعين أن يكون معمولا للمقدر بعد الفاء ولا يصح أن تكون عاطفة لتعذر عطف الخبر على الانشاء عند ابن مالك وغيره لما بينهما من كمال الانقطاع بلايهام وصرح الجعبري وغيره بأن عامل الظرف في مثل هذا التركيب وهو إذا كان ما بعد الفاء ليس أمرا ولا نهيا محذوف والقول محذوف أيضا وأقول بعد ما تقدم تنبه فالفعل الخ أى إن تنبهت فالفعل فالفاء سببية (قول الشارح اللبينة) أى تضمنه حرف الاضافة أو لا تنقاره في بيان معناه الى المضاف اليه وإنما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية لاختصاص الاسماء بالاضافة أولشبهها بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده أولانها حيث كانت تنفقر الى المضاف اليه صار منها كالجزء فلما حذف كان الباقي بعض كلمة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا (قوله على الضم) حق المبنى أن يبنى على السكون لكن بنى على حركة تخلصا من سكونين وحيث كان اسما وحق الاسم أن يتصرف فيكون مرة عمدة ومرة فضلة ومرة مضافا اليه أحدها وكان هو أبدا لا يكون عمدة نقص منه في حالة اعرابه علم العمدة الذى هو الضمة فأعطيا في حال البناء ليوفر عليه مقتضاه بحال الاصلة (قوله لقطمها) اللام توقيفية بمعنى عند وليست للتعليل لان القطع ليس علة للبناء (قوله مع ما يشتمل) فيه نظربل المراد هنا الفعل الصناعى فقط أعنى مادل على حدث وزمان وعليه اقتصر البجائى وهو ظاهر ابن عباس والسكلاى وغيرهما من الشراح بل خصوص للماضى منه لانه إنما تكلم على قلبه هو وانتقاله من حال الى حال كما سيأتى وجعلوا التصريف للفعل دون المصدر مع أنه أصل له ولغيره باعتبار أن اشتقاق تلك الاوزان ونحوها لمعانيها التى تدل عليها وتعيين القياس منها من غيره مبنى فى الاصطلاح على الافعال حتى المصدر نفسه فيقال مثلا قياس مصدر الثلاثى المتعدي فعل واسم الفاعل منه فاعل واسم المفعول منه مفعول واسم المصدر من المفتوح العين فى الماضى المكسورها فى المضارع مفعول بفتح العين واسم الزمان والمكان منه بكسرها وما أشبه ذلك فلما كانت معرفة الفعل سابقة فى الاصطلاح على معرفة هذه الأشياء جعل الفعل كأنه الذى صرف وغيرت بنتيه لهذه الأبنية وقال بعضهم المراد بالفعل فى كلام الناظم خصوص المصدر قال المحقق أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام القاسى وهذا الذى ذكره هذا البعض هو الظاهر عندى أو المتعين فالضرب مثلا يشتق منه الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والآلة فهذه معان مدلول عليها بالصيغ وهى تدرك من طريق القياس التصريفى فعلى هذا المشتقات طريق معرفتها القياس قال ابن جنى فى شرحه لكتاب المازنى قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يتوصل الى ذلك إلا من طريق التصريف وهذا هو قصد المصنف بدليل قوله ان من أحكم التصرف حاز من اللغة الابواب والسبلا ينظره قد أطال فى ذلك (قوله وغير ذلك) أى كأسماء الآلة (قوله اتقانه) هو منعه من الخروج عما يستحقه (قوله وتصرف الشيء تقابه من حال الى حال) كتقلب ضرب المبنى للفاعل الى ضرب المبنى للمفعول وإلى ضرب ويضرب بالبناء بن وإلى اضرب وضارب وضارب وضروب ومضارب ومضروب ومضرب بفتح الراء وكسرها ونحو ذلك

(وبعد فالفعل من يحكم تصرفه * محز من اللغة الأبواب والسبلا) بعده من الظروف المبنية على الضم لقطمها عن الاضافة لفظا والتقدير وبعد ما تقدم والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعى من ماض ومضارع وأمر مع ما يشتمل على حرف الفعل ومعناه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول واسمى زمان ومكان وغير ذلك وإحكام الشيء اتقانه وتصرف الشيء قلبه من حال إلى حال

و تصريفه تقليبه وبه سمى هذا العلم وإنما خص الناظم رحمه الله هذه المنظومة بالفعل لأنه أصل من الاسم بالتصريف لظهور تقييره باشتقاقه وحاز الشيء بمعنى حواه وأحاط به وباب الشيء ما يدخل إليه منه والسبيل جمع سبيل يذكر ويؤنث وسبيل الشيء طريقه الموصل إليه والمعنى أن من أحكم تصريف الأفعال بمعرفة الأبنية المقيسة فيها وضبط السماعية حاز من اللغة أبوابها وسبيلها الموصلة إليها ولكن ذلك لا يكون إلا باستقراء مواد الأفعال بعد معرفة الأبنية ليرد كل مادة إلى بنائها فن عرف الأبنية فقط فتصريف فقط كمن عرف مثلاً أن قياس مضارع فعل بالضم فعل بالكسر فعل ومضارع فعل بالكسر فعل بالفتح فهو مفتقر إلى النقل الفارق له بين ما جاء من المواد على فعل بالضم أو بالكسر أو بالفتح ليرد كل مادة إلى بنائها ومن تتبع مواد الأفعال بعد معرفته بالأبنية فهو الحائر لأبواب اللغة وسبيلها ولهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطاباً لما تعرض الناظم فأوردت فيه معظم مواد الأفعال في باب أبنية الفعل المجرد بحيث لا يفوت منها إلا الغريب الوحشي (فهاك نظماً محيطاً بهم) هاك اسم فعل بمعنى خذ

ومن ثم عرف التصريف في الاصطلاح بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها خروج الماضي إلى الاستقبال بالطلب نحو غفر الله لك أو الوعد نحو إن أعطيتك السكوتر أو النفي بلا نحو قوله فوالله لأزرتكم أبداً ليس من التصريف المصطلح عليه في شيء لبقاء البنية مع هذه التصريفات وكذا خروج المضارع عن الحال والاستقبال إلى الماضي ولم الجازمتين وبلو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم (قوله وتصريفه تقليبه) تصريف مصدر صرفت الشيء حولته من حال إلى حال ومطاول هذا الفعل تصرف نحو علمته فتعلم فانتقالات الفعل ليس تصريفاً باعتبار أن الواضع أو المتكلم صرفها ويسمى تصرفاً باعتبار نفس الفعل ومطاولته لتصرف المصرف والناظم عبر هنا بالتصرف وفما يأتي بالتصريف (قوله وبه سمى هذا العلم) لفظ التصريف يطلق في الاصطلاح على أمرين أحدهما تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي كما تقدم أو لفظي كتغيير قول وغزو إلى قال وغزافان لغرض تخفيف اللفظ وأما المعنى فلا يختلف وكلا دغامي شد ومد ثانيهما العلم بالقواعد الكلية التي تعرف بها هذه التغييرات المعنوية وما يتبعها من الأحكام اللفظية من الحركات ونحوها إذا علمت هذا فقول الشارح وبه الضمير عائد على التصريف لا باعتبار المعنى السابق الذي هو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي بل باعتبار المعنى الثاني الذي هو العلم بالقواعد قول الناظم (يجز من اللغة الأبواب والسبيل) اللغة بالضم اسم على فعل كقف من لنا يلفو إذا تكلم حذف لأمه وعوض عنها هاء التانيث وفتحت العين لمناستها ويجمع على لغى مكسراً قياس كغرفة وغرفة وبرر وتجمع تصحيحاً جمع مؤنث على لغات كبنات وجمع مذكر على لغين كشين وهوشاذ ولم يذكر صاحب القاموس في المعتل تكسيرها اتكالا على الشهرة والمناسبات لصنيعه في المجموع ذكره كالفعل الجوهري ولغة كل قوم ما يتحاورون بها ويعبرون بها عن مقاصدهم فيصدق بالمفرد والمركب وهي في تعريف حملة الشريعة العلم الباحث عن مفردات كلام العرب وما ألحق بها من حيث مدلولاتها الموضوعية هي له ومن حيث ضبطها الذي لا يدرك بالقياس (قوله وباب الشيء ما يدخل منه إليه) هذا صريح في كونه هو الفرجة وهو الموجود في الدواوين اللغوية وإطلاقه على ما يسد به ويغلق من خشب ونحوه محاز للمجاورة (قوله حاز من اللغة أبوابها وسبيلها الموصلة إليها) أصل الكلام يحز من اللغة أصولاً وضوابط تنفض به إلى فروع تنبني على تلك الأصول وجزئيات تتدرج تحت تلك الضوابط كالأبواب التي يفضى منها إلى داخل البيوت والطرق التي يتوصل بها إلى المدن ويحصل بذلك على المنافع ثم حذف أداة التشبيه وشبه الضوابط والأصول بالأبواب والطرق بجامع الافضاء والتوصل فأطلق اسم المشبه به على المشبه استعارة تصريحية وذكر الحوز ترشيحاً قاله ابن عبد السلام القاسي وحيازة الأصول والضوابط المفصلة إلى الجزئيات المندرجة تحتها من فائدة علم التصريف التي هي من جملة مبادئ العشر (١) وقد ألقمناها شرحاً في الأزهار الطيبة النشر فلما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر (قوله فأوردت فيه معظم مواد الأفعال) ذكر من ذلك ما يقرب من ألفي مثال بالثنائية وذلك معظم مواد اللغة بحيث لا يفوت من عرفها إلا القليل وجعل الأمثلة مرتبة في الغالب على ترتيب الصحاح والقاموس المرموز له بأوائل كلمات هذه الآيات: أبدر بنى تيم ثنائيك جوهر * حوت خندريساً دائماً دفر ياه زهيت سناء شاق صدرى ضياؤه * طبعث ظلوماً عذبتى غواياه فديتك قلبى كله لك مرتع * نهراً وليلاً هائماً يتعماه

(١) قوله وقد ألحق هذا الذي بخط المؤلف وما في نسخ المطبعة القاسية قبل هذه فغير موافق لما بخطه اهـ

والكاف حرف خطاب لا ضمير إلا أنه (١٠) يتصرف تصرف الكاف الاسمية فيفتح المذكور ويكسر للمؤنث ويثنى ويجمع ونظم

مدلولها لفظ الفعل من حيث دلالة على معناه لا مجرد الحروف والأصوات وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال معنى واستعمالاً لأنها تدل على الحدث والزمان وقال بعض البصريين إنها أسماء لقبولها علامات الاسم (قوله والكاف حرف خطاب) اعلم أن هذا الاسم فيه لغات أنهاها الرضى إلى ثمانية منها هاء التانيث وألف اللواحد وغيره مذكراً ومؤنثاً وهاهيا وهمزة ساكنة للواحد وغيره كذلك وقد تلحق الألف في اللغة الأولى كاف فيقال هاك كما فعل الناظم وقد تبدل من الكاف همزة تتصرف كتصرفه وبه جاء القرآن قال الله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يجمع بين الهمزة والكاف إلا أن الهمزة لازمة الفتح والكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية (قوله على وجه مخصوص) أى بأن يكون مترتب للمعنى متناسق الدلالات وهذا معناه عرفاً ومنه قولهم نظم القرآن معجز وأما معناه لغة الجمع وفى اصطلاح العروضيين الكلام الموزون الذى قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ويمكن أن يكون هو المراد هنا (قوله وإذا أردت) يشير إلى أن فاء فهك فصيحة وهى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة ووجه فصاحتها ابتاؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك حسن موقع ذوقى (قوله وهو معرفة الأبنية) يعنى أن الناظم إنما ذكر الصيغ التى توزن بها الأفعال كقوله والضم من فعل الخ ولم يذكر مواد الأفعال لكثرتها اللهم إلا إذا خرج شئ منها عن القياس فيذكره محصوراً كفى قوله وجهان وأفرد وعوجهى فالمراد بالأبنية الصيغ وبالمواد الأفعال التى توزن بها قول الناظم (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) الجملة حالية وقد للتحقيق مجرداً لأن الإحاطة بالجمال التى هى القواعد والكميات تسهل معرفة الجزئيات وإمالة وللتقليل لأن ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير ولا سيما مع اتساع لغة العرب السانع من الإحاطة (قول الشارح إذ لا تعظم متعلق بمقدر أى فينبغى الاعتناء بمعرفة الأصل إذ لا تعظم الخ .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

الباب خبر مبتدأ مقدر أى هذا باب أبنية الخ والمشار اليه امعابرة المترجم عنه أعنى الكلام المعروف للناظر فى صيغ الفعل أو نقوشه أن تأخر وضع الترجمة أولاً وجود له كما قال السيرافى فى عبارة سيبويه انه موضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شئ ليشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من الشارح أو منزل منزلة الحاضر اقرب وجوده كما قيل قد قامت الصلاة لقرب قيامها كما اختاره الفارسى ومنه هذه جهنم التى يكذب بها الجرمون أو موجود ذهنا وزل منزلة المحسوس قول الناظم (أبنية) جمع بناء والمراد بالبناء البنية وهى الهيئة التى وضعت عليها الكلمة من حركة وسكون (قوله وتصاريفه) جمع تصريف وهو مصدر جمعه باعتبار قصد التنويع والإفلا يثنى ولا يجمع وفى بعض النسخ وتفاصيله وعليها شرح البجائى قال والمراد بتفاصيله ما يذكره بعده من تفصيله أحكام المضارع والأمر (قول الشارح المراد بالأبنية) تعبير بالأخص فى كل من الأبنية والتصريف بعنه عليه أن الباب معقود فى خصوص هذين الأمرين ولذلك قال المراد وحاصله أن المراد بالأبنية هنا الصيغة الأولى للمشتقات وهى الماضى وبالتصريفه اختلاف أحوال عين مضارع الثلاثى بالخصوص وأطبق الشراح على أن المراد بالتصريف ما وراء الماضى من المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول وأبنية المصادر وفيه أن الناظم لم يذكر فى هذا الباب سوى تصريف واحد وهو مضارع الثلاثى فالصواب ما قاله هذا الشارح (قوله عين الفعل) أى المضارع إذ الماضى من الأبنية كما تقدم قول الناظم (بفعل الخ) هذه الأوزان المذكورة فى هذا البيت من الأمثلة الموزون بها وقد اصطلح أهل الفن على وضع ألفاظ يعبرون بها عن كمية حروف الكلمة وحالتها من حركة وسكون وأصل وزائد بأخسر وجهه وأجزءه فليترمون فيها مافى الموزون من الحركات والسكنات ويقابلون الأصول بالفاء فالعين فاللام وان كان فى الموزون قلب أتوا به فى الميزان وأما الزائد فينطق بلفظه وان زادت الأصول على ثلاثة زادوا لاما ثانية وثالثة فى الاسم الخامس ولما

كانت

الشيء تأليه على وجه مخصوص والإحاطة بالشيء ادراكه من جميع جهاته ومنه معنى الحائط والمهم الأمر الذى يهلك شأنه فتعنى به أى وإذا أردت حيازة أبواب اللغة وسبلها أخذ نظماً محيطاً بالمهم وهو معرفة الأبنية المقيمة فيها وحصر ما شذ منها دون موادها الأصالية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا) حوى الشئ بمعنى حازه والتفاصيل الأمور الجزئية كمعرفة أفراد مواد اللغة مثلاً والجملا الأمور الكلية كمعرفة الأبنية مثلاً وأشار بهذا إلى أن من حوى الجمل أداه ذلك إلى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة إذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ مثلاً من غير معرفة الأصل والله أعلم .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

(بفعل الفعل ذو التجريد أو فعلاً يأتى ومكسوراً عين أو على فعلاً) المراد بالأبنية كونه رباعياً وثلاثياً وبالمجرد ما حروفه كلها أصول وسيأتى المزيد فيه وبالتصريف اختلاف أحوال عين الفعل من ضمها وكسرها وفتحها والتقدير الفعل المجرد يأتى رباعياً بوزن فعل أى على وزنه

كانت مخارج الحروف ثلاثة الخلق واللسان والشفة جعلوا أحرف المقابلة ثلاثة الفاء من الشفوية لأنها أهونها والعين أهون الحلقية واللام أهون اللسانية وإنما اختاروا هذا التركيب دون غيره مما يمكن لحقته ثم فعل وفعل في كلام الناظم إن كان المقصود منهما موزونتهما وهي الأفعال الاصطلاحية فهما علمان ويحكم لهما بحكم ذلك للوزون فيفتح آخرها كما يفتح آخر الماضي لكن الفتحة في الماضي بناء والفتحة فيهما فتحة حكاية لأنه لما قصد الوزون بها صارت هي عينه فحكيت بها حركته وحركتها الاعرابية مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وهي اما فتحة والكلمة ممنوعة من الصرف العلمية والتأنيث باعتبار الكلمة وقامت حركة عين الثلاثي مقام الحرف الرابع وعلى هذا حذف التنوين لما منع الصرف وإما كسرة والكلمة مصروفة باعتبار اللفظ وعليه حذف التنوين اشعار بان الراديه الفعل الذي لاحظ له في صرف ولا في حركة اذا اعتبارها من خواص الاسم أو وزن الفعل الذي شأنه ذلك فجرى وزنه مجراه وإن كان المراد منهما مجرد الوزن فقط فهي أعلام استعمالها المصنف ممنوعة لما ذكر من إرادة الكلمة قاله سي (قوله ثلاثا على وزن فعل مضوم العين) حمل الفعل الأول في النظم على المضوم العين والآخر على المفتوح تبعاً للمصنف في التسهيل قال الدمامي (فإن قلت) جرت العادة بأن يبتدأ بالمفتوح العين ويثنى بالمكسورها ويثالث بالمضومها نظراً إلى خفة الزنة فيرتب الكلام في الأبنية على حسب هذا والمصنف عكس ذلك فبدأ بالأنقل وثني بالتقيل وثالث بالخفيف فما وجهه (قلت) ارتكب ذلك إشاراً للخفة باعتبار الكلام على الأبنية وذلك لأن الكلام على البناء المضوم العين قليل جداً وفوقه الكلام على البناء المكسور العين وفوقه الكلام على البناء (قوله المفتوح) كما تراه مفصلاً وبفعل في موضع الحال) أي من فاعل يأتي وباؤه للمصاحبة أو للملابسة من مصاحبة وملازمة الكلى لجزئه لأن الفعل أمر كلى له جزئيات كثيرة من جملتها هذه والأوفق يجعل البناء بمعنى على فيما تقدم أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بيأتي ويقوى كون البناء بمعنى على التصريح بعلى في العطف (قوله) ذكرت أنه قد يصاغ من أسماء الخ) أي من أسماء الفعل الرباعي قسم مشتق من أسماء الأعيان المقاصد التي ذكرها بعد وليس له مادة أصلية فعرفة هذا القسم متوقفة على معرفة تلك الأسماء (قوله) كعقربت الصدغ) أي لويته كالعقرب (قوله) أو يجعله فيها) أي يجعل مسمى الاسم الرباعي فيها أي في أسماء الأعيان المقاصد التي ذكرها بعد وصوابه بدل فيها في شيء كما في عبارة التسهيل وفي بعض النسخ أو يجعل غير مضاف للضمير وهي أكثر فساداً (قوله) فلقلت الطعام) أي وضعت فيه الفلفل بضم الفاء (قوله) زرجست الدواء) أي جعلت فيه الزرجس وهو النور العروق بالهار وتسميه العامة خنزق بنزق وفيه قال أبو نواس : تأمل في نبات الأرض وانظر * إلى آثار ما صنع اللبكي * عيون من الجين شاخصات على أطرافها الذهب السبيكي * على قضب الزبرجد شاهدات * بأن الله ليس له شريك (قوله) أو لاختصارها) أي الأسماء لا بقيد كونها للأعيان وعبارة التسهيل وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته وهذا النوع يسمى عندهم بالمنحوت عقده في الزهر بابا وذكره عن جماعة من اللغويين ولم يذكر عن واحد منهم فيه خلافاً وتقل بعضهم عن الماوردي أنه مولد على الأول فظاهر إطلاق التسهيل أنه مقيس وقيد أبو حيان بالسماح (قوله) وحولت) هو رباعي مجرد أو ما أصل من أصول الكلمة وأما حول الرجل أسن وشاخ فواوه زائدة (قوله) ونبت على أنه قد يكون لموافقة الثلاثي (المضاعف) (اعلم) أن الرباعي المضاعف يختلف فيه إذا بهم المعنى بسقوط حرف منه نحو عسس بالليل طاف تقول فيه عس وزحزحه عن كذا تقول فيه زحه فقال البصريون إلا الزجاج الكلمة رباعية وحروفها كلها أصول لدفع التحكم وعلى قولهم فهو من هذا الباب وقال الزجاج الصالح للسقوط زائد فالعين الثانية عنده زائدة في عسس ومقابله من غيره مثله فهي عنده تكرير فاء وليس يوجبها لأن الفاء

أو ثلاثا على وزن فعل مضوم العين أو على وزن فعل مكسور العين أو على وزن فعل مفتوح العين فالقوله مبتدأ وذو التجريد نعته ويأتي خبره وبفعل في موضع الحال وكذا مكسور عين أو على فعلا وهذه هي الأبنية أما أبنية الرباعي المجرد نحو دحرج وذريخ بالموحدة وبالهاء المعجمة إذا طأ طأ رأسه ومسد ظهره ويكون متعديا ولازما كالثالمين وقد أوردت منه في الشرح الكبير أمثلة كثيرة وذكرته أنه قد يصاغ من أسماء الأعيان لمحاكاتهما كعقربت الصدغ أو يجعله فيها كفلقت الطعام وعقربت الطيب وزرجست الدواء وزعفرت الثوب أولا لاختصارها كبسملت وحمدلت وسجلت وحسبت وحولت أي قلت بسم الله والحمد لله وسبحان الله وحسبي الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ونبت على أنه قد يكون لموافقة الثلاثي المضاعف نحو فككبوا فيها فدمدم عليهم وزحزح عن النار

العلة في أنه لم كان للرباعي بناء واحد وللثلاثي ثلاثة وأن لم انحصرت الأبنية في هذه الأوزان دون غيرها وأما أبنية فعل المضموم العين فنحو عذب الماء وفرت وكرم الرجل وشرف ولا يكون إلا لازما وقد أوردت معظم موادها وأما أبنية فعل الكسور العين فنحو قرح ورغب ورهب في اللازم منه ومحبة وركه وشربه وجمعه في التعدى وقد أوردت معظم موادها ونبت على أنه قد يشارك فعل المضموم في فعل واحد فيكون في ذلك الفعل لثتان نحو رحب المكان ورحب أى اتسع وصلب الشيء صلبة وبعد وبعد ورغد عيشه ورغد أى اتسع وبصر وبصر به أبصره وأنه قد شاركهما أيضا فعل المفتوح فيكون ذلك الفعل مثلثا نحو مرو الطعام ومروى ومروأفرو مروى أى محمود العاقبة وورث في قوله رث وورث أى أفحش فيه وزهد في الشيء وزهد وزهد وخر اللين وخر وخر وعثر الماشي وعثر وعثر عثارا وكدر الماء وكدرو وكدر فهو كدرو ونضرو وجهه والعصن ونضرو ونضرو ونعم فهو ناضرو ونضرو وخمص بطنه وخمص وخمص جاع وقط من رحمة الله وقط وقطأ يس ورفق به ورفق ورفق وسفل وسفل وسفل ضد علا وعقمت المرأة وعقمت وعقمت لم

لاتضاعف وحدها وقال الكوفيون الصالح للاستقوط بدل من تضعيف عين فأصل كبكب عندهم كبب بتضعيف العين ثم أبدل الكاف من ثاني الثلاثين كراهة توالي الأمثال وبناقوى قولهم عجيء الثلاثين عضاه في الفاظ كثيرة فتسكون الزيادة فيه للتكثير وباب التكثير فعل بتضعيف العين لكن يضعفه عدم اطراده في جميع المواد فانه لم يعمى في نحو رد الكلام وكرره وغيرهما مما لا يحصى فقول البصريين أولى وعلى قولهم وقول الزجاج يكون من مزيد الثلاثي فلا دخل له هنا قاله سى (قوله إذا عسعس) أى أدبر ظلامه وأقبل فهو من الاضداد (قوله على العلة في أنه لم كان للرباعي الخ) حاصل ما ذكره فيه أن الرباعي لما كان أثقل من الثلاثي وجب أن يكون فيه سكون دافع لثقله اذ لو كان على منهج الثلاثي لزم اجتماع أربع متحركات متوالية وهو مما رفض في كلامهم استقالا ولا جائز أن يكون مورده أول الكلمة ولا ثالثا ولا رابعا أما الأول فلتعذر الابتداء بالسكون وأما الثالث فلأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين في نحو دحرجت وأما الرابع فلأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين عند اتصال ألف الضمير أو واؤه أو تاء التأنيث فتعين أن لا يكون موردا للسكون الاثنائي الكلمة وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث فليكونه أخف الحركات (قوله وللثلاثي ثلاثة) حاصله انه كان له ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كقرو العين لا تسكون إلا متحركة للثلاثي التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم (قوله وانه لم انحصرت الخ) حاصله ان الفعل لا يتقص عن ثلاثة أحرف حرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما إذ يجب ان يكون للتبدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما (قوله ولا يكون إلا لازما) لأنه لما كان موضوعا لأفعال الطبائع اللازمة لخلقها ألزمه الضم الذي لا يحصل إلا بعلازمة شيء لآخر لأنه يحصل بانضمام الشفتين وتحمل لزومه ما يأتي مع تضمين أو تحويل اليه والاعتمادى فالتضمين مع في رحبتكم الدار أى وسعتكم رواه الخليل ونقله الجوهري وطلع بشر الخين أى بلغ قاله سيدنا على كرم الله وجهه ونقله في معنى اللبيب إلا أن ابن الحاجب والسعد جعلوا الأول من قبيل الحذف والايصال أى رحبت بكم ثم حذف الجار والتحويل كسدته فان أصله سودة بفتح العين ثم تحول إلى فعل بضم العين وثقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين وفائدة ذلك الاعلام بأنه وارى العين كما سيأتى (قوله وصلب) نحوه في القاموس والاكثر من أرباب اللغة والأفعال اقتضروا فيه على الضم والكسر حكاه ابن القطاع (قوله وبعد) الاكثر على أن البعد الذى هو خلاف القرب الفعل منه بالضم فقط ككرم والبعد محركا الذى هو الهلاك الفعل منه كفرح ومن جوز الاشتراك فيهما كطائفة قديم المجد في القاموس أشاروا إلى أفصحية الضم في خلاف القرب وأفصحية الكسر في معنى الهلاك (قوله فهو مروى) أى كفعيل وهو مقيس في المضموم والمكسور ولذا أنكر المفتوح غير واحد كما ذكره محشى القاموس (قوله أى محمود العاقبة) هذا قول مرجوح عند صاحب الكشف قال في أوائل النساء الهنء والمرى صفتك من هنا الطعام ومرو إذا كان سائعا لا تنقيص فيه وقيل الهنء ما يلذه الآكل والمرى ما محمد عاقبته وقيل هو ما ينساغ في مجراه وقيل لدخل الطعام من الخلقوم إلى فم المعدة المرى المرء الطعام فيه وهو انسياغه اه ورجع أبو حيان في مجره انه لا يستعمل مريثا إلا تابعا لهنيئا وقيل يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك من كلام العرب (قوله وزهد في الشيء) نحوه في القاموس والمعروف كسر العين فقط وأما الفتح فلغة مرجوحة كما يفيد كلام الجوهري والقيومى وغيرهما وأما الضم فقد أنكره الجاهلير وإنما ذكره بعض الصرفيين في باب نقل الفعل إلى باب فعل لارادة الدخ كقوله أبو حيان وغيره وكما يتعدى بنى يتعدى بنى كما صرح به الجوهري والقيومى وغيرهما وان كان في القاموس اقتصر على التعدية بنى قال في الصباح زهد في الشيء وزهد عنه أبضاركة وأعرض عنه (قوله وعثر الماشي) هو بالياء المثلثة مهملة الطرفين فسر المجد بكب وابن القطاع بسقط وشارح الفصيح بوقع واحتز بالماشي من عثر على الشيء إذا طلع عليه وعثر إذا كذب فمن باب نصر لا غير (قوله ونضرو وجهه) نحوه في القاموس

والعروف فيه إنما هو الفتح فقط ككتب (قوله فانه ينقسم الى أربعة أقسام) اللائق ان يجعل هذا التقسيم توطئة لقول الناظم الآتي وادم كسرا (تنبيهات * الأول) ما يعرض من التغيير لفعل الضموم وفعل الكسور لا يخرجهما عن أصلهما كطرف وعلم باسكان العين تخفيفا في لغة بني عيم وبكر بن وائل وبه قرىء لعلمه الذين يستنبطونه منهم كما في الكشف واما المفتوح العين فلا يسكن الاعلى تقديرانه من باب فعل الكسور العين وان لم يتكلم به استغناء بفعل المفتوح العين فهو في تقدير الاستعمال وان لم ينطق به ذكره ابن جني وكشيد ونعم ورحم ورغم أنه في لغة هذيل باتباع حركة الفاء بحركة العين في فعل الكسور العين الحلقية وربما التزمت هذه اللغة في نعم وبشر في الأكثر لأنهما لما قلنا عن معناها الأصل وجدنا نقلا بذلك فالتزم تخفيفهما في الأكثر مع كسر فائهما اعلاما بحركة عينهما وقد قرأ ورش وابن كثير وحفص قوله تعالى فنعما هي وقوله ان الله نعماء يعظمكم به بكسرتين وقرأ قالون وأبو عمرو وشعبة بهما مع اختلاس الثانية منهما والرواية عنهم كسرة وسكون كما ذكره صاحب التيسير والنشر ولم يقرأ بلغة عيم التي هي فتح فسكون وان كانت جائزة في اللغة خلافا للخطابي حيث غلط المحدثين وقال لا يجوز الا في الشعر وكرد ومل ولب من الضعف بالاسكان للدغام بدليل ظهور حركة العين عند الاسناد إلى تاء الفاعل إلا انه يستوى فيه المفتوح مع غيره نحو ددت بالفتح وملت بالكسر وليت بالضم ذكره يونس بن حبيب قال الجوهرى وهو شاذ لا نظير له في المضاعف وذكر في الكبير عن صاحب القاموس فك ودم وذكر ابن العباس شردت الناقة وعزرت ضاق احليلها وغيرهما مع مجيء الكسر فيها مع الضم (قلت) الأكثر اقتصر على لب ودم ثقلها ابن القطاع عن الخليل وشرقها ابن مشاء في شرح الفصيح عن قطرب وعز ثقلها ابن خالويه انظر حاشية القاموس في مادة لب وكطال وقال وحاف وباع وهاب وساء من اللع العين (الثاني) لم يذكر الناظم صيغ الثلاثي المبني للمجهول وفعل الأمر لأن المقصود ذكر ما هو متفق على اصالته والمبني للمفعول فرع عند جمهور البصريين عن المبني للفاعل وأصل برأه عند الكوفيين والمبرد والمازني وينسب لسيدييه أيضا واما الأمر فهو وان حكى جماعة من النحاة خلاف البصريين والكوفيين فيه هل هو مقتطع من المضارع واختاره في المعنى وقواه بسبعة أوجه أو صيغة مرتجلة فكلام الرضى في مواضع من شرح الكافية وابن الانباري في مسائل الخلاف وابن جني في شرح تصريف المازني كالصريح في الخلاف بين الفريقين إنما هو في اعرابه وبنائه واما اقتطاعه من المضارع فلا نزاع فيه بينهما وسيأتى قول الناظم :

ويهمز الوصل منكسرا صلا سكا كان بالمحذوف متصلا

فاستدلال الموضح في المعنى على الاقتطاع من المضارع بتلك الوجوه السبعة كد بلا طائل لأنه استدلال في غير محل النزاع وانظر حاشية شيخ شيوخنا العالم الكبير سيدي الطيب بن كيران على توضيح ابن هشام ترشد (الثالث) أنواع الثلاثي باعتبار تردده بين الصحة والاعلال وما يتوسط بينهما من المضاعف والمهموز سبعة أقسام نظمها بعضهم مثلا لكل واحد منها على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله :

جميع ضروب الفعل سبعة اضرب لها انا في بيت من الشعر واصف
صحیح ومهموز مثال واجوف لھیف ومنقوص البناء المضاعف
كثل فھمنا ما قرأنا وغدناه قفاز وفاغزی وحج فيشرف

فالصحيح ماسلم من الاعلال والمهمزة والتضعيف كضرب وفهم وكرم والمهموز ما احتوى على همزة فاء كان كأكل وأدم وأدب أو عينا كسأل وسئم ورؤف أو لاما كقرأ وبرى وملؤ وهل هو صحيح أو معتل أو متوسط أو قال والمثال ما فاؤه معتلة بالياء أو الواو نحو يسروئس وينم ووعد وورث ووغروسمى مثالا لماثلته الصحيح في مجيء ماضيه مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كمثل السابقة وتنوعه بحسب الماضي والمضارع الى ما يتنوعه الصحيح وقيل لأن أمره مثل أمر الاجوف أى يبقى على حرفين

فانه ينقسم الى أربعة أقسام
الأول ما قايسه كسر مضارعه
وهو أربعة أنواع: الأول
ما فاؤه واو كوعد يعد أو ما
عينه أولامه ياء كباغ يبيع
ورمى رمى والمضاعف اللازم
كحن يحن الثاني ما قاي
مضارعه الضم وهو أيضا أربعة
أنواع المضاعف المعدي كمد
يمد وما عينه أولامه واو
كقال يقول وغزا يغزو وما
بنى لغلبة الفاخرة كساقت
أسبقه بالضم . الثالث
ما قايسه مضارعه الفتح وهو
ما عينه أولامه حرف حلق
كسأل يسأل ومنع يمنع . الرابع
ما قايسه مضارعه جواز
الكسر والضم وهو ما سوى
ذلك مما لم يشتر بضمة كنعصره
ينصره أو كسرة كضربه
يضربه وذلك كمثل اذا
دفعه بعنف وسيأتى ذلك
مفصلا ان شاء الله

كما سبق أمر الأحرف عليهما وهذا إنما هو فيما يجب حذف فائده في المضارع منه وذلك باب وعدوورث
وأخواته والأجوف ما عتلة كذلك نحو باع وهاب وهاء الرجل حسنت هيئته وليس في كلام
العرب فعل ثلاثي يأتي العين مضمومها إلا هاء على أن صاحب القاموس ذكر أنه مثلث العين ونحو قال
وخاف وطال وإنما سمي أجوف لأن اعتلاله في جوفه وهو الحرف الوسط ويقال ألفا وجوبا إن تحرك
ويسمى ذا الثلاثة لأن ماضيه إذا أسند إلى تاء الفاعل أو نونه بقي على ثلاثة أحرف كما يأتي واللفيف ما اشتمل
على حرفي علة مقترنين أو مقترفين معنى بذلك لالتفاه على حرفي علة فإن افتراقا قيل فيه مفروق لا فراقهما
بالحرف الصحيح وهو وارد في أحد وعشرين فعلا من كورة في شرح سي وان اقترنا ولا يكون الا في
عينه ولا مه قيل فيه مقرون لا فراقهما ثم كل منهما يكون في بابي فعل المفتوح والمكسور والاكثر فيه
أن يكون واو افاء نحو وأى وطوى ونحو وجى وهوى ولا يكونان في باب المضموم لأنه لم يأت فعل بضم
العين يأتي اللام متصرفا إلا في نحو فهو الرجل الآتي والنقص ما لاه حرف علة ياء أو واو نحو رمى
وجنى وهو الرجل من النية وهو العقل ونحو عدى وشقى وسرو وإنما سمي ناقصا ومنقوصا لقصه
في بناء المضارع عن قبول بعض الاعراب وقيل لنقص بعض حروفه في الجزم وصيغة الأمر ويسمى
أيضا ذا الأربعة لصيرورته على أربعة أحرف عند اسناده إلى تاء الفاعل أو نونه بخلاف الأجوف والمضعف
ما تكرر في محل عينه ولا مه حرف صحيح نحو رد وسبل ولب إلا أنه في المضموم شاذ كما تقدم وقد يكون
متحد الفاء والعين واللام ولم يرد إلا في هذه الأفعال الستة جزوه وقى وصصى ودد وبب وقول
صاحب القاموس تبعا لأبي عبيد الروي وغيره لم يوجد في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد غير
صصى وقى غفلة منه عما ذكره في بب وجز وقد أغرب في تقل بب عن صاحب البسيط مع أنه نص
عليه ابن القطاع في كتاب الأبنية (الرابع) أهل الناظم معاني الأفعال التي ذكرها في هذا النظم وذكره
أعيد بما يحسن الفأوه للبديين وان كان من معاني اللغة وقد أفرد بالتأليف جماعة كآبي على الفارسي
وغيره وتعرض لذلك في التسهيل ونقل ذلك بعض الشراح وخلصته في سي ثم ذكر حكم حركة
عين الفعل الثلاثي إذا حول إلى صيغة المضارع فقال (والضم من فعل) وكان الأحسن في الترتيب أن
يذكر المجرد ثم الزيد ثم المضارع وحكمه ثم الأمر (قوله إلى تصريف الفعل) صوابه إلى بعض تصاريف
الفعل وهو مضارع الثلاثي (قوله والزم ضمة العين) أي سمح به ولا تستبدل به غيره وهذا الاعراب يقتضي
أن في فعل نعت للضم باعتبار أنه معرف بالجنسية وهو كالصريح في أن الضم الذي في فعل هو عين
الضم الذي في فعل وهو ما يقتضيه قول ابن جني فأما قولهم كرم بكرم فأنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة
الماضي وفيه نظرو في بعض نسخ الناظم من فعل بدل في فعل وعليه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف في
موضع نصب على الحال من المضارع والتقدير الزم الضم في المضارع حالة كونه من فعل إلا أن فيه تقديم
الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو جائز عندك تبعا لابن كيسان قال الجاني وإنما لم يضم العين
في الماضي والمضارع لما تقدم من أن فعل بمعنى الزوم أو كالزوم فاختير في الماضي والمضارع حركة
لا تكون إلا بانضمام إحدى الشفتين للأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (قوله في مضارعه
أيضا) أي لفظا أو تقديرا ليدخل مضارع لب وطال قول الناظم (واقترح موضع الكسر الخ) أي من
مصدره لأن المضارع مصوغ من المصدر وإنما كان القياس الفتح لتقع المخالفة بين الماضي والمضارع
قال الدماميني لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب أن تكون عيناهما مختلفتين ليطابق اللفظ
المعنى ولهذا حكم النحاة بأن الباب المتفق عيناه فرع (قوله فرح وفرح) مثل تثنائين إشارة إلى أنه لا فرق فيه
بين أن يكون لازما أو متعديا ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون محميا غير مضاعف كما مثل أو معتلا كوله
وخاف ورضى أو مهموزا كأمس وشم وبرىء أو مضاعفا كس (قوله لا ما جاء على تداخل اللغتين) استثنى
صورة التداخل كما ترى استظهارا على نحو كدت بضم الكاف تكاد وهو كما قال الدماميني في شرح

ثم أشار الناظم إلى تصريف
الفعل بقوله (فالضم من فعل
الزم في المضارع) أي والزم ضمة
العين التي في الماضي من فعل
المضموم في مضارعه أيضا إذا
صرفته فتقول عذب الماء يعذب
وكرم الرجل يكرم (واقترح
موضع الكسر في المبني من
فعلا) أي واقترح موضع الكسر
وهو العين من فعل المكسور
في المضارع المبني منه نحو
فرح وفرح وركبه وركبه وهذا
هو القياس فيهما فاما فعل
المضموم فلم يشذ منه شيء إلا
ما جاء على تداخل اللغتين وأما
فعل المكسور فشذت منه أفعال
بالكسر وهي ضربان ضرب
يشارك الكسر فيه الفتح
فالكسر شاذ والفتح على القياس
وضرب انفرد فيه الكسر على
الشذوذ فإلى الضرب الأول
أشار بقوله :

التسهيل أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فأخذ الماضي من لغة من يجعل كاد على وزن فعل بالضم وأخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر والتحقيق أن هذا من قبيل الاستغناء أي استغنى صاحب هذه اللغة عن مضارع لفته بمضارع لغة غيره لا من قبيل التداخل إذ التداخل هو اشتراك الأمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلا مشاركا لغيره فيه فلو لم يكن الا واحد لم يتحقق التداخل فيه فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى كل واحد منهما كفضل وقط فانها جاء من بابي فعل بفتح العين وكسر ها وجاء مضارع الأول من بابي نصر وعلم ومضارع الثاني من بابي ضرب وعلم فاذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فيهما وقيل في الثاني بكسرهما أو بفتحهما فقد دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين فان لم يأت إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي ككدت تكاد كان ذلك استغناء ثم ظاهر كلام الشارح هناك التداخل لا ينفى الشذوذ وهو وإن عملاً عليه جمع غير ظاهر لأن فعل بالضم لا يأتي مضارعه غير مضموم البتة وما وسم ذلك من نحو كدت تكاد وليبت تلبي فحقيقته أنه أهمل مضارع مضموم العين ولم ينطق به استغناء بمضارع غيره عنه وليس ذلك المستغنى عنه مضارعه له حتى يقال جاء على غير قياسه وعلى هذا فينتفي الشذوذ لأنه الاتفراد عن الجمهور والخروج عن القياس وهذا الفعل حيث أهمل مضارعه واستغنى بمضارع غيره لم يخرج عن قياسه لأن حاصل أمره أنه لم يكمل تصريفه وليس هذا هو الشذوذ الذي نحن بسبيله وإن كان لا مانع من عدمه شاذاً بوجه آخر لسنا في سبيله قاله سي قول الناظم (وجهان فيه من أحسب) مبتدأ وخبر كما في الشرح والسوغ الاخبار بالجار والتقديم لادخل له في التسويغ على قول والضمير المجزوء يفي يعود على موضع الكسر ومن أحسب حال من الضمير المجزوء يفي على تجزؤ أي حال ككون صاحب موضع الكسر كائناً من مصدر أحسب وحررت معطوف بحذف العاطف وهو لغة لا ضرورة خلافاً للكلاتي والبعجائي وغيرها قال أبو علي في قوله تعالى ولا على الدين إذا ما أتوك لتحملهم قلت أي وقلت وفي التسهيل قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه (قوله الفتح قياساً الخ) ليس في البيت ما يدل على أن ضمير التثنية للفتح والكسر إلا أن قوله سابقاً لفتح عين الفتح وقوله بعد واقرء الكسر يفيد الكسر (قوله بمعنى ظن) اجترأ من حسب من الحساب فانه من باب نصر ثم ظاهره كالفاموس أن حسب وظن مترادفان وهو الذي جزم به في الفصيح وجرى عليه أكثر أئمة اللغة وقال الراغب الظن أن يحضر التقيضين يباله ويقلب أحدهما على الآخر والحساب أن يحكم بأحدهما من غير أن يستحضرهما معاً يباله وفي كلام أبي علي ما يشير إليه وهو ظاهر في التفرقة (قوله والكسر مع الشذوذ أفصح) لأنه لغة أهل الحجاز وكثانة والفتح لغة تميم وقد قرئ بهما معاني المتواتر قرأ بالفتح حمزة وعاصم وابن عامر وباقي السبعة بالكسر (تنبيه) ما ذكره من أن حسب بالكسر هو المشهور وحكى القهري في شرح الفصيح عن ابن درستويه الفتح في الماضي والكسر في المضارع وهو غريب لم يعرف لغيره وينافيه حكاية الجعري الاتفاق على أنه بالكسر وقول الفيومي في المصباح أنه كتب في لغة جميع العرب الا كثانة فيكسرون أي المضارع ولو ثبت ما قاله ابن درستويه لكان الفتح والكسر في المضارع من تداخل اللغتين قوله الناظم (مع وغرت) سكن مع على لغة ربيعة وختم وهي حال من أحسب أي وجهان كائنان من أحسب حالة كونه مصاحباً لو غرت والمراد المصاحبة الذكرية وهي ذكره معه في النظم والكلام على حذف مضاف أي مضارع وغرت (قوله وغر صدره) قال في القاموس وغر صدره كوعد ووجل وغرا وغرا بالتحريك اه فاذا جاء وغر يغفر بالكسر فيهما فهو من التداخل قاله سي (قوله انهم) المتحصل من الدواوين اللغوية أن نعم نعمة أي تنعم من باب علم ونصر وضرب وفضل وورث حكى الثلاث الأولى في القاموس والرابع ابن تقيية في أدب الكاتب وابن القوطية وغيرها عن سي والحامسة الجوهرى في الصحاح فاذا جاء

(وجهان فيه من أحسب)
مع وغرت وحر * تانعم
بُست يثُست أوله يبس
وهلا) أي في عين المضارع من
هذه الأفعال وجهان الفتح
قياساً والكسر شذوذاً
وهي تسعة أفعال . الأول
حسب بحسب وبحسب بمعنى
ظن والكسر مع الشذوذ أفصح
الثاني وغر صدره بغين
معجمة يفر ويوغر إذا
توقد غيظاً . الثالث
وحر صدره بحاء مهملة
عجرو ويوجرو وحرابا السكون
ووجرا بالتحريك إذا
امتلاً من الحقد . الرابع
نعم ينعم وينعم

نعمة بفتح النون وهى التمتع وحسن الحال ومنه نعمة كانوا فيها كهيئ . الخامس ينس بتقديم الواحدة يئش ويأس بوسا بالتونين وبوسى بألف التأنيث اذا ساء حاله ضد نعم (١٦) . السادس ينس بالمشاة تحت ثم همزة مكسورة يئش ويأس بأسا اذا انقطع رجاءه

السابع وله يوله ويله ولها بالتحريك فهو والوهان اذا كان يذهب عقله لفقد حبيب من أهل أو مال . الثامن ينس الشجر بتقديم المشاة تحت على الواحدة يئش ويئس يسا بالضم فهو يابس ويئس بالسكون ويئس بالتحريك ويئس ككتف اذا ذهبت رطوبته . التاسع وهل وهل ويوهل وهل بالتحريك اذا فزع وهل أيضا عن الشيء اذا نسيه وقوله من احسب وانعم بصيغة الأمر وهو مقتطف من المضارع فيجوز فيه الوجهان وأما أوهه فبالفتح لا غير لانه على لغة الفتح ويقال على لغة الكسر له . وأما الضرب الثانى فأشار اليه بقوله (وافرد الكسر فيما من وورث وولى * وورم وورعت ومقت مع وقتت حلا * وقتت مع ورى لنخ احوها) أى وافرد الكسر على الشذوذ فى المضارع المبني من الأفعال المذكورة وهى ثمانية: الأول وورث المال من الميت وورث الميت أيضا يرثه ارثا وورثة بالكسر فيهما . الثانى ولى الأمر يليه ولاية وولاية بكسر الواو وفتحها وولى منه أيضا ولىا قرب . الثالث ورم الجرح وغيره رم ورم بالتحريك اذا انتفخ وورم أنه اذا غضب . الرابع وورع الرجل

عند أهل اللغة الأولى نعم ينعم بالكسر فيهما فهو من باب التداخل أو الاستثناء وأما نعم العود كفتح أنضر ونعم مطاوع نعمه تنعيا قال له نعم فكل منهما على القياس (قوله نعمة بفتح النون وهى التمتع) أى وأما بكسرهما فالانعام وبضمهما السرور فهو من الثلاث باختلاف المعنى كما صرح به فى الكشف فى أثناء الزمل ونحوه فى شرح الرسالة وما فى القاموس من انه بالكسر السرور معترض (قوله ينس يئش ويأس) مثله فى ابن القوطية وظاهر القاموس انه انما جاء على القياس لانه قال ويئس كسمع ولم يذكر مضارعه وتعام التنظير بسمع يقضى مجىء مضارعه كضارعه على أن عادته التعرض لما شذ من مضارع هذه الأفعال واجمع القراء على الفتح فى قوله تعالى ولا تياسوا من روح الله انه لا يئس من روح الله إلا القوم الكافرون (قوله بوسا بالتونين) أى كفتلا وبوسى أى كرجى وذكري (قوله إذا انقطع رجاءه) لا مفهوم لتفسيره بهذا وكذا ينس بمعنى علم فى لغة النخعي كذا فى مضارعه اللغات أيضا وفسر بقوله تعالى أفلم يئس الذين آمنوا أى أفلم يعلم قاله البرماوى وفى معنى ينس ووزنه ووجهه أيس منه والحق انه مقابلة لصحة عينه إذ لو كانت فى موضعها الأصل لوجب لها القلب كما فعل فى هاب (قوله وله) فى الماضى لغة أخرى بالفتح كوعند نص عليها فى القاموس والمصباح فيكون وله يله بالكسر فيهما من باب التداخل (قوله إذا كان يذهب عقله) اقتصر وان كان يطلق على غيره كالخزن والتحير والخوف كفى القاموس لانه أشهر فى معناه (قوله لفقد حبيب) التقيدية أولى من اطلاق القاموس (قوله وهل) التحقيق أن وهل له استعمالات أحدها أن لا يتعدى بنفسه ولا يجاروه وهو بمعنى ضعف وفزع الثانى ان يتعدى يعن يقال وهل عنه غلط فيه ونسيه وهذان هما المذكوران فى كلام هذا الشارح وهما عند صاحب القاموس والمصباح الثالث أن يتعدى بالى يقال وهل إلى الشيء ذهب وهه إليه وهذا عندهما بفتح عين الماضى وفى عين مضارعه وجهان الفتح والكسر ونص القاموس وهل كفتح ضف وفزع وعنه غلط فيه ونسيه ثم قال وهل إلى الشيء يوهل بفتحها وهل وهه إليه اه فلى هذا لا دخل لهذه الكلمة فى هذه الأفعال إذ المعنى الذى جاء فيه يفعل بفتح العين غير الذى جاء فيه يفعل بكسرهما وكلامنا فيما يتحد معناه ويختلف لفظه بهذين الوجهين (قوله بصيغة الأمر) هذاتين فى أنهم دون أحسب قال البجائى أحسب يحتمل أن يكون مضارع عاكنه للضرورة أو أمرافلى الأولى تفتح نون من وطى الثانى تكسر ونحوه فى الكلانى وابن العباس إلا أن قوله سكنه للضرورة فيه نظر (قوله فيجوز فيه الوجهان) أى يجوز فى عين الأمر الوجهان الفتح والكسر باعتبار المضارع (قوله وأما أوله الخ) هذا غير متعين إذ لا مانع أن يكون أوله مضارع عاكنه اجراء الوصل مجرى الوقف فتكون الهمزة همزة قطع (قوله وافرد الكسر) جعل الجملة طلبية لمناسبتها لحوها ولم يجعلها خبرية لمناسبة قوله وجهان فيه لأنه وان واقفه فى الخبرية خالفه فى كونه جملة اسمية (قوله بالكسر فيهما) أى للصديقين أو المضارع وما ذكر من المصدرين (قوله بكسر الواو وفتحها) بهما قرئ مالم يكن ولا ينهم من شئ وهنالك الولاية لله الحق وقيل الولاية بالفتح البصرة وبالكسر الامارة (قوله ورم الجرح) تبع الناظم فيه وحكى الجوهرى فيه يورم على القياس فيكون بالوجهين فيضم الى القسم الأول (قوله وورع) نحوه فى المصباح والقاموس وحكى س فيه يورع بالفتح على القياس قال فى بضية الآمال :

وورع ابن مالك قدعده * هنا وقيل الحق فيما قبله

لأنه مجمع فيه الفتح * عن سيويه ثمة تصح

(قوله وورع) أى كعدة (قوله كذا ذكره الناظم) أى فى شرح التسهيل (قوله تنقه بالكسر) هكذا فى الصحاح وفى بعض النسخ بدل بالكسر كرسدت وهو الذى فى القاموس قال بحشية الأولى وزنه بوزن

عن الشبهات يع وورع بالتحريك ووراعة إذا كف عنها . الخامس ومقه ومقه ومقا بالفتح ومقه أى أحبه فهو وامق له . السادس وفقى الفرس يقق اذا حسن كذا ذكره الناظم وفى الصحاح والقاموس وقتت أمره تنقه بالكسر إذا صادفته موافقا

ولم يدركوا وفق بمعنى حسن . السابع وثق به يثق إذا ائتمنه واعتمد عليه . الثامن وري الخ يري إذا اشتد وكثرو هو من علامة السمن وقيدته بالمخ احترازاً من وري الزنديري فان فيه لغتين وري بالفتح يري بالكسر على القياس كرى يري (١٧) ووري بالكسري وري بالفتح وهو

أيضاً على القياس كرضى يرضى لكنهم ربما قالوا وري الزنديري بالكسر فهما وهي على تدخل اللغتين تأخذ ماضى أحدها ومضارع الأخرى لالفة مستقلة وقوله أحوها أي أحفظها ولا تقس عليها غيرها وقضيته حصر الشاذ من الضربين فما ذكره ولم يزد أيضاً في التسهيل على ما في النظم وقد ظفرت في القاموس بثلاثة أفعال من الضرب الأول فيها الوجهان وخمسة أفعال من الضرب الثاني انفردت بالكسر وهي مذكورة في الترح وقوله حالا بضم الحاء للهمزة يجوز أن يكون مصدراً منصوباً بوقفت إن كان وفق بمعنى حسن أي حسنت حسناً كقعدت جلوساً ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة لأنها جمع حلية والحلية الصفة أي حال كونها لغوتاً لمن قامت به نسين أو آخر ورث وورم وولي للضرورة . ولما أنهى الكلام على مضارع فعل المضموم وفعل المكسور وبدأ بها لفظة الكلام عليها مشرع في بيان مضارع فعل المفتوح وقد

لأنه أخوه وأما رشد فالأصح فيه فتح الماضي ككتب وور بما قيل بالكسر وقوله ^{بفتح} من يطع الله ورسوله فقد رشدنا روي بالفتح كما وقع في مناظرة الدمياطي وابن المرحل وعليه اقتصر س في الكتاب وغير واحد فلام شابة بينه وبين وفق حتى يزنه به (قوله ولم يذكره وفق بمعنى حسن) هـ وإن لم يذكره فقد ذكره ابن القوطية وابن القطائع ونقله الدماميني مقتصر عليه (قوله وقيدته بالمخ احترازاً الخ) هذا التقيد مبني على التحقيق من أنه لا شذوذ على التداخل والاستغناء وأما على مذهب من لا يرى انتفاء الشذوذ عنهما فلا يفيد التقيد لأنه كما حصل الخروج عن القياس في وري المخ حصل في وري الزنديري وأما عدمه ابن خروف في شرح الجمل من جملة هذه الأفعال الشاذة كما ذكره البرماوي (قوله وقضيته حصر الشاذ) مبتدأ وخبر أي مراد الصنف وقصده حصر الشاذ لكنهم يحصره (قوله بضم الحاء الهمزة) الضم ليس بمتعين بل يجوز فيه الفتح والكسر أيضاً أما الضم فعلى أنه مصدر أو جمع حلية بالكسر على غير قياس وهو الخلى أو جمع حلة بالضم وهو ثوبان أو زوراء واعرابه على الأول بالنسب على المفعولية المطلقة وعلى الثاني والثالث بالنسب على التمييز المحول عن الفاعل والأصل وقتت حلاك أي حسنت أو صافك وسررتك أو بالنسب على الحال والمعنى عليه أنها زينة لعارفها كحلة تجعل لباسها أو حلى تزين به وأما الكسرة فعلى أنه جمع حلية على القياس واعرابه عليه بالنسب على الحال وأما الفتح فعلى أنه فعل ماض وفاعله العلم علم من السياق والجملة مستأنفة أو اعتراضية دعت إليها القافية (قوله ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة) أي لأنها بالقصد إلى لفظها صارت أعلاماً شخصية فصح إتيان الحال منها (قوله تسكين أو آخر ورث وورم وولي للضرورة) فيه نظر بل سكن الثامن من ورث إجراء للوصول مجرى الوقف على مذهبه لقوله في الخلاصة :

وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثراً وفشاً منتظماً

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وولي معطوف على ورث على ذلك الإجراء أيضاً ولا سيما وهي في العروض ويستعمل الشطر الأول كالثاني فيوقف عليه وإن كان محل الوقف هو الضرب أو على مذهب من يرى أن مطلق الحركة تستقل على حروف العلة ولا سيما إذا كانت للبناء فهي على حد من قرأ اتقوا الله وذروا ما بقى من الربو باسكان ياء بقى وورم الظاهر أنه ماض سكن آخره على ذلك الإجراء وحذفت الواو العاطفة على ما سبق لتسكون ألقاظ البيت كلها نوعاً واحداً ويصح أن يكون أمراً والواو عاطفة قول الناظم (ذا الواو أو الياء عينا) الياء في كلامه اسم منقوص دار أعرابه على عينه كيد ودم فهو مجرور بكسرة مقدره في الألف وليس من باب المقصود للضرورة خلافاً للشارح في ك ومن تبعه لأنه ليس ممدوداً حتى يدعى قصره للضرورة لأن الممدود الاصطلاحى هو الاسم للمقتل للعرب الذى قبل حرف أعرابه الفزائدة وليست أسماء حروف المعجم كذلك لأنها وضعها الواضع ثنائية لأنها لم يقصد عند وضعه إلى تركيبها وإنما وضعها لتستعمل مفردة لبيان مسمياتها فان عرض لها التركيب كل الثانى فراراً من بقاء الاسم على حرف واحد إن حذف الثانى لاتقاء الساكنين من تنوين أو غيره (قول الشارح وذا الواو نعت له) في نسخة الناظم ذا الواو بالنصب وفي بعض النسخ ذو الواو بالرفع وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ذو الواو والجملة لا عمل لها من الأعراب لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً واقعة جواب سؤال مقدر كأنه قيل أى فعل هو فقال ذا الواو ويحتمل أن يكون ذا الواو وصفة لفعل ثم قطع إلى الرفع على اضمار مبتدأ (قوله وفاء وعينا تمييزان) غير صحيح لعدم توفر شروط تمييز للمفرد ولا يصح أن يكون فاء منصوباً على الحال من الواو وعينا من الياء لعدم توفر شروط مجيء الحال من المضاف إليه عند الجمهور

(٣ - بحرق) ذكرنا أنه أربعة أقسام فبدأ بما قياسه البكر بأنواعه الأربعة فقال (وادم * كسر لعين مضارع بى فعلاً * ذا الواو فاء أو الياء عينا أو كآنى * كذا المضاعف لازماً كجن طلاً) أى أدم كسر عين المضارع الذى بى فعل المفتوح في تصريفه لأنك إذا قلت فعل يفعل فالمضارع بى الماضى فقوله بى نعت لمضارع وفعل مفعول به وذا الواو نعت له وفاء وعينا تمييزان والمضاعف مبتدأ مؤخر وكذا خبره وهو مركب من كاف الجر واسم الإشارة أى ومثل ذلك المضاعف ولازماً

حال منه والطلا ولد الظبي وغيره من ذوات الظلف وقوله عينا أو . بوصل همزة أو وتقل حركتها إلى تنوين عين . مثال النوع الأول وهو ما فؤده واو من فعل المفتوح وثب يشب ووجب الحق يجب ووعده بعده وقد أوردت في الأصل معظم مواده ونهت على أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون لامه حرف حلق وان لم يستثنه في النظم ولا في التسهيل كوقع يقع ووضعه يضعه وشذ وضح الأمر يضح أي ظهر بخلاف الحلق العين منه كوعده بعده وشذ وهب يهب . ومثال النوع الثاني وهو ما عينه ياء جاء يجيء وشاب يشيب وبات يبيت وباعه يبيعه وقد أوردت معظم مواده في الشرح ولم يشذ منه شيء . ومثال النوع الثالث وهو ما لامه ياء آتى بالمشنة يأتي وأوى إلى منزله بأوى ورماء يرميه وقد أوردت معظم مواده ونهت على شذوذ أبي بالوحدة يأتي ولم يستثنه في النظم

والظاهر أن قوله فاء في محل صفة الياء (قوله حال منه) فيه جحى الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير النائب عن فاعل المضاعف والتقدير والذي ضوعف لازما كهذا الذي وجب كسر عين مضارعه (قوله بوصل همزة أو) احتيج إلى هذا لصحة الوزن ومثل هذا كثير في الألفية وهذا النظم وغيرهما وهو لغته بقر أورش (قوله مثال النوع الأول) إنما وجب الكسر في هذا النوع توصلا إلى تخفيف الكلمة محذوف الواو منها لأن من الضارع ما يفتح بالياء المشناة من تحت وثقل اجتماعهما مع الواو فكسروا ما بعد الواو ليقع في الكلمة اجتماع بين الواو والياء مع سكون السابق منها لوجب لاعلال الساكن فالواو التي هي فاء تسكن وتقع بعدها الكسرة وهي من الياء فيكون بمنزلة اجتماع واو ياء والسابق منهما ساكن فالقياس قلب الواو ياء ثم ادغامها لكنه لما لم تكن الياء محقة الوقوع بعدها لأن الواقع هو الكسر وهو بعض ياء امتنع الادغام فلما امتنع لزوم أحد أمرين إما اقرارهما مع وجود سبب الاعلال وفيه جمع بين متناقضات الياء والواو والكسرة إنما اعلاها فيجتمع ثلاث ياءات إذا الكسرة كالياء ففروا إلى الحذف لأنه أبلغ من الادغام ويسمى استدراج العلة وحمل غير المفتوح بالياء على التفتح بها (قوله وعده بعده) وعديستعمل في الخير والشر ويتعدى بنفسه وبالياء كافي القاموس وغيره فيقال وعده الخير وبالخير والشر وقد أسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة وفي الشر وعده وعيدا فالصدر فارق وأما أوعد الرباعي فالتعاليب أنه لا يستعمل إلا في الشر وقال الشاعر:

واني إذا أوعدته أو وعدته * لخفاف إبعادي ومنجز موعدي

قال أبو البقاء في كليته ويؤيد استعمال الإبعاد في الخير حديث ابن للشيخان لم يابن آدم وللملك لم يابن آدم لمة الشيطان فإبعاد بالشر وتكذيب بالحق وأمانة الملك فإبعاد بالخير وتصديق بالحق (قوله مشروط بأن لا تكون لامه حرف حلق) أي ولا يفتح بالفتح والقيود بذلك أبو حيان وغيره استنادا إلى الأفعال التي ذكرها بالفتح وصرح بقوله الناظم بعد في غير هذا الذي الحلق فتجا اشع إذا حمل غير هذا على جميع ما تقدم وهو أحد الاحتمالين فيه أن الحلق لا تأثير له في الواو الفاء وهو كذلك وما ورد من ذلك بالفتح الكسر فيه مقدر والفتح إنما هو تخفيف لثقل حروف الحلق ويدل على تقدير الكسر اسقاط الواو التي شأنها أن تسقط مع الكسر فقط لوجود العلة معه دون الفتح (قوله وشذ وضح الأمر) صرح في كونه لم يرد بالكسر من حلق اللام إلا هذا الفعل وفيه قصور قد ورد منه اثنتا عشرة مادة ذكرها سي وظاهر كلامه في كذا أيضا حصر ما جاء مفتوحا من حلق اللام في الثمانية التي ذكرها وليس كذلك بل جاءت ثمانية أخرى (قوله بخلاف الحلق العين) أي فلا تأثير له في الفتح خلافا لأبي حيان القائل بأن الحلق يؤثر في الواو الفاء مطلقا عينا كان أولا وما حصل هذا النوع أنه جاء منه حلق اللام كان أو العين قريب من خمسين مادة بالكسر وقريب من عشرين مادة بالفتح وجاء المفتوح كله محذوف الفاء فلم تقدر الكسرة في عينه ما كان الحذف فانه مسوغ ولا وجه في التصريف (فائدة) لم يتعرض الشارح كالناظم لما ورد عن بني عامرة من الضم في هذا النوع لكونه خاصا عندهم بمضارع وجد مطلوبه فقالوا فيه بحذف الضم كائنص عليه ابن القطاع وأبو عبيد وغيرهما من أرباب الأفعال كالجوهري وروى بالكسر أيضا على القياس ونص ابن قتيبة وغيره كما في القاموس على أن الوجهين أيضا وجد عليه موجدة إذا غضب وكان القياس اثبات الواو في لغة الضم لكنهم حذفوها كائنص عليه في التسهيل تنسبا على أن الأصل فيه كسر العين المقتضى للحذف ولم يعتدوا بالضم لشذوذه وقوله في التسهيل كالترام الكسر عند غير بني عامر عبارة موهمة (قوله جاء يجيء) أي الكسر مطرد في الياء العين حلقى اللام كجاء أولا كشاب وعلل س عدم تأثير الحلق في الحذف الحاصلة بالاسكان (قوله ولم يشذ منه شيء) أي إلا شاء يشاء على قول البرد أنه من باب فعل المفتوح وأما على قول سيويه إنه مكسور لماضي فهو على القياس (قوله ونهت على شذوذ أبي) شذت أيضا ألفاظ أخرى جى المال جمعه وعنى في الأرض

ينها ونأى عنه نأى أى بعد
وشذ بنى بالمعجمة بنى ونى
الميت بالمهملة نعى . ومثال
النوع الرابع وهو الضاعف
اللازم حن اليه يحن حنيننا
اشتاق وعليه عطف ودب على
الأرض يدب دبيبا وفرمه
يفر فرازا وقد أوردت
معظم مواد وسيأتى ما شذ
منه وأما القسم الثانى وهو ما
قياسه الضم فأشار إلى النوع
الأول منه بقوله (وضم عين
معداه) أى وضم عين المعدى
للضاعف من فعل المفتوح
نحو جبال الجبل بحبه بالجيم
قطعه وصب الماء يصبه
ومده يمدّه وقد أوردت
معظم مواد وسيأتى ما شذ
منه وهذا هو القياس فى
الضاعف من فعل المفتوح
من كون اللازم منه
مكسورا ومعداه مضموما
وقد شذ من كل منهما
أفعال فبه على ذلك بقوله
(ويندرذا * كسر كالازم
ذا ضم احتملا) أى ويندر
محى والمعدى مكسورا كما ندر
محى واللازم مضموم احتملا
أى احتمال عن العرب أى
نقل عنهم ففاعل يندر ضمير
المعدى وذا كسر حال منه
ولا زم فاعل فعل مقدر
وذا ضم حال منه وما المجرورة
مصدرية أى كندور اللازم
واحتمل نعت لضم . ثم
ان النادر من كل منهما
على ضربين ضرب جاء
(فدو التعدى بكسره)

بالمهملة والمعجمة أنسد وعسى الشيخ بالمهملتين كبر وعسى الليل بمعجمة فمهملة أظلم وغلت القدر
اضطربت وقلى الشيء كرهه إلا أنه جاء فى ماضى غير جى منها الكسر كفتح فيحتمل أن يكون من باب
التداخل وحكى فى القاموس الكسر فى مضارع أى على القياس وأما جى فلم يسمع فيه إلا الفتح فى
الماضى والمضارع على الشذوذ ومن ثم قال بعضهم التمثيل بجى أولى من التمثيل بأى لكن قال محشى
القاموس الحق ان كسر مضارع أى غير مسموع وإنما يتمشى على رأى من يحيز القياس مع سماع غيره
(فان قيل) كيف يدعى شذوذ أى مع وروده فى القرآن قال الله تعالى وبأبى الله الآن يتم نوره ولو كره
الكافرون (قلت) كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام يخالف
للقياس دون الاستعمال أو عكسه أولها الأولان مقبولان والثالث مردود وأبى من الأول (قوله) وطى
أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق (أى وإلا فالفتح لكسرة الواردة منه بالفتح وهذا
هو الظاهر من كلام الناظم هنا وقوفاً مع ما مثل به من أى دون سعى وكذا تمثله لما اشترى من الحلقى
بالكسر فيما بعد فيبقى على احدى النسختين وقيل ذلك مشروط وأن القياس هو الكسر لأن سببه قائم
لأن الفعل المعتل الفاء بالواو وجب كسر عينه توصلا إلى حذف الفاء ولم يعتبر فيه الحلقى والمعتل العين
بالياء وجب كسرها أيضا لمناسبتها لأهم يسكنونها بنقل حركتها فجعلوها من جنسها واثلا تلتبس المواد
أيضا ولا يعتبر فيه الحلقى كما لم يعتبر فيهما لقيام السبب فيه مثلهما ويكون سبيل ما ورد مفتوحا من الواوى
الفاء كيضع ويقع ويرع إلى غيرهما ورد بتخفيف الحلقى وقد قال فى الزهر والفتح فى حلقى العين يأتى
اللام محفوظ كينهى ويسعى ومثله فى الارتشاف (قوله) ومثال النوع الرابع (أطلقه الناظم إشارة إلى
أنه لا تأثير فى الحلقى فى الضاعف كما قاله الجمهور لأن المطلوب منه التخفيف وقد حصل بالسكون وهو
أخف من الحركة وزعموا أن الفتح الذى رواه بونس فى مضارع كع من باب التداخل لأن ماضيه جاء
من باب منع وعلم كما فى القاموس (قوله) حن اليه يحن حيننا اشتاق وعليه عطف (أى وأما عن عينه بمعنى
صد فصارعه بالضم على الشذوذ وان لم يذكره الناظم فى الاستثنائات وما ألفت قول بعضهم :

يحن للشوق إلى قربكم وأنت تحن ولا تشفق
فجد بالوصال فدتك النفوس فانى إلى وصلكم شيق

قول الناظم (وضم عين معداه) الجملة اما طلبية مناسبة لما قبلها أو خبرية مناسبة لما بعدها والضمير
المضاف اليه معداه عائدا على المضعف لا بقيد اللزوم كما فى تقرير الشارح إذ اللازم لا يكون له معدى
فيكون فيه شبه استخدام وإنما خالفوا فى اللازم والتعدى فى الحركة ليقع الفرق بينهما من أول وهلة
وخصوصا الأول بالكسر والثانى بالضم لأن اللازم ثقيل بلزوم معناه والتعدى خفيف يتجاوز معناه محله
والفتحة أخف الحركات وقد استوفاهما غيره والضممة أثقلها والكسرة بينهما فأعطى التعدى الخفيف
الضم الثقيل وأعطى اللازم الثقيل الكسر الخفيف للتبادل (قول الشارح ولازم فاعل فعل مقدر) هذا
مبنى على أن ما زائدة كافة للكاف عن العمل (قوله) وما المجرورة مصدرية (هذا احتمال آخر ويحتمل ان
تكون زائدة غير كافة ولازم مجرور بالكاف والكاف نعت لمصدر محذوف أى ويندرذا كسر ندورا
كندور لازم ذا محتمل قول الناظم (فدو التعدى بكسر) عطف جملة ذو التعدى على قوله ويندر أفاد
الترتيب وهو عطف مفصل على مجمل نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما كما كانا فيه ثم المعروف انه
لا يحى مضارع الضاعف التعدى بالكسر الا ويشاركه الضم عدا هذا الحرف فانه ورد من باب ضرب
فقط كما فى الصحاح وبعه الناظم مستندا إلى قراءة أى رجاء العطاردى يحبك الله بفتح حرف المضارعة
وكسر الحاء من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله واعترض على أن قراءة العطاردى كما
فى ابن عطية يحبك بفتح حرف المضارعة وضم الباء للوحدة . وأجيب بأن الناظم لا يطرح نقله لنقل
ابن عطية لاحتمال أن يكون العطاردى قرأ بالوجهين مع ان ابن عطية كثيرا ما يقع له التخليط فى نسبة

فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الأصل مع الشذوذ أما النادر من المعدى شاذا فقط فأشار له بقوله (فدو التعدى بكسره)

أي فالنادر من المعدي بالكسر فقط فعل واحد فقط وهو قولهم جبه يحبه بفتح الياء لغة في أحبه يحبه بضمها وأما ما جاء فيه
 بوجهين فأشار إليه بقوله (وع ذا * وجهين هر وشذ عله عللا * وبت قطعا ونم) أي أحفظ ما جاء بوجهين وذلك خمسة أفعال .
 الأول قولهم هر فلان الشيء يهره ويهره أي كرهه وأصل الهرير صوت الكلب الحفي . الثاني شد بالهال المهملة متاعه يشده ويشده أو ثقته .
 الثالث عله الشراب يعله ويعله سقاء عللا (٣٠) بعد نهل والعلل محرك الشرب الثاني والنهل محرك أيضا الشرب الأول . الرابع

بت الحبل أو غيره يبتو ويبتو
 بتا قطعه . الخامس نم
 الحديث ينمه وينمه نَمَا
 ونميمة حمله وأفشاه على
 وجه الفساد وقضيته حصر
 الشاذ في هذه الخمسة وقد
 ذكرت في الشرح أربعة
 أفعال تلحق بهذه الخمسة
 ونهت على أن هذه الخمسة
 أصلها اللزوم وهو الذي
 سهل مجيء الكسر فيها .
 وأما النادر من المضاعف
 اللازم فهو أيضا على ضربين
 ضرب جاء فيه الشذوذ فقط
 وضرب جاء فيه الشذوذ
 والقياس وإلى الضرب الأول
 منه أشار بقوله (واضمن
 مع ال* لزوم في أمر به وجل
 مثل جلا * هبت وذرت وأج
 كرم به * وعمزم وسح مل
 أي ذملا * وأللمعا وصرخا
 شك أب وشذ * دأى عدا شق
 خش غل أي دخلا * وقش
 قوم عليه الليل جن ورش *
 ش المزن طش وثل أصله ثللا *
 أي راثا طل دم خب الحصان
 ونه * تم نخل وعست ناقة
 غخلا * قست كذا أي وضمن
 عين المضارع من المضاعف
 مع لزومه في هذه الأفعال
 المذكورة وهي ثمانية

القراءات إلى أربابها قال العلامة الأستاذ اللغوي أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام القاسي بعد
 هذا الكلام وإذا بنينا على ما نسب إليه من القراءتين يكون حب من الأفعال ذات الوجهين الآتية
 وليس مضاعف متعدد ينفرد فيه الكسر (قول الشارح أي فالنادر من المعدي) هذا التقدير يوم
 أن ذو التعدي مبتدا وجبه بصيغة الماضي خبر وبكسر في موضع الحال من المبتدا والأول العكس
 لأن المقصود الحكم على جبه بأنه ذو التعدي بكسر من المضاعف لاعتكسه وإن كان صحيحا ولأنه
 يخرجنا عن جعل الحال من المبتدا كما في التقدير أولا من الخبر كما في المكلاقي بادعاء أنها حال من
 ضمير المبتدا المقدر في الخبر لأن ذو بمعنى صاحب فيعرب بكسر حالا من ضميره بناء على الصحيح
 من أن الجامد المؤول بمشتق يتحمل الضمير خلافا للكسائي ومن واقعته قول الناظم (وع ذا وجهين)
 أمر من وعى بقى على حرف واحد فيجب له وفقا أن يوصل بهاء السكت لقول الخلاصة :

وقف بها السكت على الفعل الملل بحذف آخر كأعط من سأل
 وليس حتما في سوى ما كعج أو كعج مجزوما فراع مارعوا

ولذلك تكتب خطأ لأنه تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء به والوقف عليه ولا يتلفظ
 بها وصلا إلا إجراء له مجرى الوقف وذلك ممنوع في كلام الناظم لكسر الوزن (قول الشارح هر
 فلان الشيء) قيده به احترازا من هر البرد الكلب صوته وهر الجمل سلحه أطلقه من بطنه فأنهما
 على القياس وفي المثل فلان لا يعرف هرا من برا أي لا يعرف من يكرهه من يره (قوله متاعه)
 لا مفهوم له وكذا شد عضده قواه ولذا قال في شد الشيء قول الناظم (عله عللا) احتراز به من
 عل ابله صرفها قبل الرى فانه على القياس (قول الشارح عله الشراب) عداه للمفعول الثاني بنفسه
 وعداه البرماوى بالباء (قوله بعد نهل) أي أهم من أن يكون بعد رى أم لا كما يستفاد من الصحاح
 قول من قال سقاء بعد رى فيه نظر قول الناظم (وبت قطعا) احتراز به من بت الشيء أظهره فانه على
 القياس (قوله وغيره) أي كبت الحكم والطلاق فأنهما أيضا بمعنى القطع كما في ابن القوطية وبحواز
 الوجهين فيهما صرح ولد الناظم (قوله أصلها اللزوم) أي أنها جاءت لازمة مرة ومتعدية أخرى قول
 الناظم (وضمن مع اللزوم) مفعول وضمن محذوف كما قرره الشارح وفي امر وما عطف عليه
 حال من ذلك المحذوف (قوله مر به) التقيد بالجاء غير ظاهر بل كذا مرصد حلا فان فيه لغة من باب
 نصر كما في القاموس إلا أن الشائع أنه من باب فرح ومنه حديث يادنيا مري على أوليائي يفتح
 الميم ولا تحولى لهم فتفتنهم قول الناظم (وجل مثل جلا) يعني في المعنى الذي هو الانتقال والارحال
 إلا أن جلا غير صحيح في المراد إذ من معانيه انكشف يقال جلا الخبر أي انكشف ووضع ولو قال وجل
 أي رحلا بالحاء المهملة لكان أبين وإن فاته التنبيه على أنه مرادف جلا ثم مضارع جل عند صاحب
 القاموس بالكسر على القياس فيحتمل أن يكون ذا وجهين على قولهما إلا أنه ليس له مستند كما قاله
 محشيه اذ كل من ذكره علماء الصرف واللغة اقتصر فيه على الضم (قول الشارح والنصب على الحال)
 الظاهر الاقتصار عليه (قوله فاض شعاعها) أي انتشر نورها وفسر للمكلاقي ذر بطلع وأنشد عليه :

صورة الشمس على صورتها كلما تغرب شمس أو تدور

وعشرون . الأول قولهم مر به يمر مروراً . الثاني جل القوم بالجيم عن للزل يجلون جلا وجولوا ارتحلوا عنه (قوله)
 مثل جولوا عنه محققا معتلا يجلون جلاء بالمد ومن هذا ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء وقيده به احترازا عن جل قدره والأمر
 بمعنى عظم فانه بالكسر لا غير ويجوز في قوله مثل جلا بالمعجمة الكسر على البدل من جل والنصب على الحال منه . الثالث
 هبت الريح تهب هببا وهبوا بالضم . الرابع ذرت الشمس بالمعجمة تذر فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع

الخامس أجم بالجم يقال أجم

الظلم في سيرة يؤج أجي إذا
سمع له دوى والظلم ذكر النعام
وأجم النار والريح كذلك
وقد يقال هجت السادس كر
الفارس على قرنه يكر كرا
وكرور ارجع عليه السابع هم به
هم عزم عليه الثامن عم النبات
بالمهمل عيم طال فهو عيم
ونخل عيم طويل وكذا غم
الشعر يغم بالمعجمة التاسع
زم بأفقه بالزاي زم أي تكبر
وأما زم بعيره أي قاده بزمامه
وزم متاعه أي شدة فبالضم
لا غير لتعديها العاشر سح
المطر يسح سحانزل بكثرة
الحادي عشر مل في سيرة يمل
أي أسرع كذلك بالمعجمة
ذميلا وقيد به احترازا عن
مل الحزيلة إذا أدخله الحلة
بالفتح وهو الرماح الحار فانه
معدى وعن مل منه معنى ضجر
فان مضارعه يفعل بالفتح لأنه
من مضاعف فعل المكسور
الثاني عشر أل يقال أل السيف
يؤل ألا إذا لمع وبرق وأل
للريض والحزين يؤل أليلا
إذا صرخ كأن بين أئينا ولهذا
قال لمعا وصرخا كذا ذكره
الناظم وفي القاموس أل
للريض والحزين يثل بالكسر
لا غير على القياس وأل السيف
يثل ويؤل برق بوجهين وفيه
مخالفة لما ذكره الناظم من
وجهين الثالث عشر شك في
الأمري شك ارتاب وتردديه
وأما شك بالمرح فمعدى الرابع
عشر أب الرجل بالموحدة

(قوله أجم الظلم الخ) هذا على إطلاق الناظم وهو الذي في الصحاح وغيره وصاحب القاموس أطلق في النار
وذ كروجهين في الظلم ونحوه للصناني في التكملة عن ابن دريد وهو غير معروف ولا مسموع وقد رده
أبو عمرو في فائت الجمهرة كما في حواشي القاموس (قوله هجت) أي أبادالهمزة هاء (قوله على قرنه) أي
كفنه في الشجاعة (قوله وهم به) قيده بالجار تبعالللنظم احترازا من همت خشاش الأرض على وجهها أي
دبت فانه بالكسر على القياس (قوله عزم عليه) منه قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أي همت بمخالطته وقصدتها
وعزمت عليها عزما جازما وهم بها أي هم يدفعها وعزم عليه لولا أن عرف برهان ربه وهو أن الشاهد سيشهد
له فعله لو اشتغل بدفعها أمكن أن يتميز قيصره من قبل فسكون الشهادة عليه لاله (قوله وكذا غم الشعر)
فيه نظر بل هو من باب تعب كما في الصباح وهو ظاهر كلام القاموس (قوله اذا تكبر) اقتصر عليه تبعا
للجوهرى وفي القاموس زمه فانزله وككتاب ما يزم به الجمع أزيمة البعير بأفقه رفع رأسه لألم به وبرأسه
رفعه وبأفقه شمع والقرية ملاها فزمت امتلاّت لازم متعد وزم البعير خطمه وتقدم في السير وتكلم اه
فجعل اللزما لعان ستة وأطلق في جميعها وقضيته حكمة بالكسر إذ قال واذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى
بدون الآتى ولا مانع فالعمل على مثال كذب والمانع كون الفعل مضاعفا لازما ولا شهرة ترفع النزاع من البين
كما قال فان خرج عن القياس نص عليه والذي في ابن القطاع عن القوطية أن الضم انما هو في التقدم في السير
وفي تصويت العصفور انظرسى (قوله فبالضم لا غير) لوقال فبالضم على القياس لكان أصوب وأنسب
للتعليل بعده (قوله مسح المطر) لا مفهوم للمطر وكذا الدمع ونقل أبو حنيفة عن أبي زيد الضم في مضارع
سحت الشاة سمحت غاية السحن وكلام الناظم شامل له إلا أن ظاهر كلام القاموس الكسر على القياس وبالكسر
في مضارع سحت الشاة صرح به الزمخشري والبرماوى (قوله نزل بكثرة) بهذا فسر الزمخشري في الجامع وفيه
عبارات شتى ترجع إلى معان متقاربة وهى السيلان من فوق والصب الكثير وشدة الانصباب والصب
المتتابع (قوله احترازا الخ) مل للتعدي والمكسور العين لم يدخل حتى يحتاج إلى الاحتراز عنهما فالصواب
أن لوقال احترازا من مل ظميره وجعه ومل من حماء عرق ومل بالمرض والغم تقلب فانه من باب فعل بكسر
العين وفتحها والفتوح على قياسه قول الناظم (وأل لمعا وصرخا) قال البرماوى لمعا نصب على المفعول
الطابق لمصادفه لأل نحو قعدت جلوسا وصرخا عطف عليه وقد استعمل في معنيته فلذلك أكدته
بالمصدرين المتغايرين فيؤخذ منه انه يجوز أن يقال عسعس الليل إقبالا وإدبارا لان عسعس بمعنى أقبل
وأدبر (قوله كأن الخ) الصواب الإتيان به عقب قوله الآتى لا غير على القياس (قوله من وجهين) أي وهما
مخالفته للنقل في أل بمعنى صرخ ووضع الشيء في غير محله في أل بمعنى لمع ثم التثنية يهذين يقتضى نفي أل
الفرس إذا أسرع مع انه هو الذى ضم فكان من حقه أن يذكره ويقتصر عليه (قوله في الامر) اقتصر
عليه لأنه هو الذى اشتهر بالضم وأما شك في السلاح دخل والبعير اصق عضده بجنبه وأطلع بالطاء المعجمة
والعين المهمل أي غمز في مشيه فانها عندم على القياس خلاف ما يوهمه اطلاق النظم وظاهر
القاموس ان الجميع على القياس إلا أن شك في الأمر اشتهر بالضم اشتهارا رافعا للنزاع من البين والذي في
ابن القطاع ان شك البعير ظلع من بابى علم ونصر (قوله وتردديه) أي مع استواء طرفيه أو ترجيح أحدهما
على الآخر فيصدق بالظن والوهم قال القسرون في قوله تعالى فان كنت في شك عما أنزلنا اليك أي غير
مستيقن وهو يعم الحالتين (قوله كذا ذكره الناظم) أي في شرح التسهيل احترازا من أب للشيء وإلى
وطنه حن ونزع وأب زيد أب عمرو قصد قصده وأب الشيء تيسر وأبت إبايته استقامت طريقته
فهى وان كانت كلها لازمة فقد ذكر في القاموس ان الثانى منها بوجهين وأطلق في غيره وقضيته أنه على
القياس (قوله وفي القاموس أب الخ) اعترضه محشيه بأنهم يرمون ذكره بعد الاستقراء بل كل من ذكره

يؤب أبا وأبيبا اذا تهيأ للسفر كذا ذكره الناظم تبعا وفي القاموس أب يؤب ويثب بوجهين . الخامس عشر شديد الرجل يشد

أى عدا بالمهيلة وقيد به احترازا من شد المتاع فهو معدى وفيه وجهان كما سبق . السادس عشر شق عليه الأمر بشق مشقة أضربه
وأما شق العصا إذا فلقها فعدى (٢٢) . السابع عشر خش في الشيء يخش بالمعجيتين دخل فيه . الثامن عشر غل فيه يغل

أى دخل وقيد به احترازا من غل المتاع يغله غلولا إذا أخفه وسرقه وخان فيه فانه معدى ومن غل الأديم في الدبغ إذا فسد فبالكسر لا غير . التاسع عشر قش القوم بالقاف والشين المعجمة يقشون قشوشا حسنت حالهم بعد بؤس . العشرون جن عليه الليل بمن جنا أى أظلم . الحادى والعشرون رش الزن وهو السحاب يرش رشأى أمطر . الثانى والعشرون طش الزن أيضا يطش طشأى أمطر مطرا ضعيفادون الرش كذا ذكر الناظم ومفهوم الصحاح انه بالكسر على القياس إذ لم ينبه على شدوده كعادته وفى القاموس طشت السماء تطش وتطش بوجهين . الثالث والعشرون ثل الحيوان ثل أى راث وقيد به احترازا من ثل التراب يثله ثلا أى صبه صبا ونبه على أن أصله ثللا بفك الادغام وكسائر المضاعف وقياسه فعل بالكسر لأنه من الاعراض كحزن .

الرابع والعشرون طل دمه يطل أى ضاع هدرا ولم يثار به والاكثر طل دمه بالبناء للمفعول فهو مطلول . الخامس والعشرون خب الحصان يخب خبا أسرع فى السير وكذا خب النبات يخب خبيبا أى طال بسرعة قوله وبب معظوف على الحصان وتم نخل فعمل وفاعل . السادس والعشرون كم النخل يكى إذا أطلع الجرى

اقتصر فيه على الضم قول الناظم (أى عدا) معناه جاوز أو ظلم أو وثب (قول الشارح احترازا من شد المتاع) فيه نظر إذ الموضوع وهو للضعف اللازم محترز فلم يدخل التمديد حتى محترز عنه فالتعيين أنه احتريزه من شد النهار ارتفع وكذا النار وشد على قرنه فى الحرب شدة حمل فها على قياسهما (قوله شق عليه الأمر الخ) هذا تقيد لاطلاق الناظم وزاد ابن العباس والكلاقي شق بصر المحتضر نظرا إلى الشيء لا يرتد إليه طرفه وشق عمود الصبح لاح قال فى بنية الآمال :

شق عليه الأمر قد أضرب به * كذا عمود الصبح لاح فانتبه
وبصر الليت لا يرتد * إليه طرفه انتهى ما عسدا

واحترزوا بذلك من شق ناب البعير طلع وشق الفرس مال فى جريه إلى جانب فانها على القياس (قوله وقيد به) صريح فى أن القيد راجع لعل فقط لاله ومما قبله وإن كان معناه خلافا للبعثاى ومن تبعه لأن الغالب فيما يذكر للتفسير أن يكون تقييدا ولم يذكر فى خش محترزا (قوله احترازا من غل المتاع) هذا متعدد فالصواب حذفه والاقصار على ما بعده (قوله ومن غل الأديم) أى ومن غل الماء بين الاشجار جرى وغل صدره اضطفن وحقدو غل فى بصره حاد عن الصواب فانها بالكسر على القياس (قوله حسنت حالهم بعد بؤس) بهذا فسرهم جميع الشراح قال فى بنية الآمال :

وقش قوم أى زكت أموالهم * وحسنت من بعد بؤس حالهم

ويقال أيضا قش القوم انطلقوا منجفلين وكلام الناظم يحتمل كلامين المعنيين وعلى كل قيد به احترازا من قش الرجل أكل من ههنا وههنا ولف ما قدر عليه مما على الخوان وقش الرجل مشى مشى الميزول وأكل مما يلقه الناس على المزابل وكسر الصدفة وقش النبات ييس فانها على القياس (قوله أظلم) أى ستر إذ مادة الجن بجميع تصاريها تتدل على الستر ويستعمل متعديا ولازم ما يقال جنة الليل وجن عليه قاله فى الصحاح (قوله رش الزن) المزن السحاب الأبيض والواحدة مزنة ولا مفهوم للزن وكذا العين والطننة (قوله أى أمطر) يعنى مطرا خفيفا وفى أدب الكاتب أضعف المطر الطل وأشدّه الوابل ومنه يكون السيل (قوله أى راث) من الروث بالواو وهو زبل كل ذى خافر لا من الريث بالياء البطاء فانه كباع (قوله احترازا من ثل التراب) فيه نظر إذ ثل من ثل عرش القوم ذهب عزمهم وملكتهم ومن ثل الماء صوت فى الصبابة (قوله ونبه على أن أصله الخ) (ان قيل) ما فائدة التنبيه عليه مع ان كلامه فى مضارع الفتوح (قلنا) لما كان دالا على الاعراض ربما يتوهم انه من باب الكسور فرفعه فقول البجائى انه حشوفه نظر (قوله طل دمه يطل أى ضاع هدرا) صريحه ترادفهما وهو قول ضعيف والشهور ان الطلول هو الذى لم يؤخذ بثأره لمجرأه عن ذلك أو لحملهم بقاتله والمهدر هو الذى يأمر السلطان بقتله ويطل دمه ويمنع أهله من القيام بدمه لاستحقاقه ذلك (قوله والاكثر) نحوه فى القاموس وهو الفصح ولذا اقتصر عليه ابن للرحل تبعاً لتعليق فقال :

ودم زيد طل أى لم يقتل * قاتله ولا ودى بمحمل

ومقابلته اطل الرباعى والثلاثى البنى للفاعل وانكار أبى زيد لهذا مردود بنقل أى عبدة والكسائى له وفيه لغة أخرى من باب تعب كما فى المصباح قول الناظم (خب الحصان ونبت) التقييد بهما ليس للاحتراز إذ خب الرجل يخل بما عنده ونزل منه بظا من الأرض ليجهل موضعه والبحر اضطرب والرجل صار خداعا كذلك وأطلق فى القاموس وقضيته الكسر فى الجميع إلا أن تكون شهرة والحصان مفرد حصن ككتب الذكر من الخيل الكريم سمى بذلك لأنه ضن أى يخل بمائه فلم ينز إلا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا به كل ذكر من الخيل (قوله أسرع) فى بيج مشى دون إسراع وقال الكلاقي مبادى

النبات يخب خبيبا أى طال بسرعة قوله وبب معظوف على الحصان وتم نخل فعمل وفاعل . السادس والعشرون كم النخل يكى إذا أطلع الجرى

أحكامه وهو الحنف السائر لطلعه . السابع والعشرون عست الناقة بالمهملتين نفس أى رعت وحدها ولهذا قال بخلا أى بوضع حال وإصله للد قصره للضرورة . الثامن والعشرون قست الناقة بالقاف والسين المهملة نفس مثل (٢٣) عست فهذه ثمانية وعشرون

فملا شذت بالضم من الضاعف اللازم وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة منها وهي آل وأب وطش وقضيته حصر الشاذ فيها وذكرت في الشرح ثمانية عشر فعلا تلحق بها ونهت على أن أصل بجل القوم عن المنزل وهبت الريح وذرت الشمس وسح المطر وقش وغل وجن عليه الليل ورش المزن وثل أى راث وكمل الخلل التعدي فاستصحب الضم فيها في هذه التراكيب وأما الضرب الثاني من اللازم وهو ما جاء منه بوجهين فأشار إليه بقوله (وع وجهي صدأت وخرى ر الصلح حدث وثررت جد من عملا ترت وطرت ودرت جم شب حصا عن خفت وشذشع أى بخلا وشطت الدار نس الشيء حرنها) أى واحفظ الوجهين الجائزين في هذه الأفعال المذكورة وهي ثمانية عشر فعلا . الأول صدعن الشيء يصد ويصد صدودا أعرض عنه وكذا صدمن كذا أى ضج ومنه بالضاد المعجمة وبالجمم الكسر على القياس والضم شاذ وبهما قرئ إذا قومك منه يصدون وأما صدع كذا أى صرفه عنه ومنعه فبالضم لا غير وهو أصل صدعنه . الثاني أث

الجرى وهو الصواب (قوله أحكامه) جمع كم بكسر الكاف كما في القاموس وحكى جماعة الضم فيه أيضا ويروى قول الشاعر : نسيمه قد جر أذياله * وزهره يضحك في كنه ويناسبه أذيال (قوله وهو الحنف) أى الوعاء وقيل الطلع نفسه إلا أن بعضهم قد حمله على المجاز قول الناظم (وعست ناقة بخلا) الاستناد إلى الناقة إما تقييد فيصدق بعست الناقة رعت وحدها وعست الناقة لا تدرحق تباعد عن الناس ويكون احتراز عن عس الرجل عسا طاف بالليل وعن عس خبره أبطأ وعس الذئب طاف وعست الناقة ساء خلقها عند الحلب أو درت قليلا فاتها بالكسر على القياس وأما فرض مثال وقد حكى المكلاتي الشذوذ في عس خبره أبطأ وظاهر القاموس القياس في الجميع حتى فيما ذكره الناظم (قوله ولهذا قال بخلا) مقتضاه أن قول الناظم بخلا للاحتراز عن عست الناقة لا تدرحق تباعد عن الناس مع أنه غير مناف له وقد حكى الشذوذ فيه (قوله أصله المد) هذا هو الظاهر وقال المكلاتي يحتمل أن يكون مقصودا وهو الرطب من النبات واحده خلاه كحصى وحصة والباء ظرفيه في الوجهين (قوله قصره للضرورة) فيه نظر إذ ليس هو من قبيل الممدود الذي يقصر للضرورة كما تقدم (قوله مثل عست) المائلة إما في الخروج عن القياس فقط وهو ظاهر قول المكلاتي عست إذا رعت وحدها ليلا وقتت إذا رعت وحدها نهارا أو فيه وفي التقييد بالخلا وعليه جل الشراح (قوله وكذا صد من كذا) صريح كلام القاموس وأن الوجهين أعما في هذا وأما الأول فعلى القياس قال صد عنه صدودا أعرض وهو يصد ويصد صديدا ضج فذكر ماضى أعرض فهو عنده على قياسه لوجود المانع وذكر الوجهين في مضارع ضج ونحوه في الجعبري عن القراء والزجاجي فاعتراض محشيه بإطلاق ابن مالك وغيره الموهوم أن الوجهين واردان في كل منهما في نظر (قوله وبهما قرئ) قرأ بالكسر البصري والمكي وعاصم والشامي وبالضم باقي السبعة وبما معنى واحد وهو يضحون أى يضحكون كما في ابن القوطية (قوله أن الشعر والنبات) خص جماعة الشعر بالذكر واقتصر في القاموس على النبات والجمع بينهما أولى واحتراز بهما من أمت المرأة غطت عجيزتها فانه على القياس (قوله يؤث ويث) جعله في القاموس مثلث العين في المضارع فيكون المضارع ذا وجهين (قوله خر الصلح) بفتح الصاد وقد يكسر الأملس من الحجارة (قوله وكذا خر ساجدا) أشار به إلى أن التقييد بالصلح ليس للاحتراز ولو قال الناظم بدله الشيء لشمع هذين وخر الماء صوت والريح والعقاب خفت ففي الكل الوجهان كما في القاموس لكن اعترض محشيه هذه الثلاثة بأنه لم يزم ذكر فيها الوجهين والكسر في خر ساجدا أفصح ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى يغزون للأذقان سجدا وفي قوله جل وعلا يغزون للأذقان يكون وزيدهم وقرئ خارج السبع بالضم قول الناظم (حدث) أسنده إلى المرأة الغائبة قال ابن عباس لعل ذلك ليخرج حدث على الرجل من أترف وهو الخفة والطيش وأنه مما جاء بالضم شذوذ وهو مما بقى عليه وفيه أنه لا مانع من أن يقال حدث المرأة على بعلها خفت وطاشت فالتقييد بالتاء لا يفيد كما في شرح القاسي وقوله وهو مما بقى عليه بالضم في القاموس خلافا إذ نص على أنه القياس بالكسر ونحوه في المصباح (قوله بالمهملتين) أى بإهمال الحاء والدال وقيل بالجمم مأخوذ من جدت إذا انقطعت فكأنها أيضا قد انقطعت عن الزينة وما كانت عليه قبل ذلك قاله محشى القاموس (تنبيه) كما سمع حدث ثلاثيا سمع أحدث رباعيا وكل منهما لغة فصيحة كما جزم به شراح الفصحى خلافا للحجج في أن الرباعي أفصح والاصمعي في إنكاره الثلاثي وحديث لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا روى بالوجهين كما في الصحيح وغيره وبهما ضبطه أبواب الغريب

الشجر والشعر بالثلاثة يؤث ويث أى كثر والتف فهو أثيث . الثالث خر الصلح أى الجبر يخر ويخرأى سقط من علو إلى سفلى وكذا خر ساجدا . الرابع حدث المرأة بالمهملتين على زوجها تحد وتحذ تركت الزينة وأما حذ بمعنى منعه فبالضم لا غير وهو أصل حدث فالضم بتقدير منعت نفسها الزينة والكسر بتقدير امتنعت منها

الحامس ثرت العين بالثلثة ثر وثر رأ فبى عين ثرة أى غزيرة للماء وأما ثر الشراب بمعنى صبه فالضم لا غير وهو أصل ثرت .
السادس جد الرجل فى عمله بالجيم (٢٤) يجود ويجددا بالكسر أى قصده بعزم وهمة وأما جد الفجرة أى قطعها فالضم لا غير

وهو أصل جدفى عمله فكأنه
قطع عنه كل ما سواه وانقطع
إليه . السابع ترت النواة
بالمثناة فوق تتر وتتر أى
طارت من تحت الرضخ وكذا
ترت يده عند القطع وأما
ترها يترها أى أبانها فالضم
لا غير وهو أصل ترت .
الثامن طرت النواة أيضا
تطر وتطر كثرت . التاسع
دورت الشاة باللين تدر وتدر
وقد يقال درها أى استدرها
والأكثر دررها بالضعيف .
العاشر جم الماء يجم ويجم
جموما اجتمع فهو جم أى كثير
وقد يقال جمه بمعنى جمعه
الحادى عشر شب الحصان
يشب ويشب شبا بالكسر
وشببا مبرح ولعب وأما
شب الغلام يشب شبا بالفتح
فبالكسر لا غير وشب النار
يشبها فالضم لا غير وهو
أصل شب الحصان . الثانى
عشر عن له الشيء يعن ويعن
عنا وعينا وعنتا محركا أى
عرض . الثالث عشر خفت
الافعى بالمهملة وبالمعجمة أيضا
تفتح وتفتح نفخت بفمها
وصوت . الرابع عشر شذ
عن الجمهور يشذ ويشذ شذوذ
انفرد . الخامس عشر شخ
بالمال يشخ ويشخ شخا بالضم
أى يخل به . السادس عشر
شطت الدار تشط وتشط
بصدت . السابع عشر نس

كصاحب النهاية والشارق والفاثق وغيرهم واقره شراح الصحيحين (قوله ثرت العين) التقييد بالعين
ليس للاختراز بل وكذا ثرت السحاب كثرت ماؤها كفى الصحاح وهي سحاب تأتي من قبل العراق وبكل
منهما فسر قول عنتره : جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم
(قوله ثروثر) جعله فى القاموس مثلث العين فى المضارع وفيه أن الفتح انما يكون فى الماضى للفتوح
الحلقى العين أو اللام وهو متصف هنا وفى مضارع فعل المكسور كفتح ولم يسمع فى ماضى ثر الكسر حتى
يفتح مضارعه قول الناظم (جدمن عملا) من فاعل جدوا حترزبه من جد فى الأمر ضد هزل ومن
جد الثوب ضد خلق لأن آتيهما بالكسر كما فى المكلاقي وهو الذى فى الصحاح والمصباح وكتب الأفعال
وجعل فى القاموس ضدهزل بالوجهين ولا يجوز أن يدخل فى قول الناظم من عملا لأن غير المازل يجتهد
فى عمله إلا أن محشيه اعترضه بأنه لم يره لغيره (قول الشارح تحت الرضخ) بالحاء المعجمة الحجر الذى
تكسره النواة وأما التى تكسره عليه فى المهملة قول الناظم (ترت) قيده ابن العباس والمكلاقي بالنواة وهو
غير ظاهر بل وكذلك ترت يده كفى الشارح وتر العضبان واقطع كفى ابن عباس وفى القاموس انهما
بالوجهين وكذا طرت اليد سقطت وعليه فالتقييد غير بين قول الناظم (ودرت) بالبدال والراء
المهملتين والضمير للناقة المفهومة من السياق (قوله كثرت) أى معنى واستعملا وظاهر القاموس
أنه على القياس وكلهم خصوا ذلك باللين وفى ابن القطاع ذكر الماء وكل جار وكل ذات والفرس كذلك
قول الناظم (جم) أطلقه وقيده الشارح بجم الماء للاختراز من جم الفرس بجم ترك الضراب فلم يركب
وجم العظم كثر لجه والأمر دنا فأنها كلها على القياس (قوله مبرح ولعب) أى بأن رفع يديه ووقف على
رجليه (قوله أى عرض) هذا فى المعانى وأما فى الأجسام فمعناه ظهر يعنى لكل راكب قول الناظم
(تحت) الاتيان بالناء للاختراز من فتح الرجل أى غط فى ثوبه فانه على القياس قول الشارح (بالمهملة
والمعجمة) أى يقال تحت بالحاء المعجمة وغت بالحاء المعجمة إلا أن مضارعه هذا لم يجزى إلا على القياس كما قاله
ابن العباس والمكلاقي وذكر صاحب القاموس فى المهملة الوجهين وقال فى المعجمة غفيع الأفعى فحجها
أى فى المعنى ويحتمل أن تكون الماثلة فى الوجهين والأول هو الظاهر قول الناظم (وشذ) أى
بالمعجمتين وكون مضارعه بالوجهين هو الذى فى مصنفات اللغة وحكى الشهاب عن يونس تثلث
المضارع ولا وجه للفتح إلا إذا ثبت كسر ماضيه ولم يذكره (قوله بالضم) أى على أنه مصدر أم المصدا
فبالفتح قول الناظم (أى بخلا) اقتصر على تفسيره بالبخل ونحوه فى القاموس الشخ مثلث البخل
والحرص والظاهر أن الواو فيه للمية فيكون كقول ابن العباس والمكلاقي يخل مع حرص وهو الذى فى
مفردات الراغب والنهاية والصحاح ويحتمل أن يريد أن يفسر تارة بهذا وتارة بهذا كقولهم الجد أبو الأب
وأب الأم وعلى هذا فلا يدرك على الناظم لأنه فسر بأحد معنييه قول الناظم (وشطت الدار) أسنده
إلى الدار للاختراز من شط عليه فى حكمه جارفانه على القياس ولفظ الدار خرج مخرج الغالب إذ كل
بعيد فيه الوجهان قاله القاسى وفيه أن مضارع شط عليه فى حكمه بالوجهين كما فى المصباح (قوله جف
وذهبت رطوبته) قال البرماوى ومنه سميت مكة الناسة لقلة الماء بها قول الناظم (حر نهار) أسنده
لنهار احترازاً من حر المملوك عتق فانه على القياس كما نقله ابن العباس عن علي بن حمزة فى تعقبه على
ثعلب لكن الذى فى امهات اللغة ومصنفاتها كالجوهرى والقاموس والمصباح انه لا يقال الامن باب
فروح (قول الشارح وفيه لغة أخرى) هذه اللغة أشهر من لغة الفتح كما فى المصباح وحاصل ما فى الدواوين
اللغوية فى جميع أفعال هذه المادة انه قد استعمل أحر رباعيا حكاك الكسائى فى شرح فصيح أبى جعفر

وثلاثيا

اللحم وغيره بالمهملة ينس وينس جف وذهبت رطوبته وقد يقال نشى بالمعجمة

الثامن عشر حر نهار بحر وبحر حميت شمس وفيه لغة أخرى بحر بالفتح لكنه من باب فعل بالكسر فهذه ثمانية عشر فعلا من اللازم
المضاعف جاءت بالوجهين وقضيته حصر الشاذ فيها

وقد كرت في الشرح ثمانية أفعال تلحق بها وأوردت أمثلة من مضاعف فعل المكسور مفتوحة المضارع نحو **لج** في الخصومة يلج تمادي فيها **بح** صوته يبع وودلير فعل كذا يودو كذا ودمعني أحبه وولد لي الشيء يلدو وير في عينه **ير** (٢٥) وكذا بر والديه وقرت عينه تقر ومسه **يمس**

وثلاثيا ولم يسمع إلا في أربعة أحرف حر العبد عتق وحر الرجل عطش وحر الرجل اتصف بالحرية وهذه الثلاثة لم ترد إلا بالكسر في الماضي على الصواب في حر العبد وحر النهار بالكسر وهو الأشهر والفتح مع جواز الكسر والضم في المضارع وهو ما ذكره الناظم ونحوه في الوعب عن أبي عمرو وحكي يعقوب عن الكسائي كسر المضارع فقط على القياس (قوله) وقد كرت في الشرح ثمانية أفعال تلحق بها (عدمها) اشت الأمر بالثنية فوق تفرق لكن اقتصر في القاموس على الضم (قوله) **بح** صوته (فيه لغة أخرى من باب منع حكاة ابن القطاع وجعلها الجوهرى والمجد ضيفة والبسح شئ يعترض في الحلق فيغير الصوت (قوله) وقرت عينه (فيه لغة أخرى من باب ضرب كافي المصباح (قوله) ومسه) أى أفضى إليه يديه من غير حائل وفيه لغة من باب قتل (قوله) وغص بالطعام (فيه لغة من باب قتل كافي المصباح والغصة بالضم الشجاء كافي القاموس وصريحه ترادفهما وكذلك الشرق ومعناه وقوف الشراب ونحوه في الحلق قالوا وهو في المائعات أكثر استعمالا وقال بعض فقهاء اللغة غص بالطعام وشرق بالشراب وشجا بالعظم وقد يستعمل كل مكان الآخر (قوله) ومص بلسانه (فيه لغة من باب قتل ضيفة وللص أخذ المائع القليل بحرق النفس (قوله) وعض عليه بأضراسه (فيه لغة أخرى من باب نفع وهى تميم وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا والعص كله بالضاد الا عظام الزمان فانه بالطاء المشالة قال ابن مالك في أرجوزته وعظت الحرب إذا ما اشتدت * ثم السباع والذباب عضت وقال بعض فقهاء اللغة إذا كان بالأسنان فبالضاد والافيا لطاء وتفسير القاموس عظه الحرب يعظه ظاهر في أنه يقال عظه الزمان وعضه بالمشالة وعدمها ويوافق قول ابن السيد والعص والعظ شدة الحرب أو شدة الزمان ولا تستعمل الظاء في غيرها (قوله) وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضى فعل المفتوح) أى لاتحاد ماضيهما في اللفظ فيحتاج إلى معرفة الماضي بالنقل عن العرب ولم ينبه على فعل المضاعف لأنه لم يرد إلا في الأحرف الخمسة للتقدمة (قوله) والمضارع) إنما التزم فيه الضم للفرق بين بنات الواو وبنات الباء كما التزم في اليائى العين واللام الكسر حرصا على البيان وطلبا للفرق بحسب الامكان (قوله) والمضارع مبتدأ) ومن فعلت حال من الضمير المستتر في صلة آل أى والذي ضارع الاسم في حال كونه مأخوذا من مصدر فعلت بفتح العين الا ان فيه إيقاع الظاهر موضع المضر لأن كلامه في المفتوح (قوله) ويحياه به خبره) أى سادامسد جزاء الشرط قال في التسهيل وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط كقوله تعالى وإنا إن شاء الله لمتدون ويصح جعله جزاء وإن كان مرفوعا لقوله في الخلاصة :

وبش به يبش لقيه بطلاقة وجهه وش له يش ارتاح له وغص بالطعام يغص وكذا غص المجلس بأهله ومسه بلسانه يمسه وعض عليه بأضراسه يعض وشلت يده يشل شلا وظل نهاره يفعل كذا يظل ومل منه يمل ضجر وشم رائحته يشمها وضم بالشئ يضمن يخل وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضى فعل المفتوح وإنما يظهر الفرق بينهما عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير أو نونه خوفا من زلتم واذ علنا ونحو صدقت وبررت وقرت بالاياء عينا ثم أنا ذكرنا أن القسم الثاني من فعل المفتوح وهو ما قياس مضارعه الضم أربعة أنواع أحدها المضاعف العدى وقد سبق والثاني والثالث ما عينه أو لامة واو قد أشار إليهما بقوله (والمضارع من فعلت إن جعلنا عينا الواو ولا ما يحياه به مضموم عين) أى والمضارع من فعل المفتوح العين يحياه به مضموم العين ان جعل الواو عينا له أو لامة فالمضارع مبتدأ ويحياه به خبره ومضموم عين حال من الضمير النائب المستتر في يحياه به العائد إلى المضارع من فعلت والواو نائب عن فاعل جعل وعينا مفعول الثاني ولامة معطوف عليه مثال ما عينه واو آب يؤوب وتاب إليه يتوب

(٤ - بحرق) وثاب أيضا بالثنية إليه يتوب وكلها بمعنى رجع وقد أوردت معظم موادها ونهت على أنه شرط في التسهيل للزوم الضم فيه ان لا يكون لامة حرف حلق وأن الصواب عدم اشتراط ذلك لأنى لم أظفر بمثال منه مفتوحا بل مضمومة كلها كسأه يسوءه وباح يسره ييوس وفاح المسك يفسوح وضاع أيضا وضوع وصاغ الحلى يصوغ وفاه يفوه نطق ومثال ملامه واوتلا القرآن بتلاوه وجلا السيف يحلوه صقله وحلا الشراب يحلوه

وخلا السكان بخلو وقد أوردت (٢٦) معظم مواد أيضا وذكرت أنه شرط في التسهيل أيضا أن لا يكون عينه حرف حلق

بالكسر والضم مع اتحاد المعنى كصان ونحا فلاختلاف اللغتين فمن ضم فالفاعل عنده واوى ومن كسر يأتى وكذا يقال في العمل اللام كظما وتلى ونهى قال في بغية الآمال :

وحينما ورد ذا وجهين * معل لام أو معل العين * فلاختلاف اللغتين فيهما
نحو نحا وصان فأعنيهما * وذلك في كلامهم كثير * وفوق ما ذكره الضرير

أما ما كان يائيا عند الجميع باعتبار معنى وواويا باعتبار معنى فلا يحسن التمثيل به (قوله) وجدت غالب حلق العين منه مضموما) حاصل ما ذكره هنا وفي الكبير مع بيان المعنى الراد منه من الاعتراض على المصنف في التسهيل أن خمسة عشر فعلا من المضارع الحلقى العين وردت بالضم فقط وثلاثة بالفتح فقط وسبعة بالضم والفتح فالفتح هو القياس لأمرين أحدهما أن تعلق الحكم بالأمر الأغلب أولى ثانيهما قيام السبب الداعي إلى الضم والفتح فياورد فيه ليس له وجه إلا التخفيف للحلقى على أن ما اقتضاه كلامه من حصر أفعال هذا النوع في خمسة عشر غير ظاهر فقد حكى الفاسي أحدا وأربعين ثم كلام الناظم في التسهيل ليس صريحا فيما ادعاه الشارح بل هو ظاهر في أن الضم هو القياس وما ورد على خلافه تخفيف ونصه والتزم الضم فيما عينه أولا مه واو وليس أحدهما حلقيا ففهمه أن كان أحدهما حلقيا لا يلتزم ضمه بل يوجد تارة هو وغيره كافي نحا للعين محضه ينحو وينحى أو يوجد غيره فقط كافي نهى عن الشيء ينهى بالفتح وفأثوبه خاطئه لأنه يلتزم أوسع من تعيين الفتح الذى هو قياسا وعلى هذا كلامه ككلام سيبويه والجمهور في أن الضم هو القياس (قوله) طحى الأرض يطحهاها (بسطها) احتز به من طحى بمعنى بعد وهلك فإن مضارعه بالضم كافي القاموس (قوله) كفى الذى عندى أن الوجهين إنما جاءا في كلمة واحدة وهي نحا الشيء بمحالة قصده قول الناظم (وهذا الحكم قد بدلا لما يدل على فخر) فيه التضمنين التعيب عند علماء القوافي وتناوب الإضافات في قوله داعى لزوم انكسار العين فصيح (قوله) ما دل على غلبة المفاخر) معنى الغلبة هو أنك تشارك غيرك في معنى فيظهر واحد منك على الآخر ويستبد بالمعنى دونه فينسب نفسه بصيغة ثلاثى مفتوح العين نحو كارمنى أى شاركنى في الكرم والآنعام فإن أخذت بطرفه وأخذ هو بطرفه الآخر وتجاذبتاه بينكما فإذا غلبته فيه بأن عملت من خصاله أكثر مما عمل أخبرت عن نفسك فقلت كرمته أى غلبته في ذلك وإنما التزموا في هذا الضم لموافقة اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان يدل على القهر والقوة أعطى مضارعه الضم الذى هو أقوى الحركات مع ما سبق من الدلالة على ما طرأ على الفعل (قوله) إذا لم يكن فيه الخ) أى وأما إذا كان فيه ذلك فهو على حكمه السابق ولم يذكر الناظم من الوجبات المضعف اللازم لأن حكمه في باب الغلبة حكم غيره فيضم لزوما لأن موجب الكسر قد فارقته بتعديده بسبب الغلبة لأن للمفاعلة من جملة المعديات كافي معنى اللبيب (قوله) سابقى) استفيد من هذه الأمثلة أن فعل الغلبة إنما يصاغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام وهو كذلك (قوله) وكذا) هذا يقتضى أن باب الغلبة قياسى وهو الذى صرح به الدمامنى أثناء معاني فعل من شرح التسهيل ومذهب سيبويه أنه غير مقيس انظر الفاسي (قوله) مكسور من فعل) أى المفتوح وهذا صريح في أن فعل الغلبة إنما يستعمل من فعل المفتوح وهو ظاهر كلام ابن عصفور قال لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه وفيه نظر بل سمع من المكسور والمضموم أيضا كافي الارتشاف لأنى حيان ونحوه للجوهري والقاموس في مادى ل ع ل م ووض أنحو عالمى فعالمته فأنا أعلمه وواضأنى فواضأته فأنا أوضؤه (قوله) وقدمثل به الناظم لما فيه داعى الكسر) أى معتمدا لغة الباء وجعله من باب رمى ولم يتخيل من لغة الواو لقاتها كما لم يتخيل كونه من باب تعب (قوله) وفي بعض النسخ لما لبد مفاخر) أى يفتح الباء للوحدة مصدر بده ومفاخر عليه بضم الميم وكسر الحاء اسم فاعل من فاخر ويجوز أن يكون مفتوح الحاء اسم مفعول والمصدر على الوجهين مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول لأن كلا من الشخصين مفاخر بكسر

وأنه لا ينبغي ذلك فأنى لما تنبعت مواد في الصحاح والقاموس وجدت غالب حلقى العين منه مضموما كدعا يدعوا فلغا يلفو ولها يلهمو وسخا بالمال يستخو وصحا الجو يصحو ولم أظفر بما انفرد بالفتح إلا طحا الأرض يطحها بسطها وطحى يططحى جاوز الحد وفتح التراب يفتح جرفه وجاءت أفعال منه بالضم والفتح كفى إليه يصفى ويصفو مال وضحى الشمس يضحى ويضحو برز ومحا الكتاب يحماه ويمحوه ثم أشار إلى النوع الرابع مما قياس مضارعه الضم بقوله (وهذا الحكم قد بدلا لما يدل على فخر وليس له * داعى لزوم انكسار العين نحو فلا) أى وهذا الحكم هو ضم عين المضارع قد أعطيته ما دل على غلبة المفاخر إذا لم يكن فيه داعى لزوم انكسار العين من كون فائه واوا أو عينه أو لاه ياء كما سبق مثال ما يدل على غلبة المفاخر سبقى فسبقته فأنا أسبقه ومضاربى فضربته فأنا اضربه وخاصمى فخصمته فأنا أخصمه وهكذا فيما مضارعه مكسورا من فعل ترده مضموما فلو قلت سبقه يسبقه وضربه يضر به وخصمه يخصمه لغير مفاخرة لكسرته على أصله ومثال

ما فيه داعى لزوم الكسر وأعدنى وباعنى ورامانى ومثله قالانى فأنا أقلبه والقل بالکسر البعض وقد مثل به الناظم الحاء لما فيه داعى الكسر وفى بعض النسخ لما لبد مفاخر بتشديد الدال المعجمة وهو معنى الغلبة يقال بده يبدى بده أى غلبه

وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غرضه أشار بقوله (وفتح ما حرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذا النوع قد حصل)

إلى أنه لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في هذا النوع أي الدال على المفاخرة فيضم وان كان غير أوله وهو ما عينه وأولاه حرف حلق كشاعري فشعرته فأنا أشعره وصار عني فصرته فأنا أصرعه وعند الكسائي

إن حرف الحلق مانع من الضم فيجب الفتح قياسا على داعي الكسر ولأنه قد سمع الفتح في أفعال منه وحمل الجمهور ما سمع مفتوحا على الشذوذ وحزم الجوهري بتقتضي مذهب الكسائي وقوله وفتح مبتدأ مضاف إلى ما وقد حصل خبره وما موصوله وحرف

حلق غير أوله صلته وهي مبتدأ وخبر والتقدير وفتح الفعل المضارع الذي حرف الحلق غير أوله قد حصل وثبت في هذا النوع عن الكسائي وأما القسم الثالث وهو ماقياس مضارعه الفتح فأشار إليه بقوله (في غير هذا الذي الحلق فتحا شاع * بالانفاق كآت صيغ من سأل) أي وأما في غير الدال على المفاخرة فاشع الفتح عند وجود الحرف الحلق في غير أول الفعل وحروف

الحلق ستة همزة والماء والحاء والخاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو سأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه يسجبه وغفر عليه يفخرو بهت إليه يعث وشغله يشغله ومثال ما لاه

والحاء والحاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو سأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه يسجبه وغفر عليه يفخرو بهت إليه يعث وشغله يشغله ومثال ما لاه

والحاء والحاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو سأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه يسجبه وغفر عليه يفخرو بهت إليه يعث وشغله يشغله ومثال ما لاه

الحاء ومفاخر (قوله) وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غرضه أشار بقوله (وفتح ما حرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذا النوع قد حصل) وفي بعضها المبدى مفاخر اسم فاعل من أبدى أظهر ومفاخر عليه مفتوح الميم مصروف أو غير مصروف الصيغة القصوى جمع مفخرة يفتح الميم والحاء وقد تضم الحصة التي يفخر بها ووجه كونها أدل على المقصود أنها دالة على الغلبة بخلاف الثانية قول الناظم (وفتح ما حرف حلق غير أوله) هذا قيد آخر في مسألة غلبة المفاخر شرطه الكسائي والراجح خلافه (قوله أي الدال على المفاخرة) مما ليس فيه داعي الكسر أما ما فيه داعية فالكسائي موافق فيه للجمهور وكأن الناظم حذف فيه وليس له داعي لزوم انكسار العين من هذا الدلالة ما قبله عليه (قوله) وعند الكسائي أن حرف الحلق مانع أي عينا كان أولاه هذا هو المنقول عن الكسائي خلاف ما يعطيه كلام ابن عصفور وصاحب القاموس في مادة خ ص م من أنه إنما يقال ذلك في حلق العين فقط (قوله في أفعال منه) حكى السخاوي عن أهل اللغة شاعري فشعرته فأنا أشعره ومفاخرني فقشعرته فأنا أشعره بالفتح فيها ونحو هازاني فهز أنه فانا أهزؤه بالفتح وحكي في الصحاح وإضائي فواضاته فانا أواضاه بالفتح قال وذلك بسبب حرف الحلق (قوله وحمل الجمهور) ذلك على الشذوذ ضعف الدمايني مذهب الكسائي بأمرين أحدهما رواية أبي زيد الضم فيم استدلل به ثانيها أن العلة الحاملة له على صيرورته إلى الفتح غير مطرودة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دخل يدخل بالضم ونحت ينحت بالكسر (فان قيل) ما الفرق بين داعي الكسر وداعي الفتح حتى جعل الجمهور الأول مؤثرا دون الثاني (قلنا) جالب الكسر أقوى من وجهين أحدهما أنه مقدم على جالب الفتح إذا اجتمع معه نحو باع يبيع وبغى يبغي الا مسمع فيه الفتح الثاني أن جالب الكسر جر إلى الأصل المطلوب أي الخالفة بين عيني الماضي والمضارع بخلاف جالب الفتح (تنبيه) ذكر البجائي اختلافا بين البصريين في النقل عن الكسائي فمنهم من قال أنه يوجب الفتح وتقدم ما فيه ومنهم من قال يميزه وعليه فلا يرد ما تقدم على أبي زيد قول الناظم (في غير هذا الذي الحلق) إنما أوجبت حروف الحلق الفتح لنقلها وبعد عجزها فأعطى ما هي فيه الفتح ليعتدل (قوله) وأما في غير الدال على المفاخرة (صرح في أن اسم الإشارة عائد على باب الغالبة فقط وبه صرح البجائي وغيره وهو يوهم أنه لا يستثنى مما لاه أو عينه حرف حلق الالهضاعف للشهر كسره أو ضممه وإن ما عد ذلك يفتح فدخل فيه الواوى الفاء والايوف واويا أو يائيا والناقص بقسميه مع أن حروف الحلق لا تأثير لها فيما ذكر وفاقا وخلافا فالصواب أن الإشارة في كلام الناظم راجعة لجميع ما تقدم من أنواع مضارع فعل المفتوح لا خصوص باب الغالبة ويكون استنباطه للمضاعف للردي من يرى رأى يونس في أن الحلق يؤثر فيه (قوله في غير أول الفعل) جعل آل في الحلق للمهدى الحلقى الذي هو غير فاء الكلمة وهو يضعف كون ذا اسم إشارة كما قيل لأنه لا يوصف إلا بمدخل آل الجنسية وهذا على نسخة لنا بلام الجر الداخلة على اسم الإشارة وفي بعض النسخ لدى بمعنى صاحب واللام جارة وفي كثير من النسخ لدى ظرفية وإنعالم يؤثر الحلقى إذا كان فاء كاسر لسكونها تسكن في المضارع فيخف اللفظ وحروف الحلق إنما أوجبت الفتح لنقلها كما مر (قوله وحروف الحلق الخ) قال في بنية الآمال :

وهي مبادئ كلمات ست

هجر مشوق مستهام صب

هيجت حين غليلي

وأحرف الحلق بهذا البيت

أني غريب خل عنك حي

ترى أعين خليلي

وجعت أيضا في أوائل كلم هذا البيت :

والصحيح زيادة الألف في ذلك لأنها لا أثر لها لأنها لا تكون إلا بدلا عن غيرها ههنا فلم يتحقق كونها ألفا فيقال هي حلقية أو غير حلقية نظرا إلى الأصل قول الناظم

حرف حلق بدأ الله الحلق بيدوه وندبه البعير ينده زجره ونصح له ينصح ونسخ الكتاب ينسخه ومنع بمنع ونزع الشيطان بينهم بنزع أي أغرى وحرش وقد أوردت معظم مواد في الشرح . ثم إن الفتح مشروط بثلاثة شروط أشار إليه بقوله :

(ان لم يضعف ولم يشهر بكسرة أو * ضم كينى وما صرفت من دخلا) أى انما يفتح عين المضارع من فعل الحلقى للفتوح بثلاثة شروط . الأول أن لا يكون مضاعفا فان كان مضاعفا فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معدها فاللازم نحو صح جسمه يصح والعدى نحو دعه يدعه دعا . الثانى أن لا يشتهر بكثرة فان اشتهر عن العرب كسره اتبع ولم يجز فتحه قياسا ومثله الناظم يبنى عليه يبنى ومثله أيضا يافع يبعيه يبنى طلبه ومثله من معتل اللام نعى الليث يبعيه ومن صحبها نضجها بالماء ينضجها رشه وتنخ الشعرة من أصلها ينتخها نزعا ورجع يرجع ونزعه ينزعه . الثالث ان لا يشتهر بضمه فان اشتهر عن العرب ضمه اتبع أيضا ومثله الناظم بما تصرف من دخل وهو يدخل واخواته ومثله صرخ يصرخ (٢٨) ونفع ينفع وقعد يقعد وأخذه وأخذته وطلعت الشمس تطلع وبزغت تبرغ أى طلعت وبلغ

(ان لم يضعف) الجازم والمجزوم مجزومان معا بالشرط لوقوعهما في محل مطلوبه لأتهما بمنزلة فعل ماض دخلت عليه ان والمعنى ان انتفت مضاعفته (قوله ومثله الناظم يبنى عليه يبنى) التثنية ويبنى غير ظاهر لما تقدم ويوجد في بعض النسخ الناظم كينى مضارع هنا وهو صواب إلا انه سهل همزة إجراء للوصل مجرى الوقف وما في التنبيه الأول من ك معترض يعلم بما هنا وما تقدم في وأدم كسر الخ (قوله وهو القياس) فيه ان أشح مؤذن أن الفتح للحلق ليس بقياس لأن القياس لا يحتاج إلى اشاعة لكونه غنيا بلزوم أصله وما خرج عن الأصل يحتاج إلى تمشية في الناس ليراضوا عليه ولا ينكروه وانما لم يكن قياسا لأن المضارع مبنى على مخالفة مع الماضى ولم تحصل هنا (قوله وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة) أى نحو كعب ندى الجارية كضرب ونصر أى طل ونحوها هنا البعير كنع وضرب ونصر أى طلاه بالهنا وهو القران ونحو طبع كنع ونصر ونحو نعب الغراب كنع وضرب أى صوت ومدنقه في صياحه ونحو ماع الماء كنع وكرم ونحو رجت المرأة بالمعجعة كنع وفرح أى بنشى عليها عند الجماع ونحو مر الطعام كنع وكرم وفرح وقد تقدم قول الناظم (عين المضارع من فعلت) ما فعله من تقديم موجبات الكسر والضم والفتح على جواز الوجهين صواب إذ تلك وجودية ورفضها هو الموجب للتخيير ولا ريب في تقديم الطرف الوجودى إذ به يعرف السلبى وفاته الاختصار حيث أتى بشئين وهما جالب الفتح والداعى في معنى شئ واحد وهو أن الحالى من الموجبات ان لم تكن شهرة يجوز فيه الأمران فلو قال :

كسر وضم لعين الآى من فعلا ان لم يكن داع أو مشهور ما فعلا

كان أخصر وأحسن انظرنى (قوله أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح) هذا التقدير يقتضى أن حيث في كلام الناظم شرطية جريا على مذهب القراء المجوز الجزم بها وان لم تقتزن بما لفظا اكتفاء بنية معناها وهو قول ضعيف (قوله عين المضارع مفعول مقدم) فيه أن الناظم لا يرى فيه التنازع في التقديم على انه يلزم عليه تقديم معمول الجزاء على فاء السبب وهو ممنوع والظاهر أن عين المضارع منصوبة بفعل مقدر وقوله فا كسر أو اضم كالتفسير له وفاء فا كسر فصيحة وحيث متعلقة بذلك المقدر ولا شرط فيه أى اذكر حكم عين المضارع حيث خلا من جالب الفتح خلوا نكلوا المبنى من عتلا أن تسأل عن بيان الحكم الذى أمرت بذكر فا كسر (قوله وتعيين فاعل باعتزال) ظاهره أن اعتزل في كلام الناظم مبنى للفاعل من مطاوع عزلة نحيته ويصح أن يكون مبنيًا للمفعول من قولك اعتزلت الشيء فارقتة وتعيين نائب فاعل بفعل مقدر يفسره قداعتزلا وعلى كل فيه نظر لأن باب التفسير وان كان أوسع من باب الاشتغال بظاهرة موافقة مفسره ومفسره مصحوب بقد وهى لا تصحب الشرط فالصواب ان إذا ظرف زمان لأحد الفاعلين ولا شرط فيه وتعيين اسم كان مقدرة وقداعتزلا خبرها

الكان يبلغه وسبع الثوب يسبح أى فاض واتسع وسعل من صدره بالمهملتين يسعل سعالا ونخل الدقيق ينخله وزعم كذا يزعم أى قال وقد علم من النظم أن الحلقى يتنوع إلى ثلاثة أنواع مفتوح المضارع وهو القياس ومضمومة ومكسورة لاشتهار النقل فيهما فيحفظ ونهت في الشرح على انه ربما ورد بالكسر والضم معا أو بهما مع الفتح فيكون مثلثا أو بالفتح والضم أو بالفتح والكسر فهذه أربعة أنواع إلى الثلاثة الأول تفسير أنواعه سبعة بالنسبة إلى مضارعه ويتنوع أيضا بالنسبة إلى ماضيه إلى ثلاثة أنواع مشارك لفعل بالضم أوله فعل بالكسر أولها معا فيكون مثلثا وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة فراجعها ثم لما أنهى الكلام على ما قياس مضارعه الكسر بأنواعه وما قياس مضارعه الضم بأنواعه

وما قياسه الفتح أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله (عين المضارع من فعلت حيث خلا من جالب الفتح كالبنى (قوله من عتلا * فا كسر أو اضم إذا تعيين بعضهما * فقد شهرة أوداع قد اعتزلا) أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق فا كسره ان شئت أو اضمه إذا لم يتعين أحدهما شهرة أوداع قوله عين المضارع مفعول مقدم لقوله ا كسر أو اضم تنازعا وتعيين فاعل باعتزل مقدر بعد إذا يفسره اعتزل المذكور ومثله لما فيه وجهان بالمضارع لبنى من عتله وهو يعتله ويعتله إذا أخذه بعنف وبهما قرىء قوله تعالى خذوه فاعتلوه ومثله عرش يعرش أى بنى عريشا وعكف على الشيء يعكف ويعكف أى أقام عليه وبهما قرىء وما كانوا يعرشون وعلى قوم يعكفون وقد أوردت منه في الشرح مائة وأربعين مثالا مما نقل فيه الوجهان في الصحاح والقاموس وقد شرط الناظم لجواز الوجهين أن يخلو من جالب الفتح

وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو داع وقد سبق أن جالب الفتح كون عينه أو لامه حرف حلق وان داعى الكسر أربعة كون فائه واوا كوعد بعد أو كون عينه أو لامه ياء كباع يبيع وري برى أو كونه مضاعفا لازما كحن يحن وأن داعى الضم أربعة أيضا كونه مضاعفا معدى كده يده أو كون عينه أو لامه واوا كقال يقول وغزايغزو أو دالا على المفاخرة كسابقي فسبقت فأنما أسبقه وأما المشهور بالضم فتحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وعشرين مثالا وأما المشهور بالكسر فتحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وستين مثالا ونهت على أى لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص غيرا فيها بين الضم والكسر لتطابق مقتضى النظم ونهت ان فعل المفتوح غير الحلقى قد يشارك فعل الضموم مع كسر مضارعها أيضا أو ضمه وفعل للكسر مع كسر (٣٩) مضارعها أيضا أو ضمه فيكون أربعة أنواع

وأما مشار كته لمعا وهو الثالث فقد سبق ونهت أيضا على أوجه المناسبة في اختلاف حالات مضارع فعل المفتوح من كسره في حالة وضمه في أخرى أو فتحه أو جواز الضم والكسر والله تعالى أعلم فصل في بيان حكم اتصال الفعل الماضى ببناء الضمير أو نونه .

وخصه بالفعل الثلاثى المعتل لتغيره دون غيره فقال (واتقل لفاء الثلاثى شكل عين إذا عجلت وكان بناء الأضمار متصلا * ونونه)

أى واتقل الى فاء الفعل الثلاثى شكل عينه المعتلة عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه فخرج بقوله الثلاثى غيره وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين فان الفعل غير الثلاثى المعتل العين لا يتغير وزنه عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه بل يسكن آخره فقط كدحرجت وأكرمت وانطلقت واستخرجت وكذا أكرمت

(قوله وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو داع) له وإلا فان اشتهر بأحد الأمرين لزم وما ذكره الناظم هو أحد أربعة أفعال في المسألة ونقله ابن القطاع وابن دؤيد وغيرهما عن أبي زيد اللغوى واختاره المجدى في دياحة القاموس وهو ظاهر كلام سى ثانيا أن التخيير يكون عند انتفاء النقل لا عند انتفاء الشهرة وهو الذى عليه أئمة اللغة واختاره أبو حيان ثالثا إذا انتفت الجواب تعين الكسر إذا انتفى سماع أحد الأمرين وهو مختار ابن جنى رابعا إذا انتفت جاز الأمران ولو اشتهر أحدهما وهو مذهب ابن عصفور إلا أنه اجتهد في معرض النص (قوله على أى لم أظفر بمادة مطلقة) حاصله ما من فعل إلا وقد ورد عن العرب إما بكسر أو بضم أو بها فالوارد بأحد الأمرين لا يجوز فيه الآخر والوارد بهما غير فيه سمعا فأين موضع التخيير قياسا وأجاب محشى القاموس بأن هذا كان في الصدر الأول وتكلم المخير أولا بما اختار فافتى الأخير آثاره وصار عليه المعول (قوله فيكون أربعة أنواع) نحو حقر كضرب وكرم ذل وصغر ونحو مكث كنصر وكرم لبث ونحو خصب السكان كضرب وفرح كثر عشبه ونحو سغب الرجل كنصر وفرح جاع (قوله وهو الثالث) أى نحو ثقب عليهم كنصر وكرم وفرح صار تقيما ونحو خثر اللبن كضرب وكرم وفرح (فصل) لفظ فصل ساقط في جل نسخ المتن وإثباته هو الصواب لأنه هنا انقضى الكلام على مضارع الثلاثى والمذكور فيه شئ آخر وكان حقه أن يذكر هذين البيتين عقب البيت الأول من الباب لأنهما من تنمة الكلام على الثلاثى باطلاق والكلام الذى قبل هذا خاص بفعل المفتوح قول الناظم (واتقل لفاء الثلاثى) أصله الثلاثى بالياء المشددة للنسب فخفت وذلك لغة إذ قد يصاغ فعال بضم الفاء من أسماء العدد من اثنين إلى عشرة وتلحق بهياء النسب لافادة أن موصوفه ذو أجزاء فيقال ثوب عشارى أى ذو عشرة أذرع وفعل ثلاثى أى ذو ثلاثة أحرف أى أصوله ثلاثة وقوله (إذا عجلت) صوابه اعلت إذ للمعتل ما فيه حرف علة سواء كان فيه تغيير أو لا فإذا قصد ما وقع التغيير فيه بإبدال ونحوه قيل منعل بدون تاء أى دخله الاعلال فتحو قام منعل ومعتل وحول كفرح معتل لامعل (قول الشارح وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين) شرح كلام الناظم على ظاهره وتقدم أن صوابه اعلت فالصواب أن لو قال وخرج بالمعل بدون تاء الثلاثى الصحيح العين والمعتل العين الغير القابل للاعلال ثم يذكر عقب تمثيل الصحيح بكرمت الخ تمثيل المعتل كحولت وعورت وإنما كان لا يتغير عند الاسناد إلى الضمائر المذكورة لأن فائدة النقل التثنية على بنية الكلمة والمحافظة على حركة العين بعد حذفها وصيغة الفعل هنا ظاهرة لظهور حركة العين عليها لعدم حذف العين لأن موجب حذفها في المثل وهو التثنية الساكنين منتف هنا (قوله كدحرجت وأكرمت) أى من الصحيح وكذا أنبت وأثقت واخترت واتهدت واستخرت واستعدت من المثل وبايئت وقاولت من المثل بالتاء فانها لا تغير لثلاثى مخرج عن

وفرحت ونصرت وضربت ووعدت ودعوت ورميت ومثله ضربنا ونصرنا والنسوة دخلن وخرجن وأما الثلاثى للمعتل العين نحو طال وخاف وهاب فانه إذا سكن آخره عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه اتقى ما كان وما آخر الفعل والألف المنقلبة عن عين الفعل فيحذف حرف الفعل ويتبقى فاء الفعل مفتوحا على أصله ولا يعلم أنه من باب فعل بالضم أو فعل بالكسر أو فعل بالفتح فينقل إلى فائه شكل عينه لظهوره فتوهى الضمة ان كان من باب فعل بالضم أو الكسرة ان كان من باب فعل بالكسر فتقول طلعت بضم الطاء وخفت وهبت بكسر لها لأن أصل طال طول بضم الواو ككرم وأصل خاف وهاب خوف بكسر الواو وهيب بكسر الياء كفرح فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما صار الفين فلما اتصلت ببناء الضمير وسقطت الألف صار طلعت وخفت وهبت بفتح أو لمما فنقلت الضمة التي في عين طول إلى فائه فصار "كسرة التي في عين خوف وهيب إلى قائمها فصار اهبت وخفت وشملت عبارة ما شكل عينه فتحة كقال وباع لكنه أخرجه بقوله

(وإذا فتح يكون منه اعتض مجانس (٣٠) تلك العين منتقلا) أي وإذا كان شكل عين الثلاث المقتل فتحا فلا ينقل شكل عينه إلى فائه

إذ لا فائدة في نقل الفتحة لأن أول كل ماض مفتوح وحينئذ تعذرت الدلالة على وزن الفعل في راعي فيه حينئذ كونه من ذوات الواو كقال أو من ذوات الياء كباع ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين وهي الضمة إن كانت العين واوا أو الكسرة إن كانت ياء فيحركهما الفاء فأصل قال وبلغ قول ويضع كنصر وضرب قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما اتصلا بقاء الضمير سقطت الألف فصارا قلت وبعث بفتح أو لهما فأعطى كل واحد منهما شكلا مجانسا لعينه فصارا قلت بضم أوله وبعث بكسر أوله والله أعلم .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

ومراد ما يشمل مزيد الرباعي والثلاثي لما سبق أن الفعل المحرر ثلاثي ورباعي وإن الرباعي له بناء واحد وهو فعل والثلاثي له ثلاثة وهي فعل بالضم وفعل بالكسر وفعل بالفتح وكذلك يأت من مزيد الرباعي الثلاثة أوزان وهي تفعلل كتنحرج وافعلل كاحرنجم وافعلل كاطعمان واقشعر وسائر أوزان المزيد فيه من مزيد الثلاثي وأكثر ما ينتهي ببناء الفعل المزيد

كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ولتحصيل الحاصل في نحو أقام واستأخذ لأن الاعلال بالنقل قد حصل قول الناظم (وإذا فتح يكون منه اعتض) اعتض أمر من اعتاض أخذ عوضا وأصله اعتوض فأبدلت الواو ألفا ثم حذفت ومنه متعلق به وفي كثير من النسخ فعنه وهو أحسن لأن تعدية هذا الفعل بعن أكثر (قوله) ويعتاض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين) شرح كلام الناظم تبعالابه على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الضم للدلالة على الواو والكسرة للدلالة على الياء لالنقل ونحوه لابن العباس ومذهب الكسائي والمازني وجماعة إن مفتوح العين لا يسند إلى الضمير إلا بعد تحويله إلى فعل المضموم إن كانت العين واوا أو الياء المسكورة إن كانت العين ياء ثم يعلى الاعلال المذكور وكلام الناظم صريح في هذا إذ قوله منتقلا حال من فاعل اعتض أي عوض من الفتح مجانس تلك العين حال كونك منتقلا من فعل إلى فعل أو فعل وعليه شرح تي ويح وغيرها فالمدحيان متفقان على أن ضم قات وكسر بعث للفرق بين ذوات الواو والياء إلا أن ذلك هل هو ابتداء أو بعد التحويل فالخلاف في اللفظ لافي المعنى (قوله قول ويضع) أي وليس أصلهما الضم لتعديهما ولا الكسر لحي مضاير الأول مضموما والثاني مكسورا (فائدة) تعرف حركة عين الفعل المقتل بمضارعه إن كان بالألف كيخاف فكسور وإن كان بالياء كيبغ ففتوح إذ لاضم في ذوات الياء وإن كان بالواو نظر إلى اسم فاعله فإن جاء على فيعل كطويل فمضموم لأن فيعل منه يبي وإن جاء على فاعل كقائل ففتوح وإن جاء بالوجهين باعتبارين حمل في كل وجه على ما يقتضيه قيامه كطويل من طال صدقصر وطائل بمعنى الفضل اه قاله يجمع باختصار .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

الأبنية جمع بناء والمراد به هنا جمع الكثرة مجازا إلا أن أوزان المزيد فيه أنهى معروفها ومجهولها إلى ستة وستين وذكر المصنف منها ستة وأربعين والمراد بالفعل الفعل الماضي المبني للفاعل أمامزيد المضارع والأمر والمبني للمفعول فسيأتي (قوله الثلاثة) زاد بعضهم رابعا وهو افعلل بثلاث لامات وادغام الأولى في الثانية نحو اهرمع وفيه خلاف سيأتي (قوله في معرفة الزائد) حاصله أن الزائد هو الحرف الساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا فيدخل فيه واو كوكب ويخرج عنه واو وعد في بدوعين قال في قل ولام غزا في لم يغز وقول الألفية والذي لا يلزم الزائد غير جامع ولا مانع كما في ابن هشام وغيره (قوله فلا يختص بأحرف بعينها) أي بل يكون في جميع حروف (سألتونها) وغيرها إلا الألف فانها لا تقبل التضعيف قال الموضح وشرطه أن يماثل اللام كجليب وجلياب أو العين إمامع الاتصال كقتل بالتشديد أو مع الانفصال بزائد كعقتل أو يماثل الفاء والعين كمريريس أو العين واللام كضمج وجم وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف وسندس أو المفصلة بأصل كحدود فأصلي (قوله وهي سألتونها) قاله الزجاج وقد مثل عنها قيل له نعم ظانين أنه على حذف أداة الاستفهام فقال قد أجبتكم وصنف بعضهم فيها تأليفا سماه أتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة ذكر فيه ما ينيف على مائة وثلاثين تركيبا أحسنها قول الناظم مع جودة المعنى :

هنا وتسلم تلى يوم أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهل

وأشار الوالد قدس الله سره إلى هذه التراكيب مع تركيب آخر فقال :

ولما بدت في خده أحرف مز * دة لجمال منه دمع سجوم

فرحت بها جهلا وقلت مهنتا * هنا وتسلم فلا من يلوم

وكنت حسبها غرورا وغفلة * أمانا وتسهلا لوصل يدوم

فيه إلى ستة أحرف كاستقام ويلزم منه أن الزيادة إما بحرف كأكرم أو بحرفين كأنطلق أو بثلاثة كاستخرج وقد صدرت الباب فاسلمى بإشارات مفيدة في معرفة الزائد وانقسامه إلى تكرير الأصل فلا يختص بحروف بعينها وغير تكرير الأصل ويختص بحروف الزيادة العشرة وهي (سألتونها) وذكر ما يعرب به الزائد وأن أصول الكلمة تعاقب بالفاء والعين واللام وإن العرب لا تتكاد تزيد حروفا

الافائدة زائدة على الأصل وبسطته بزيادة الأمثلة وذكرت معاني الأفعال وكل ذلك مما يحتاج (٣١) اليه ولكن صرف الناظم

عن ذلك ضيق النظم والاقصارعلى المهم فذكر الأبنية مسرودة فقال (كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع * والى وولى استقام اخرنجم انفصلا) أى والفعل حال التباسه بالزيادة يأتي كأعلم فالفعل مبتدأ ويأتي خبره وبالزيادة حال منه وكأعلم حال من فاعل يأتي للمستتر أى يأتي على أوزان منها أفعل بزيادة همزة القطع على الثلاثى سواء كان على فعل بالضم كأكرمه أو فعل بالكسر كأفرحته أو فعل بالفتح صحيحا كأنزله وأدخلته أو معتل الفاء كأوجله أو العين كأقتمه وأبنته أو اللام كأوته وأخلت المكان وتكون لمعان أشهرها التعدية ومعناها ان يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل فى الأصل مفعولا وحيث إن كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعدبا الى واحد تعدى الى اثنين كالبيت زيد أو با أو الى اثنين تعدى الى ثلاثة كأعلت زيدا عمرا قادمًا وهو مثال الناظم ومنها فاعل بزيادة ألف بين الفاء والعين وأشهر معانيه الاشتراك فى الفاعلية والفعلية كضارب زيد عمرا ويكون لمواقفة أفعل السابق كتأبعت الصوم وواليت بمعنى أوليت بعضه بعضا وأتبعته ومثال النظم

فأسلنى وتاه بعد تعطف * تلا يوم أنسى جفاء عظيم
وقال العذول اليوم ستام غالبا * نهاية مشول لصب يهيم

وليس المراد أن هذه الأحرف لا تكون أبدا الا زوائد لأنها تكون أصولا كسأل وسلم ومال وتلاوغي ونحوها وإنما المراد إذا زيد فى الكلمة لغير تضعيف أو الحلق فلا تكون الزيادة إلا منها (قوله) إلا لفائدة زائدة على الأصل (كهمزة أكرم الدالة على التعدية وألف قاتل الدالة على المشاركة فى الفاعلية والفعلية وميم زرقم الدالة على تفعيخ المعنى وكذا فسره فى القاموس بشديد الزرقه قوله الناظم (كأعلم الفعل) جعله الشارح حالا من فاعل يأتي والأولى أن يكون متعلقا يأتي والباء بمعنى مع أى والفعل حال ملابسته للزيادة أى موازنا للأوزان المذكورة (قوله وتكون لمعان) المعانى المذكورة لأبنية الأفعال مزيدة كانت أو مجردة مقصورة على السماع ويمثلون ذلك ليحفظ كما تحفظ حروف اللغة ولذلك قال أبو على وقد عمل أهل اللغة فى هذا الفن أعنى معانى أبنية الأفعال كتبنا وذكرى من معانى أفعل خمسة وعشرين من جملتها أن يكون لمطاوعة فعل المفتوح العين نحو قشعت الريح السحاب فأقشع السحاب وكب الله الكافر على وجهه فأكب الكافر وقد عدوا هذا غريبا من جهة ان العادة فى الهمزة أن تغير معنى الثلاثى وتحدث فيه معنى لم يكن له عند عدمها وهنا العكس وذكر الشمس النواصى فى تذكرته من ذلك كب هذه وعرضه أى أظهره فأعرض أى ظهر وتقل عن الروزنى انه لا ثالث لهما قال وفى ذلك أنز شيخنا العلامة بدر الدين الدمايى وبث به إلى بقوله :

يا بلينا قد أعربت عن علاه * سحب أفكاره النوادى السواجم
أى فعل بنفسه قد تعدى * وهو عكس الأفعال بالهمز لازم

(فكتبت اليه)

يا إماما أبدى بديع معان * ببيان يقفو له كل كاظم
جاء من نحوكم إلى العبد لنز * فيه فعلام حيرا كل عالم
كبه فأكب معناه ألقا * على الوجه منه والأنف راغم
وعرضت الأسى فأعرض أظهر * ت أسى كان للضلوع ملازم

وذكر فى الأشباه منها عشرة وانهاها الفاسى الى ثلاثين انظره إلا أن الزمخشري فى الكشف قال فى تفسير سورة الملك ان كيبته فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع طامع فيه أفعل فعل وإن ذلك لم يثبت فى العربية وإنما أكب من باب انقض وهو لازم ومعناه دخل فى الكب أو صار ذاكب وكذلك أقشع وان مطاوع كب وقشع إنما هو انكب واتقشع ولا يأتي أفعل مطاوعا ولا يعرف ذلك إلا حملة كتاب سيويه (قوله وحيث إن دخل) ظاهره ان النقل بالهمزة قياسى مطلقا فى التعدى واللازم ومذهب سيويه كافى للنفى ان قياسى فى اللازم والتعدى الى واحد وسماعى فى التعدى الى اثنين (قوله الاشتراك فى الفاعلية الخ) أى اشتراك المعمولين فى الفاعلية والفعلية معنى وإن اقتسما لفظا وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع والنصب ولو أتبع منصوبها بمرفوع ومرفوعها بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز :

قد سالم الحيات منه القداما * الافخوان والشجاع الشجما

بنصب الإفخوان على انه بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأنه منصوب معنى كما أن القدم منصوب لفظا مرفوع معنى لأن كل شئيين تسالما فهما فاعلان ومفعولان هكذا قال المصنف تبعاً لابن سعدان وهو خلاف مذهب البصريين والكوفيين وروى البغداديون البيت بنصب الحيات قالوا وأراد القدمان بالثنائية لحذفت نون الثنى للضرورة وعليه فلا شاهد (قوله لمواقفة أفعل السابق الخ) أى وهو ذو التعدية وهذا القيد ذكره فى التسهيل وهو مضر لأن فاعل كجاء لمواقفة أفعل للتعدى جاء لمواقفة اللازم أيضا نحو شارفت على البلاد واشرفت عليها كما فى القاموس (قوله بتضعيف العين)

يحمل الموالاة من الناصرة فيكون للاشتراك والموالاة من متابعة الشئ فيكون بمعنى أفعل ومنها فعل بتضعيف العين وأشهر معانيها

اختلف في الزيد في هذا الوزن فقال الخليل الأول كما زيدت الألف في فاعل والياء في فيعل والواو في فوعل وقال يونس الثاني لأن الحروف الثلاثة تقع ثوابت زوائد نحو جدول وغيره وشمال وجوز الوجهين سيويوه واستصوبهما معا انظر الشافية (قوله التعدية) التعدية اما لقاصر كثنائي الشارح وأما متعد واحد فيعدي إلى الثاني نحو علم زيد الحساب وعلمته إياه ولم يسمع في التعدية إلى اثنين نقله بالتضعيف إلى التعدية إلى ثالث خلافا للحريري قال في المفتي ولم يشهد له صماع ولا قياس وقال في حدث وخبر ونبا أنها تعدت إلى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وأرى بعد ما كانت معداة إلى واحد بنفسها وإلى آخر الجار نحو نبشوني بعلم إن كنتم صادقين (قوله واشهر بمعانيه الطلب) أي تحقيقا كاستغفر ربه أي طلب مغفرته أو مجازا كاستعجل نفسه أي طلب العجلة من نفسه والفرق بينهما أن الطالب في الأول غير المطلوب وفي الثاني نفسه ومطلب الانسان فعل نفسه مجاز (قوله إثر فعل) بكسر الهمزة وسكون اللام أي عقبه وفي ك عن إثر زيادة عن فيكون بفتح الهمزة والثاء وهو أصرح في المراد إذ المطاوعة هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير ويسمى الأول مطاوعا بفتح الواو ويسمى الثاني مطاوعا بكسرها وقد ذكر الفاسي بيان معناها وشروطها وأن فعلها لا يكون إلا لازما انظره (قوله زيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الخ) أي فكان النون تقدمها حرفان فقط إذ في ذلك تطرد زيادتها وفي نحو غضنفر أصالة كفي فهمزة الوصل غير معتد بها لأنها لا تثبت إلا في الابتداء ثم ما اقتضاء كلامه من أن ميم احر نجم أصلية هو مذهب سيويوه وأبي علي وغيرهما وزعم الضرير انها زائدة وأنهم من حرج الثلاثي إلى كذا انضم اليه وفيه نظر إذ لم يسمع أقنم وكون الكلمة توافق الأخرى في بعض حروفها لا يلزم منه أن تكون أصلا لها كسبط وسبطر وفي الرابعي ذكرها الزبيدي وغيره (قوله ويكون لمطاوعة الخ) للمطاوعة اما تحقيقية كثنائي الشارح واما تقديرية كارتشق انبسط في سرور لأن برشق لم يرد بالمعنى الذي يصلح به أن يكون مطاوعا برشقا وهذا ظاهر كلام يس والحاجة داعية إلى التقديرية فلا عبرة بانكارها (قوله جمعها فاجتمعت) الذي في البرماوي أي رددتها فارتدت بعضها على بعض والاحرنجم هو الازدحام (قوله وهو لمطاوعة فعل) يعني غالبا وإلا فقد يكون لمطاوعة أقنم ذي الهمزة فأفردته فانفرد ويشتد في فعل أن يكون علاجيا أي ذا تأثير محسوس يتعلق بالظاهر كما مثل الشارح ولهذا لا يقال علمت للمسألة فانلمت لأن العلم مما يتعلق بالباطن قول الناطم (وافعل ذا ألف في الحشو رابعة) اما بالنصب حال من ضمير الصفة أو بالجر نعم ثان وزاده لبيان محل الألف من الحشو لاحتمال أن تزداد فاصلة بين اللامين لأن اللام الأولى مفتوحة في الأصل وإنما سكنت للادغام فيحتمل وقوع الألف بعدها لذلك يقولون في الحشو كاف عن قوله رابعة بدليل السبر والتقسيم ليس كذلك قاله سي وجوابه أن العبرة بلفظ الناطم وقد نطق بها مدغمة فلا يمكن أن يكون الألف بعدها على الحالة التي هي في لفظه وقوله (وعاريا) معطوف على ذا ألف والوزنان إن كانا بمعنى واحد فالواو على بابها وإن كانا العنين فالواو للتقسيم ونطق فيهما بالوزن دون الوزون على خلاف ما فعل في غيرها إرشادا إلى وجوب الادغام فيهما وإنه لا تكون زيادتهما إلا من جنس اللام ولا تكون حرفا آخر وأنه لا بد من حصة اللام ليتمكن الادغام (قول الشارح أي ويأتي أيضا على افعال) عبارته في ك ومنها افعال وهي أحصر وأجرى على الأسلوب للتقدم في البيت قبل والآي بعد (قوله والفرق بينهما) هذا الفرق إنما هو في الغالب كما في التسهيل وإلا فقد لا يفهم الغرض مع الألف كقوله تعالى في صفة الجنتين مدهامتان وقد يفهم بدونها كقوله :

سألته قبلة منى على عجل * فاحمر من خجل واصفر من وجل

وهذا كله مبنى على أن كلا منهما وزن مستقل والحق أنهما مترادفان وأن كلا منهما أصل لنفسه والغالب اجتماعها في بعض اللواد مع كثرة إحدى اللغتين وقلة الأخرى أو عكسه وقد ينفرد أحدهما دون الآخر

التعدية كافعل نحو كرمته وفرحته ويكون بمعنى تفعل كولى وتولى أي أدبر ومثال الناطم يحتمله ويحتمل التولية أي جعلته والياء ومنها استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والثاء وأشهر بمعانيه الطلب كاستغفر ربه وقد يكون لمطابقة أقنم كأجاب واستجاب ولمطاوعة كاحكته فاستحكم وأقنم فاستقام وهو مثال الناطم ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر إثر فعل متعد ومنها افعل بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى ويكون لمطاوعة فعل الرباعي كحرجت الابل فاحرنجمت بمعنى جمعها فاجتمعت ومنها الفعل بزيادة همزة الوصل والنون وهو لمطاوعة فعل كفصلته فانفصل أي قطعت فاقطع (وافعل ذا ألف في الحشو رابعة) وعاريا وكذا الهبيخ اعتدلا أي ويأتي أيضا على افعال بزيادة همزة الوصل ذا ألف رابعة مزيدة بين العين واللام وافعل عاريا منها مع تضعيف اللام فيهما وهما للألوان كاحمار لونه واصفار واحمر واصفر والفرق بينهما أن افعال يكون للون غير ثابت ولهذا يقال يحمر مرة ويصفر أخرى بخلاف احمر واصفر

والحاء العجمة فهو هبيخ

إذا انتفخ وتكبر واهبيخ

الصبى إذا سمن. ومنها افعل

بزيادة همزة الوصل وتاء

الافتعال ويكون لمطاوعة

فعل المضغف كهدلت الرمح

فاعتدل (تدحرجت عذيط

احلولى اسيطرتوا) لي مع

تولى وخلص سنبس اتصلا

أى ومنها تفعل بزيادة التاء

في أول فعل الرباعي لمطاوعته

كدحرجته فتدحرج والتاء في

تدحرجت تاء التأنيث

الساكنة. ومنها فاعل

بزيادة التثناة تحت بين

العين واللام كعذيط الرجل

بالعين المهملة والتاء العجمة

فهو عذيط كعصفور

وعذيط ككفرعون إذا كان

يسبقه الحدث عند الجماع

ومنها افعل بزيادة همزة

الوصل مع تكرار العين

المفتولة بالواو الزائدة

ويكون للمبالغة كاحلولى

الشراب زادت حالوته ونحو

اعشوشب المكان كثر عشبه

واخشوشن زادت خشوته

ولالصيرة كاحلولى الشراب

صار حلوا واحقوق الرمل

والهلال صار أعوج ومنها

افعل بزيادة همزة الوصل

وتضعيف اللام الثانية وهو

من مزيد الرباعي نحو اسبطر

الرجل بمعنى اضطجع وامتمد

واسبطرت الإبل مدت أعناقها

لتسرع في سيرها واسبطر

الشعر طال ومنها تفاعل بزيادة

التاء على فاعل وأشهر معانيه

وربما جعلوا همزة مفتوحة بدل الألف فرارامن التقاء الساكنين كافي التسهيل وهى لغة عكل وتميم كأنقله أبو زيد وأشار اليه الناظم فيما أتى باجفاظ لأنه سمع بالألف وبهمزة إلا أن ادعاء فتح الهمزة على الإطلاق منظور فيه كقوله الدمايين بل إذا وقعت فيما يستوجب الكسر كسرت واعترض الرابطة الدلائي عليه في شرحه معترض انظرسى (قوله ومنها افعيل) هذا بناء ممتنع نادر لم يذكره سيديوه قال الزبيدي ولم يعلم إلا من كتاب العين وهو فيه من كبر لا يعمل على ما انفردوا الاقتضاب في البناء كون الكلمة موضوعة على بناء غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كأصل مع خلوه من حرف مزيد معنى أو للاحق غير مسبوق بآخر انظر في نقد ذكر محتررات هذه القيود وأدلة الاقتضاب والإلحاق (قوله والياء الشددة) تصريحه بزيادة الياء صواب أطبق عليه الصرفيون وصرح به في الصحاح وظاهر تشبيه القاموس لهبيخ بعلمس أصالتها وفيه نظر (قوله والحاء العجمة) حكى بعضهم فيه الجيم إذا أفرط في السمن وقد يكون ذلك عن آفة (قوله إذا انتفخ وتكبر) زاد في ك تبختر في مشيه وهو ظاهر قول القاموس الهبيخ مشية في تبختر ونحوه في مختصر العين (قوله افعل بزيادة الخ) أى فالمراد به الوزن لا تفسير الهبيخ لأنه بصدد تعديد الأوزان فالقصد اليه أولى (قوله بعد اعتدلا) كمل به البيت وله فائدة تأتي وبه يحجب عما فى (قوله وتاء الافتعال) أى سواء بقيت على حالها كما مثل أو أبدلت لموجب كإبدالها طاء في نحو اسبطر ودالا في نحو ادغم كروادغم فيها فعل بعد قلبه تاء كاتعد من الوعد أو حذف من الوزن شىء كحذف إحدى التاء من منه إذا كان فاؤه تاء كاتخذتم تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة اليها قول الناظم (تدحرجت) لو قال بدله تفعل لكان شاملا لتدحرج وما ألحق به من تجلبب قال ابن العباس يعنى ان التاء تكون زائدة في تفعل أم فى الرباعى كمثل الناظم أوفى الثلاثى للإلحاق به كجلبب لبس الجلباب فتكون فيه زيادة أخرى وهى التضعيف للإلحاق وإنما عدها الناظم بناء واحدا باعتبار صورة اللفظ (قوله لمطاوعة) أى تحقيقا كمثل الناظم أو تقديرا نحو تبختر في مشيه إذ لم يسمع بختر (قوله بزيادة الياء التثناة تحت) نقل الدمايين عن بعض المغاربة أن فاعل رباعى والياء فيه أصلية وليس من أوزان المزيد وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا شطيا في رأيه ورهيا الرجل أفسد أمره لاجحة فيه على اثبات فاعل بل يحتمل أمرين أحدهما أن تكون الياء أصلا في بنات الأربع ويحتمل أن يكون أصلها رهيا وشطيا بلا همزة على وزن فعلى كقتلى فأبدلت الهمزة من الألف اه على نقل ج وذكرفى القاموس شطيا في مادة ش ط ، فهو عنده من المزيد ولم يذكر لهيا مادة ثلاثية وإنما ذكر الرهيات وتصاريها (قوله وعذيط ككفرعون) منه : إني بليت بعذيط له بخر * يكاد يقتل من فاجأه إن كثرا (قوله ومنها افعل) هذا الوزن تارة يكون مبني على ثلاثى لقصد المبالغة فى المعنى كمثل الشارح وتارة يكون غير مبني على ثلاثى أى ليس له مجرد لكن مبني على الزيادة من أول وهلة كأعروريت القلو ركبته عريانا قيل ولم يسمع منه متعديا إلا هذا واحلولى بمعنى استحل كفى قوله :

فلو كنت تعطى حين تسأل سأحت * لك النفس واحلولاك كل خليل

(قوله وهى من مزيد الرباعى) هذا صريح في كونه مقتضيا وهو الصواب وبه صرح سيديوه وأبو على والأكثر على أنه ملحق باحرنجم زيدت فيه الهمزة وأحد المتضاعفين بدليل اتفاق مصدرهما وأصله افعل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية فأدغم على غير قياس لأن الملحق لا يدغم محافظة على البنية (قوله معانيه) ذكر فى التسهيل من ذلك خمسة منها تخيل تارك الفعل كونه فاعلا أى متصفا بقيام الفعل نحو تعامى وتعارج فإن هذا من ليس عنده عى ولا عرج وهو تخيل أنه متصف به كقول الحريرى :

تعارجت لأرغبسة فى العرج * ولكن لأفسرع باب الفرج

(قوله الاشتراك فى الفاعلية) زاد فى ك تبعاً للمصنف فى التسهيل لفظا وفيها وفى للفعولية معنى وتقدم فى فاعل أنه لا تقاسم الفاعلية والفعولية لفظا والاشتراك فيهما وهذا المعنى هو الموجود هنا إلا أن

ويكون أيضا لمطاوعة فاعل الذي معنى أفعلم نحو واليت الصوم فتوالى أى تاجته فتتابع ومثال الناظم محتملها . ومنها فاعل زيادة الناهل فعل الضمف لمطاوعته كعلمته (٣٤) فاعلم وأدبته فتأدب ووليت فتولى وألما فاقته كتولى عنه أى ولى ومثال الناظم محتملها . ومنها فاعلس

ذا المطاوعة ذاك وفعل المطاوعة لازم فلم يقع اقتسام لفظا وان وقع الاشتراك معنى الآن لزومه يكون بالنسبة إلى المفعول الذي استحقه بصيغة فاعل وذلك أى تفاعل ان كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين بقي بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو عطيت الدراهم وتعاطيناها وان كان متعديا إلى واحد صار قاصرا نحو تضارب زيد وعمر وقاله في التسهيل وقد تمدى نحو جاوزت زيدا وتجاوزته (قوله لمطاوعة فاعل) قيده في كنه تعال المصنف في التسهيل بالموافق في المعنى لأفعل كواليت أى أوليته فتوالى احترازا من نحو ضاربه فان تفاعل لا يأتي مطاوعا له ونحوه في نون ووج والتحقق أن تفاعل مطاوع لفاعل مطلقا إلا أن المطاوع إما حقيقيا كشال الشارح وإما تقديرية كنه النظرى (قوله زيادة السين) هذا ما جزم به ابن القطاع وقيل الزائد اللام وهو من الحبس يقال حبس الشيء بيده أخذه وفلان حقه ظلمه والأول أولى لأن الزيادة بالأطراف أولى وزيادة السين أكثر من زيادة اللام وزيادة اللام في الوسط قليلة (قوله ومنه قولهم برق خلب) أى بتذكير كل منهما والثاني وصف للأول ويقال بالتعريف وبالإضافة وفي المثل إنما هو كبرق الخلب يضرب لمن لا يفي بوعده وقال الجوهري البرق الخلب الذي لا غيث فيه كأنه خادع ومنه قيل لمن يعد ولا ينجز إنما أنت كبرق خلب ثم ظهر كلامهم أن البرق الخلب للبرق أصل في نفسه وفي الأساس ومن الحجاز برق خلب لا غيث فيه (قوله وتسكين آخره لضرورة الشعر) فيه نظر بل هو من قبيل الإدغام الكبير وهو ادغام أول اللتين المحركين في الثاني بعد تسكينه وبه قرأ بعضهم قوله تعالى وتري الناس سكارى ومسمى كبير لأن فيه تسكين الحرف ثم ادغامه ولا كذلك إذا كان الأول ساكنا بالأصالة فليس فيه إلا عمل واحد (قوله أن سنيه أصلية) هذه عبارة موهمة تصدق بالقول بزيادة اللام والصواب أن لو قال أنه راعى الأصول بدل أن سنيه أصلية (قوله لأنها أوردا في حرف السين لا الباء) هذا توجيه لأصالة السين فيه عندها ويأني أنه لو كانت السين فيه زائدة عندها لذكرها في باب الباء لا في باب السين إذ اعتبر عندها إنما هو الحرف الأصلي كما ذكره قطرب في باب الراء لا في باب النون فذكرها في باب السين دليل على أن السين فيه أصلية عندها وأما دليل عدم زيادة اللام عندها فهو إفراده عن مادة حبس بالباء عين الكلمة وتأخيرهما إياه حتى فرغ من خل س ولو كانت عندها اللام زائدة فيه لذكرها في حبس كما ذكره الجوهري في جهر (قوله بزيادة السين) هذا ما ذهب إليه ابن مالك فقلع عن أبي عمرو والزاهد وجزم به ابن القطاع ومقتضى كلام القاموس أنه راعى الأصول نظره (قوله فشكل به القافية) الظاهر أنه حال من خلبس وسنيس أى حالة كونهما متصلين السينين بالإدغام (قوله وهمة في آخره للإلحاق) جرت عادة النحاة أن ينسبوا الإلحاق إلى همزة أحينطا وشبهه ومرادهم كافي شرح الكافية أنها بدل من الألف المبدلة من ياء الإلحاق لأن الهمزة لا تزداد كذلك وما اقتضاه كلامهم من أن أحينطا من مزيد الثلاثي هو الذي ذكره الخليل في مختصر العين ونحوه في باب الطاء من القاموس وقيل هو من مزيد الرباعي كما رشح في كونه للمطاوعة التقديرية وهو الذي في باب الهمزة منه (قوله مزيد الرباعي) راجع لاحر نجم (قوله عظم) أى انتفخ (قوله الحبط) هو التخمة ويقال له أيضا الحباط بضم الحاء وألف بعد الياء (قوله وهو المشهور) أى في كتب التصريف (قوله ومنها افونعل) هذا البناء نادر لم يسمع إلا من كتاب العين وذكره جماعة تبعاه وتعقبه الزبيدي فقال في مختصر العين أحونصل منكورة ولا أعلم شيئا على مثال أفونعل من الأفعال اه ووجه ان نون الافئلال لا تكون إلا بين أصلين كما تنجر في الأصلية (قوله كالحلقوم من الإنسان) فيه نظر لأن الحلقوم مجرى النفس لا مجرى الطعام نقله الخطاب عن خ في التوضيح (قوله وألف التأنيث للإلحاق) صوابه والياء في الآخر المنقلبة ألقا كما تقدم (قوله أى

زيادة السين في آخره للإلحاق بفعل الرباعي كخلبس قلبه بالخاء المعجمة والباء الواحدة أى خدعه وقتنه أصله خلبه ومنه قولهم برق خلب إذا لم يعقبه مطر وتسكين آخره لضرورة الشعر ومقتضى الصحاح والقاموس أن سنيه أصلية لأنها أوردا في حرف السين لا الباء . ومنها سفل بزيادة السين في أوله للإلحاق أيضا بفعل الرباعي كسنيس في سيره أى حرك الراحلة فيه وأسرع وأصله نس أى تحرك ونطق وأما قوله اتصال فشكل به القافية لأن وزنه افعل كاعتدل والتقدير واتصل توالى مع تولى وما بعدها بما قبلها (واجنبنا أحونصل استلقى تسكن سليلي قلنست جوربت هرولت مرعلا) أى ومنها افئلا بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وهمزة في آخره للإلحاق باحر نجم من مزيد الرباعي كاحينطا البعير بالخاء والطاء المهملتين والباء الواحدة إذا عظم بطنه من وجع يسمى الحبط محركا ويسمى أيضا الحباط بضم الحاء وهذا الوزن ذكره في القاموس من زيادته ولم يذكر في الصحاح إلا احينط بغير همزة وهو المشهور في كتب

التصريف . ومنها افونعل بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو أحونصل الطائر بالمهملتين إذا نثى عنقه وأخرج حوصلة وهى مستقر الطعام منه كالسكرش من غيره أوهى مجرى الطعام كالحلقوم . ومنها افئلى بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وألف التأنيث للإلحاق باحر نجم كاستلقى الرجل على قفاه أى

استلقى ومنه اجنطى . ومنها فعمل بزيادة التاء واليم كتمسكن الرجل أظهر للسكنة وأصلها من السكون . ومنها فعل بزيادة الألف للإلحاق بفعل كسلفاء أى ألقاه على قفاه . ومنها فعل بزيادة النون بين العين واللام كقلنسوة أى لبسه القلنسوة وهى ما يلبس فى الرأس . ومنها فوع بزيادة الواو بين الفاء والعين كجوربه أى لبسه الجورب بالجيم وهو ما يلبس فى الرجلين . ومنها فقول بزيادة الواو بين العين واللام كهرول فى مشيه أسرع والتاء فيه تاء الفاعل وفى قلنسوة وجوربت تاء التانيث الساكنة (زهزقت هلقمت رهمستا كوال ترهشفت اجفاظ اسلمهم قطرن الجلا) أى ومنها فعمل بتكرير العين كزهزق الرجل بتكرير الزاى إذا أكثر الضحك أصله هزق ومثله دهمم الجدار أى هدمه . ومنها فعمل بزيادة فى أوله نحو هلقم الطعام لقمه (٣٥) ومنها فعمل بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو رهمس الشيء بمعنى رسمه أى ستره ودفنه والرسم القبر

استلقى ظاهره ولو مع عدم النوم وقيدته فى القاموس بما إذا كان مع نوم (قوله بزيادة التاء واليم) أى الإلحاق بتدحرج وأكثر ما يجيء غير متعد لأنه مطاوع التمدى الى واحد كمد رعته فمد رعى أى لبس المدرعة (قوله السكنة) هى الخضوع والمذلة (قوله القلنسوة) قال الجوهري إذا فححت القاف ضمنت السين وإذا ضمنت القاف كسرت السين وقلت الواو ياء (قوله ومنها فوع) هذا الوزن يكون متعديا كثال الشارح ولازم نحو حوقل الرجل أى ضعف عن الجماع واعتمديده على خصره وليس منه حوقل الرجل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله خلافا لى لأن هذا رباعى فوزنه فعلل والجورب فارسى معرب ذكره جماعة وأغفله فى القاموس (قوله وهو ما يلبس فى الرجلين) فسر ابن العربى بغشاء من صوف يتخذ للدفع للقدم (قوله ومنها فعمل بتكرير العين) أى وقيل بتكرير الفاء وعلى كل فهو من الزيدى وهو الأول وأولى لأن الفاء لا تضعف وحدها بل مع العين نحو مرمى مرمى وقيل لم يسمع غيرها والعين تضعف وحدها نحو قطع وتقطع وصرح الزيدى بأنه رباعى وهو مقتضى ما فى التسهيل والقاموس (قوله بزيادة الهاء فى أوله) وقيل الزائد اللام وهو من هقم جاع والزيادة فيه على القولين للإلحاق بدحرج إلا أن فى زيادة الهاء نزاعا بين المبرد وغيره انظر القاسى وفى الرباعى ذكره الزيدى وعليه فوزنه فعلل (قوله بزيادة الهاء بين الفاء والعين) فى زيادة الهاء من النزاع ما فى الذى قبله وفى الرباعى ذكره فى القاموس (قوله والواو بين الفاء والعين) هذا صريح فى أن همزة كوال هى عين الكلمة وبه صرح الجوهري وتبعه فى القاموس أولاف ذكره هذه المادة فى فصل الكاف والهمزة لأنه قال فى فصل الكاف والواو مانصه والكوائل القصير وكوال كويلا لا قصر وذكرها فى كأل وهم للجوهري اه واعترضه محشيه بأن الكوائل فوعلى وقيل فواعل فعلى الأول محله كأل مهموز العين وعلى الثانى محله كأل بلا ميم فذكره فى كوال كما فعل فى القاموس هنا لا يوافقهما وقد تبع الجوهري ولم يبنه عليه اه ولعل كوال عند صاحب القاموس من باب أفعال كاحمار وهمزة الألف على لغة عكل وتيم السابقة وقيل عن ابن عصفور أن الواو فى هذا البناء أصلية فهو على وزن اقشعر وفيه أن الواو إذا صحبت أصولا ثلاثة ولم تصدر حكم بزيادتها (قوله والطاء المعجمة) صوابه والطاء المشالة (قوله سهم) أى كنع وكرم فهو من مزيد الثلاثى وفى الرباعى ذكره المجد فى القاموس والزيدى فى مختصر العين وعليه فهو مكرر مع اسبطر (قوله بزيادة التاء فى أوله) أى للإلحاق بدحرج ومثله برمس على أنه من الرمس وجعله فى القاموس رباعيا وقيل إنه مأخوذ من الترس فالميم فيه زائدة وفيه أن زيادة اليم حشولا لا تكاد توجد قول الناظم (كتب) مثل به على أنه مأخوذ من السكب بالتحريك وجعله فى القاموس رباعيا (قوله ومقتضى الصحاح) وكذا جماعة منهم الزيدى

البعير إذا طلاه بالقطران (ترمست كتب جلمطت وغلصم ثم * م ادلس اهرمت واعلنكس استخلا) أى ومنها فعمل بزيادة التاء فى أوله كترمس الرجل استتر وتيب عن حرب أو أمرهم من رسم الشيء دفنه وأخفاه . ومنها فعمل بزيادة التاء الفوقية بين العين واللام نحو كتب الرجل داهن فى الأمر فهو كتب كجعفر وكتب كقنفذ . ومنها فعمل بزيادة اليم بين العين واللام كجلمط الرجل رأسه بالجيم والطاء المهملة أى حلقة أصله جلمطه وجلمط الجلد عن الشاة سلخه . ومنها فلم بزيادة اليم فى آخره كغلمصه قطع غلمصته وهى أصل الحلقوم مما يلبس الرأس أصله غلمصته كذا قال الناظم رحمه الله تعالى ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغلمصة أصلية لا يرادها له فى اليم لافى الصاد . ومنها فعمل بزيادة همزة الوصل واليم المشددة بين العين واللام كادلس الليل اختلطت ظلمته أصله دلس ومنه الدليس

في الرواية ومثله اهرمع الجمع سال بسرعة واهرمع في سيره إذا أسرع ولم يظهر لي وجه ذكر الناظم له مع ادلس لانهما دوزنها فهو تكرار والتاء في اهرمعت تاء التانيث الساكنة وفي ترمست وجلطت تاء الفاعل ولا بأس بشباع ضمة التاء من جلطت لسلامة الوزن من الزحاف ومنها افعلس بزيادة همزة الوصل (٣٣) والنون بين العين واللام والسين المهملة في آخره كاعلنكس الشعر تراكم لكثرة

. وأما قوله استخلا بالمهملة والمعجمة بمعنى اختير فأعما كمل به القافية لأن وزنه افعل كاعتدل (واعلوط اعثوجبت يبطرت سنبل زمعلق اضممن تسلقى واجتنب خلا) أي ومنها افعل بزيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام كاعلوط فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعقه وركبه . ومنها افعلول بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى كاعثوجج البعير بالعين المهملة والتاء الثلاثة والجيم المكررة بمعنى عظم وضخم فهو عثوجج وهذا الوزن أشار اليه في القاموس من زيادته بقوله العثوجج البعير الضخم السريع والمشهور اعثوئجج بتكرير الثلاثة وهو المذكور في الصحاح وقد يوجد في بعض النسخ اعثوئججت والصواب اعثوججت بتكرير الجيم لأن وزن اعثوئجج بتكرير التاء افعلول وقد سبق كاحلول الشراب . ومنها فعمل بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين كيظهر الرجل

واستبعد ذلك عشى القاموس انظره قول الناظم (ادلس) مثل به على أنه مأخوذ من الدلس أي الظلام واختلاطه وقيل إنه من الدموس اشتداد الظلام وقيل من الدلم اشتداد السواد وهذا من صفات غير الليل فلم يسمع ليل أدلم ويقال ادلس الليل وجعله في القاموس رباعيا فيكون بوزن افعل كاحرنجم وأدغمت النون في اليم لعدم فقدان هذا الوزن وأنه ليس في الكلام افعلل بثلاث لامات وإدغام الأولى منها في الثانية وعلى هذا فهو مكرر مع احرنجم قول الناظم (اهرمعت) مثل به على أنه من هرع ونحوه للجوهري وابن القطاع ولذا حمله الشارح تبعا لبذر الدين على التكرار مع ادلس وقيل إنه من رمع فالهاء وأحد الضعفين زائدان وهو رأى صاحب المنظومة ورد على ابن الناظم وزعم ان وزنه افعل قال ابن العباس ومتبوعه في وهذا الذي قاله هذا الرجل يصح لو كان رمع في معنى أسرع ورجوع الكلمة إلى ما يلاقيها لفظا أو معنى أولى من رجوعها إلى ما يلاقيها في أمر عام وهو هنا مطلق الحركة مع ما سبق من أن زيادة اللام أولا لا تكاد توجد فالصواب أن اهرمع رباعي الأصول والأصل هرع مع كحرجم ثم زيدت النون كما زيدت في احرنجم وأدغمت النون لعدم اللبس كما تقدم في ادلس اها بختصار وفي الرباعي ذكره الزبيدي في مختصر العين والمجدي في القاموس وصرح به صاحب الإيضاح والافصح قول الناظم (اعلنكس) مثل به على أن أصله علل كقول صاحب المنظومة إن عين اعلنكس بدل من حاء وهو من قولهم أسود حالك وأبدلت الحاء عينا قال أوهو مأخوذ من العنك بالنون وعليه فوزنه افعلس انظر ابن العباس وتي وذكر في مختصر العين انه رباعي ونحوه في القاموس النظرة (قوله) لأن وزنه افعل كاعتدل (أي وقد تقدم ثم جملة استخلا إما مستأنفة خبرية أو طلبية يقال نخلته وتنخلته وانتخلته صفيته فأخبر المصنف ان هذه الأوزان صفت وأجريت على القوانين أو أمر بتصفية ذلك وتخليصه وتمييز النادر من غيره وقال البرماوى ينبغي أن يقرأ بالجيم ويكون تفسير لما قبله انظره (قوله) كاعلوط فرسه) كما يستعمل متمديا يستعمل لازما نحو اعلوط السفر امتد ومثله اجلود الليل بالجيم والذال المعجمة طال قال :

ألا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت فيه الأذى * ويا حبذا البرد أيا به * إذا عسعس الليل واجلودا (قوله بين العين واللام) أي مع زيادة إحدى اللامين وهو بناء نادر وقيل مقتضب وعليه فانظر مافك ادغامه وقال سبي الظاهر انه زيدت فيه إحدى اللامين والواو للحاق بسفر رجل فقيل عثوجج ثم بني الفعل على هذا الوصف فقيل اعثوجج بدليل أنه يقال في مثله عشنجج بالنون مثل غضنفر فيجتمع حينئذ من الادغام ثلاثا يفوت الحاق وعلى هذا فهو ملحق باحرنجم مثل احونصل إلا أن الواو تأتي ذلك (قوله) والمشهور) أي في كتب التصريف (قوله) وقد سبق) أي فلو حمل عليه لأدى إلى التكرار مع وجود المخرج منه قول الناظم (سنبل) هو بناء نادر والحق فيه أنه رباعي ونحوه في الصباح وأنه يرجع إلى مادتين يقال أسبل الزرع أخرج سبوله وسنبل أخرج سنبله وقد ذكره في القاموس في اللامتين وقال السهيلي في الروض يقال أسبل الزرع من السنبل كما يقال أحطل المكان من الحنظل وهي لغة الحجاز وأما بنو عجم فيقولون سنبل وأما بنو هيان فيسمون السنبل سبولا والواحدة سبولة وقياس لغتهم أن يقال أسبل (قوله زملق) بناء نادر أيضا مثل به على أنه من زلق الثلاثي والحق فيه أنه رباعي كما في مختصر العين والقاموس (قوله) فهذه سبعة وأربعون) أي باعتبار عدد الناظم وإلا فقد قدم ان ادلس واهرمعت بناء

بالباء الواحدة والطاء المهملة عمل البيطرة وهي معالجة الدواب من بظر الجرح أي شقه . ومنها افعل بزيادة النون بين الفاء والعين واحد كسنبل الزرع أخرج سنبله . ومنها فعمل بزيادة اليم بينهما أيضا كزملق الفرس إذا لقي ماءه عند الضراب قبل الإبلاج من زلق . ومنها فعمل بزيادة التاء على فعل لمطاوعته كسلفاه فتسلقى والنون في اضممن نون التوكيد الخفيفة فهذه سبعة وأربعون بناء .

وقد سبق مافي خلبس وغلصم من الانتقاد وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي تجلب مطاوع جليبه بالجلباب بتكرير اللام وترهوك في مشيه بالراء إذا توج فيه وتبخر وتجورب مطاوع جوربه وتشتطن أى أشبه (٣٧) الشيطان وهذه الأربعة من مزيد

الثاني للحاق بالرباعي

(فصل في المضارع)

أى فى أحكامه التى يميز بها

بناؤه على أى وزن كان ماضيه

وهى ثلاثة ما يفتح به وحركة

أوله المفتوح به وحركة ما قبل

آخره وأما حركة آخره من

رفع ونصب وجزم فحله علم

الاعراب أما ما يفتح به

فأشار اليه بقوله (يعض

نأتى المضارع افتتح) أى

افتتح المضارع من أى فعل

كان يعض هذه الحروف

الأربعة الجامع لها قولك

نأتى وعبر عنها غيره بنأتى

وهى النون والهمزة والتاء

والياء فالهمزة للشكلم المفرد

نحو أنا أدخل وأكرمك

وانطلق واستخرج والنون

للتكلم المشارك نحو نحن

تدخل ونكرمك وننطلق

ونستخرج والتاء الفوقية

للمخاطب مطلقاً أى مفرداً

كان أو مثنى أو مجموعاً مذكراً

أو مؤنثاً نحو أنت تدخل

وأنت تدخلان وأنت تدخلون

وأنت تدخلين وأنت تدخلن

وتكون أيضاً للعائبة والعائبتين

كهن تدخل والهندان تدخلان

والياء التحتية للعائب المذكر

مفرداً أو مثنى أو مجموعاً كهو

يدخل والزيدان يدخلان

وهم يدخلون والعائبات

فقط كهن يدخلن أشترت

فى الشرح إلى أنه لم زيدت

واحد فيكون ستة وأربعين (قوله وسبق مافي خلبس وغلصم من الانتقاد) أى يكون كل منهما رباعياً وتقدم لنا انتقاد بعضهما بأنه رباعى وذلك فى ثمانية زائدة على هذين وهى سنبس وزهزق وهلقم وكتب وجلس وسنبل وزملق وإما بأنه مكرر مع غيره إما مزيد رباعى تتكرر مع اخرنجم وهى ادلس واهرمع واعلنكس أو مع اسبطر وهو اسلمهم وإما مزيد ثلاثى تتكرر مع افعال كاحمار وهو اكوال واجفاظ على وجهه وإما نادر وذلك سبعة أوزان اثنان بوزن الملحق بالرباعى وهما عذيط وقطرن وخسة بهمزة الوصل سداسية وهى اهبىخ واهوئصل واحبىظ أو اكوهل واهوئجيج على أنه سبق عن صاحب القاموس فى احبىظ أنه رباعى فيتكرر مع اخرنجم وعن ابن عصفور فى اكوال أن واه أصلية فيتكرر مع اسبطر وواحد بالتاء خماسيا وهو ترهشف فهذه أربعة وعشرون من سبعة وأربعين يبقى ثلاثة وعشرون وهى التى اختصرها ابن الحاجب فى الشافية مع خمسة أوزان وكل ما خرج عنها فهو راجع إليها انظرسى (قوله وأهمل أربعة أوزان) أشترت إليها تنديلا لكلام الناظم فقلت :

تجلب وترهوك وعضف لها تشيطنت وتجوربت بها كلاً

(قوله مطاوع جليبه) أى ألبسه الجلباب ولم يتصرف فيه بالإدغام لكونه ملحقا بدحرج والأكثر على أنه مذكروا واختلفوا فى تفسيره قال الشهاب الخفاجى فى العناية أثناء الاعراب والجلباب إزار واسع يلتحف به وقيل هو فى الأصل للملحفة ثم استعير لغيرها من الثياب وقال الحافظ ابن حجر فى المقدمة قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو المقنعة (قوله للحاق بالرباعى) أى المزيد .

(فصل فى أحكام المضارع) وإنما خصه بفصل وإن كان مندرجا فى الباب قبله لاختصاصه بأحكام وفى أبنية الفعل المزيد فيه ذكره سيويه قول الناظم (يعض نأتى المضارع) والمراد بالعض واحد من الأربعة فاطاق للعلم بأنه لا يجتمع اثنان لتدافع معانيها (قول الشارح أى افتتح المضارع) حمل المضارع فى كلام الناظم على المعنى الحقيقى وفيه نظر بل المراد به الماضى الذى أريد صيرورته مضارعا مجازا مرسلًا وعلاقته اللازمة والملزومية (قوله وعبر عنها غيره بنأتى) أى بتقديم الهمزة على النون وهو أنسب من حيث أن كل حرف من حروفه ضعف مما قبله كما بينه هذا الشارح فيكون ترقيا فى المعانى وإنما اختصت هذه الأحرف بالمضاربة دون ما عداها لأنها أبعاض من الضمائر التى تعتبر مستقرة فى المضارع وجوبا فيها كلها على الصحيح فالهمزة هى همزة أنا والنون هى أول نحن والتاء هى تاء أنت أقيمت مقام الهمزة أو النون اللذين قبلها لثلاثى يلبس المخاطب بالتكلم إذ تلك التاء هى التى بينته من التكلم حيث زيدت على حروف أنا والياء المثناة من تحت هى بدل من الواو فى هو ولم يجعلوا الهاء التى فى أوله لأن زيادة الهاء تختلف فيها ولا تزداد أولا فجعلوا الواو مكانها نظرا إلى إبدالها ياء حيث كانت الواو أيضا لا تزداد أولا ثم لما أرادوا الدلالة على التأنيث أبدلوا من ياء هى تاء فوقية لأنها تكون للتأنيث ولم يخشوا لبسا بالتي للمخاطب انكالا على قرآن خارجية فدلّت هذه الحروف على الضمائر المنقطعة منها على سبيل الاختصار ولذلك وجب استتار الضمير فى الأفعال لأنهم جعلوا هذه الحروف كالعوض ولا يجمع بين العوضين وبهذا يتحقق الترتيب فى هذه الأفعال حتى تكون كلاما قاله سى (قوله فالهمزة للتكلم) أشار به إلى أنه ليس كل فعل افتتح بواحد من هذه الأحرف يكون مضارعا لأن أكرم وترجس الدواء وبنأ الشيب أى خضب باليربأ بضم الياء وفتحها وفتح الراء وتشديد النون تليها همزة بلا ألف اسم الحناء وتعلم افعال ماضيه بل بشرط أن تكون الهمزة للتكلم والنون للتكلم المشارك والياء للعائبات المذكور والتاء للمخاطب (قوله والنون للتكلم المشارك) أى أعم من أن يكون مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ومختلفا أو المعظم نفسه نحو نحن نفعل كذا مجاز لتنزله بنفوذ كلمته منزلة الجمع (قوله والعائبتين) ظاهره وإن

حروف المضاربة ولم اختصت بالمضارع دون الماضى ولم سمى مضارعا . وأما حركة أوله المفتوح به وهو حرف المضارعة فأشار إليها بقوله :

(وله ضم إذا بالرباعي مطلقا وصلا * وافتحه متصلا بغيره) أي وحق الحرف المفتوح به الضارع وهو حرف المضارعة الضم إذا اتصل بفعل ماضيه رباعي مطلقا أي مجردا كان (٣٨) كدحرج يدحرج أو من مزيد الثلاث كاعله يعلمه وولي يولي ووالاه يواليه وافتحه أي حرف

تقدمه لفظها نحوها تفعلان وهو قول ابن أبي العافية قال هو بالتاء الفوقية حملا على الظاهر ورباعيا للمعنى ونظر إلى أن الضائر ترد الأشياء إلى أصولها وقال ابن البادس لا أعلم في المسئلة سمعا ولا نصا لنحوى والقياس عندى الياء التحتية حملا على آخر الاسمين وهو الضمير المشترك بين المؤنثين والمذكرين لكن في حاشية شيخنا سيدي الطيب بن كبران على ابن هشام ان السماع وجد بقول ابن أبي العافية قال عمر بن أبي ربيعة :

أقص على أختي بدء حديثنا ومالي من أن تعلما متوخرا
لعلهما إن تبغيا لي حاجة وأن ترجسا رابعا كنت أخصر

(ان قيل) كما تكون التاء للعائبة والعائبتين تكون للعائبات نحو تقوم الهندات أو الهند في وجه لقول الألفية والتاء مع جمع الح فللم يذكرها الشارح (أجيب) بان المراد المواضع التي تلزم فيها التاء والعائبات غير لازمة فيها بدليل صحة يقوم الهند بالياء عند الكوفيين (فان قيل) إذا كان هكذا فلم ذكر أن الياء تكون في العائبات مع أنها غير لازمة فيه (أجيب) بأنها وإن لم تلزم في هذا المثال لزمت في نحو الهندات يقمن اتفاقا قول الناظم (وله ضم إذا بالرباعي) مبتدأ وخبر والجملة الحالية من بعض وبالرباعي متعلق بوصلا المذكور وتقديمه هنا جائز إذ المنوع تقديم معمول الشرط على أداة الشرط وأما توسطه بين الأداة والشرط فجائز وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق وسبب اختصاص الرباعي بالضم اعطاء الفرع للفرع إذا ضم ثقیل والرباعي قليل والثقل فرع الخفة والقلة فرع الكثرة وقوله (وافتحه) هذا تصريح بفهم له ضم لبيان تفصيله مع ما بعده فلا تكرر ومحل ما بين الفعلين وسبب فتح الثلاث اعطاء الأصل للأصل إذ الثلاثي كثير والفتح خفيف وسببه في الخامس والسادس حملهما على الثلاثي لموافقته لهما في تسكين الحرف الموالي لحرف المضارعة (قول الشارح أو من مزيد الثلاثي) أي لغير اللاحق كهذه الأمثلة أو لللاحق بقرطس وجلب (قوله ما خلا كلمة أبي) أي فاتهم لا يلتزمون فتح حرف المضارعة فيه بل يجوزون الكسر معه كما سيأتي وكسر حرف المضارعة في مضارع حب الثلاثي من باب الانباع عند سيبويه بكسر الياء اتباعا للحاء وفيه لغة من باب فرح كما في المصباح فالكسر فيه قياس وفي مضارع ذهب شاذ كغير بمعنى هجم في المعدي وقراءة زيد بن علي إياك تعبد بكسر النون للازدواج مع نستعين بكسر النون (قوله) وأما فعل المكسور (أي بجميع أنواعه ولا بد أن يكون مضارعا بالفتح والاحتراز عما ورد فيه الكسر فقط شذوذا فلا يكثر حرف المضارعة منها عند أحد من العرب فقله يج عن أبي حيان وأما ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر وكذا لو كسرت العين على تدخل اللتين ولعل الناظم والشارح أطلقا ابتكالا على أن ما خرج عن القياس لا يعد من الباب فيكون حسب كنه من باب ضرب يضرب لا من باب علم يعلم (قوله المراد بالتاء كعلم) تمثله بتعلم مع تمثيل الناظم بتركي مؤذن بأن التاء تاء المطاوعة تحقيقية كهذين المثالين أو تقديرية كناء تمسكن للاحتراز من تاء ترسم على رأيهما ولو لم يذكره ماضرا لأن المطلق يحمل على المعتاد المتعارف وتاء ترسم غير معروفة في ذلك على أنه سبق أنها أصلية فلا محتاج إلى ذكره البتة وإنما ساق الناظم الوزن على هذا والفرق بينهما أن المعتادة هي التي لها معنى وغيرها هي التي لا معنى لها أو المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما وغيرها يبقى الفعل معها على حاله قال يس في حواشي التصريح ولا منافاة بينهما إذا الأول هو إفادة المعتادة معنى والثاني عين ذلك المعنى ونحو تاء تعلم وتركي ما كانت تارة معقاة كناء تفاعل كتضارب وتفعّل كتدحرج وتفعّل كتكلم (قوله غير الياء التحتية) أي وأما هي فلا يجوز كسرها عند أحد من العرب بل يجب فتحها لاستقبال الكسرة تحت الياء لا ما استثنى

المضارعة أي حال اتصاله بغير الرباعي ثلاثيا كان كضرب يضرب أو خماسيا كان نطق ينطق أو سداسيا كاستخرج يستخرج وهذا على لغة أهل الحجاز وهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن وأما غيرهم من نهم وقيس وربيعة فاتهم أيضا وافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول مضارع الرباعي وفتح أول مضارع فعل المضموم كشرع يشرع وفعل المفتوح العين بجميع أنواعه كوعده وباع يبيع ورعى وقال يقول وغزا يغزو وحن يحن ومدته مدته ومنع يمنع ونصر ينصر وضرب يضرب وعتله يعتله وعتله فيلزمون أيضا فتح حروف المضارعة في ذلك كله ما خلا كلمة أبي بآي وأما فعل المكسور الخامس المصدر بهمزة الوصل كانطلق ينطلق أو بالتاء المزيدة كتعلم تعلم والسادس المصدر بهمزة الوصل كاستخرج يستخرج فلا يلتزمون فتح حروف المضارعة فيها ولهم فيها حالتان حالة يحيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقية دون الياء التحتية وحالة يجوزون فيها كسر حروف المضارعة الياء وغيرها وإلى الحالة الأولى أشار بقوله (ولغيره) راياء كسرا أجز في الآت من فعلا أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التيهاء زائدا كتركي أي وأجز على لغة غير الحجازيين

مع الفتح أيضا الكسر لحروف المضارعة غير الياء التحتية في المضارع الآتي من فعل المكسور دون المضموم والمفتوح كفرح يفرح كوجل أو ما تصدر همزة الوصل فيه وهو الخامس والسادس كانطلق ينطلق واستخرج يستخرج أو التاء المزيدة وهو الخامس فقط كتركي بتركي

فتقول فيها أنا فخرج وانطلق واستخرج واتركي وأنت تخرج وتنتزعي وتخرج وتنتزعي بالكسر فيها جواز الرفع
افصح وإلى الحالة الثانية أشار بقوله (وهو قد نقلا * في الواو في غيرها إن الحقا بآني * أو ماله الواو وفاء نحو قد وجلا) أي وجوز الكسر قد قل
عنهم في جميع حروف المضارعة الياء وغيرها إن الحقا أي الياء وغيرها (٣٩) بكلمة آني بالوحدة بآني وهو من باب فعل المفتوح أو بما له الواو

كوجل وأما قراءة ان تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون بكسر الثلاثة فانه كسر ذو الياء التحتية منها
للأزد واج مع سابقها ولاحقها وهما على القياس (قوله فتقول أنا فخرج) منه قراءة ألم أعهد ولا تركنوا بكسر
حرف المضارعة فيها لأن ماضى كل منهما مكسور كما تقدم (قوله وانطلق) منه القراءة الشاذة يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه بكسر حرف المضارعة فيها وماضيهما حماسي (قوله واستخرج) منه قراءة وإياك
نستعين بكسر النون وماضيه سداسي قول الناظم (وهو قد نقلا) كاستثناء من مفهوم قوله ولغير الياء كسر
أجز أي وأما الياء فلا تجز كسرها إلا إذا ألحقت بفعل المكسور الواوى الفاء أو الياءى (قول الشارح وهو
من باب فعل المفتوح) يعني ومضارع مفتوح العين أيضا شذوذ والقياس كسرها قال سيويه ووجه كسر
حرف المضارعة فيه انه لما جاء على غير قياس خالفوا به في حرف المضارعة فكسروه ثم خالفوا به باب فعل
المكسور العين بأن كسروا فيه حرف المضارعة مطلقا لأن الشذوذ يأسي بمثله اه لكن سبق أن ماضى بآني
جاء من باب علم وأتى لفعل الامام حفظ كسر المضارعة مع فتح عين المضارع في لغة من فتح عين الماضى تداخلا
وهو الظاهر (قوله وكذا يقولون وجل يجل الخ) اقتصر على هذما للغة وفيه ثلاث آخر وكلام الناظم صالح
لجميعها انظر في قول الناظم :

(وكسر ما قبل آخر المضارع) أي تحقيقا ان كان الحرف صحيحا غير مدغم كأمثلة هذا الشارح أو تقدير ان كان
عليلا أو مدغما نحو مختار وينقاد أصلها مختبر وينقود فلما وقعت الواو والياء متحررين إثر فتحة أعلنتا قبلتها ألفا
والألف لازمة السكون ونحو يستعد بأسكان ما قبل آخره للأدغام فكل ذلك الحركة فيه مقدرة وإنما وجب
الكسر لما علم من أن باب المضارع مبنى على المخالفة لباب الماضى في الغالب وما قبل الآخر في الماضى المزيد فيه
مفتوح فكسر لتحصل المخالفة المقصودة وإنما كسر ولم يضم استقالا للضم وأما من ضم عين مضارع الياء
قللا تبع كآل سيويه وقوله (ان ماضيه قد حظلا) ان شرطه وفعله محذوف دل عليه حظلا المذكور لأعلى
أن يكون من باب الاشتغال في الرفع حتى يلزم أن يقال ان الفعل الثاني في باب الاشتغال إذا اتصل بحرف اتصل
به مفسره والثاني معه قد فسكون مقدرة مع الأول والشرط لا تدخله لتنافيها وجملة قد حظلا على هذا سقيت
مساق التأكيد للقدر وهو يدخله ما لا يدخل في التوكيد به تقول زيد قائم انه قائم وزيادة التاء مفعول محظلا
للقدر (قول الشارح فتح ما قبل آخره) عبارة في لبقى ما قبل آخره مفتوحا اه فحمل قول الناظم افتح على الجواز
والحمل على الحقيقة أولى أي أومع فتحا فيه ووجه ان الفتح في الماضى هو بعض الصيغة الدالة على زمنه فلا بد من
حركة أخرى تحصل لنا الصيغة الدالة على زمن المضارع وكان القياس عدم الفتح لتقع المخالفة وكأنهم إنما فتحوه
لأنهم لو ضموه لأشبه آخر الصدر ولو كسروه أشبه الجمع فأرادوا أن يبعدوا بين الفعل والمصدر والجمع وإنما
كسروه في اسم الفاعل لأن من شبه الجمع ولأنهم لو فتحوه لالتبس باسم المفعول وذلك مأمون في الفعل لأن
حرف المضارعة منه إذا فتح فهو مستند إلى الفاعل وإذا ضم فالفعل (قوله ومعنى قوله) ليس في هذا الحل كبير
فائدة والظاهر ان بولا حال من ما قبل الآخر فيفيد اتصال ما قبل الآخر به لأن القبلية لا توجب الاتصال .

﴿ فصل في فعل مالم يسم فاعله ﴾ (قوله في الكلام حذف مضاف) أي في بيان صيغة مالم يسم فاعله
لانه لم يتعرض إلا لذلك للشروط الصوغ من كونه متصرفا تاما ولا لأحكام الصيغة في العمل لأن ذلك
من علم النحو لا التصريف (فان قيل) التعبير بفعل مالم يسم فاعله لصدقه بفعل الفاعل حيث حذف
يتدحرج وتفاضل يتفاضل وتيسده هذا الباب يخرج الرباعي المجرد مع أن ما قبل آخره مكسور أيضا كدحرج يدحرج ومعنى قوله افتحن بولا بكسر

الواو أي بفتحة تلي الفتح قبلها والنون في افتحن خفيفة وقد ذكرت في الترحيمات فراجع ان شئت (فصل في فعل مالم يسم فاعله)
أي في الكلمة التي تتميز بها صيغة الفعل المبني للفاعل وهي ستة فالأول وهو ضم أوله ان كان صحيح العين كضرب زيد أشار بقوله

يتدحرج وتفاضل يتفاضل وتيسده هذا الباب يخرج الرباعي المجرد مع أن ما قبل آخره مكسور أيضا كدحرج يدحرج ومعنى قوله افتحن بولا بكسر

من يجوز حذفه مطلقا أو في باب التنازع نحو ضربوني وضربت قومك فإن الكسائي وهشام والسهيلي
يوجبون حذف الضمير في الأول فيقولون ضربني وضربت وكذلك في باب الاستثناء خلا وعدا ونحوهما
من الأفعال على رأى الناظم أن الفاعل فيه لفظ بمعنى وحذف كالمظهر كلامه في التسهيل (أجيب) بأن
هذه العبارة اشتهرت في الفعل المبني للمفعول فلا يرد ما ذكره قول الناظم (ان تسند الفعل للمفعول)
اقتصر على المفعول لأصلاته والافرق بين أن يكون مسندا الى المفعول أو الظرف أو المصدر أو الجار
والجور ولأن قول استعمل للمفعول في حقيقته ومجازه وقوله (فأت به * مضموم الأول) ضم أوله
ليحصل الفرق بينه وبين المبني للفاعل من أول مرة كي لا يقع لبس بينهما ولما كان المبني للفاعل يكون
ماضيا ومضارعا وكان من العرب من يكسر حرف المضارعة خص بالضم لئلا يقع اللبس بينه وبين المبني
للمضارع المبني للفاعل في تلك اللغة (قول الشارح عند حذف فاعله) أى لعله من العلل المشار إليها بقول
أبي حيان في أرجوزته السمة بنهاية الاغراب في على التصريف والاعراب :

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام

والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

وزعم ابن الضائع ان هذان هذان التأخرين ولا فرق بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وفيه
نظر لأن بناء الفعل للفاعل هو الأصل فلا تطالب له علة وحذفه وإقامة الغير مقامه على خلاف الأصل فلا بد له من
نكتة نعم البحث عن ذلك من وظيفة صاحب المعاني لا التحوي ولهذا قال في المعاني ان هذان التحويين تطفل
على صناعة البيان اه ومعنى بالبيان علم البلاغة الشامل لعلمى المعاني والبيان لأنه قد يطلق على ذلك (قوله نحو
ضرب) أى ونحو يضرب لأن ألف الفعل من كلام الناظم عهدية والعهد للماضي والمضارع المتقدم الذي ذكره قول
الناظم (واكسره اذا اتصالا) اقتصر على الكسر وان كان يجوز فيه الضم والاشتماء كافي الخلاصة لأنه لمة جمهور
العرب وأفصح اللغات ولا مانع من حمل كلامه عليها بجعل واوا كسره للتخيير وكل من الضم والكسر
مستعمل في معناه الحقيقي أى الخالص والمجازى أى المشوب بالآخر على الصحيح من صحة اطلاق اللفظ على
حقيقته ومجازه دفعة فالضم من اطلاق فأت به مضموم الأول والكسر من صريح قوله وا كسره ولغة الاشتماء
منهما أما اخلاص الكسر فقد استعمل أصحاب الكسرة على العين فخففوها وفي كيفية ذلك وجهان كاسياني
وأما اخلاص الضم فهو الأصل وهو لغة هذيل وبني ديار من بني أسد وفصحاء بني قحس وأصحابها استعملوا
الحركة على حرف العلة أيضا فعذفوها تخفيفا ثم سمو الواو في الواو وقلبوا الياء في الياء واوا لسكونها بعد
ضمة وأما الإثبات فهو لغة متوسطة بين اللغتين وهو لغة قيس وأكثر بني أسد وقرى به في التواتر قرأها نافع
وابن عامر والكسائي في سىء وسلت وجى وابن عامر والكسائي أيضا في حيل وسبق وهشام والكسائي
في قبل وغيض وجىء قال الرضى وحقيقته أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء وقال الجعبرى في شرح الحروز
كيفية التلطف أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لاشيوعا جزء الضمة مقدم أقل
عليه جزء الكسرة ومن ثم تمحضت الياء وتنظير مكى له بالامالة يوم الشيوع اه وانظر الازهرى فقد
قل عن الشاطبي في كيفية ثلاثة مذاهب ثم محل جواز هذه اللغات عند أمن اللبس

* وان بشكل خيف لبس يجتنب * كما في الخلاصة وقوله (بعين اعتل) اعتل من العلة وصوابه أعتل
يقال اعل لثلا ينقض بنحو عور وصيد من الثلاثى فان حكمها حكم الصحيح الآن يقال اعل مطاوع اعل
فاعتل وذكر العين باعتبار الوسط أو حذف التاء شذوذا على حد اقبل ابقاها ولا يقال هذا لا يحتاج اليه
لأن الحروف تذكر وتؤنث لانا نقول هذا في حروف الهجاء وعين الكسرة ليس المراد بها العين التي
هى من حروف الهجاء فعين الكلمة مؤنثة ليس الا (قول الشارح) إلا أنهم الخ فيه اعتراض على الناظم

(ان تسند الفعل للمفعول)
فأت به * مضموم الأول)
أى إذا أسندت الفعل
للمفعول عند حذف فاعله
وإقامة المفعول مقامه
فالضم أوله نحو ضرب
زيد وأكرم عمرو
وانطلق به واستخرج
متاعه وهذا كله إذا كان
صحيح العين فان كان
ثلاثيا معتليا كسر أوله
وهو الحكم الثانى واليه
أشار بقوله (واكسره
إذا اتصالا * بعين
اعتل) أى واكسر أوله
إذا اتصالا بعين معتلة
نحو قيل ويبيع وأصلها
قول ويبيع بضم أولهما
وكسر ثانيهما على وزن
ضرب إلا أنهم استعملوا
الكسرة على حرف العلة

حذفوا ضمة الفاء وتقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من يسع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة . وإلى الحكم الثالث وهو كسر ما قبل آخر الماضي منه وفتح ما قبل آخر المضارع أشار بقوله (واجعل قبل الآخر في الـ مضى كسرا وفتحاً في سواء تلاء) أي واكسر ما قبل آخر الماضي منه كضرب زيد وودحرج وانطلق به واستخرج متاعه (٤١) وافتح ما قبل آخر المضارع كيضرب زيد

ويدحرج وينطلق به

ويستخرج متاعه وقوله

تلائمت لسواء أي واجعل

فتحاً في فعل سوى الماضي تلاء

وإلى الحكم الرابع وهو وضع

ثالثه أيضاً إذا كان مبدأ

بهمزة الوصل وهو الخامس

والسداسي أشار بقوله (ثالث

ذي همز ووصل ضم معه) أي

ضم أيضاً ثالث المبدوء بهمزة

الوصل مع همزة الوصل

كانطلق زيدواقتدر عليه

واستخرج متاعه وهذا مقيد

بصحيح العين وسيأتي معتلها

كاختير واقتيدله . وإلى الحكم

الخامس وهو وضع ثانيه أيضاً

مع ضم أوله إذا كان مبدوءاً

بتاء المطاوعة ولا يكون

الاحتماسياً أشار بقوله (ومع

تاء المطاوعة اضم تلوها بولاً)

أي واضم مع تاء المطاوعة

المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً

وهو الثاني كتعلم العلم وتخرج

في الدار وتقول عن زيد

ومعنى قوله بولاً أي من غير

فاصل بينهما وإعاضاً وثانيه

لثلاثا يلتبس بنحو أنت تعلم

زيد العلم وفي تعبيره بتاء

المطاوعة تجوز ومراده التاء

المزيدة مطلقاً لأن المطاوعة

حصول اثر فعل قاصر اثر فعل

متعد كعلمته فتعلم مع ان التاء

في نحو تفاضل زيد وتكبر ليست

إذ كلامه يقتضي انه ليس أصله الضم بل الكسر ابتداء وليس كذلك (قوله حذفوا ضمة الخ) هذا مذهب سيبويه وقيل حذف كسرة العين ثم قلبت ضمة الفاء كسرة لتقلب الواو ياء من ذوات الواو وتسلم الياء من القلب واوا من ذوات الياء فتقول فيها أيضاً قيل ويصح والحاصل في ذوات الواو ثلاثة أعمال حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين لها وقلب الواو ياء وفي ذوات الياء عملان حذف الضمة ونقل الكسرة أو حذف الكسرة وقلب الضمة كسرة قول الناظم (واجعل قبل الآخر الخ) أي لفظاً كأمثلة الشرح أو تقديرًا ان دخله اعلال كيبع أو ادغام كرد ويجوز اسكانه ان كان صحيحاً تخفيفاً كقول أبي النجم : لو عصر منه البان والسك انصر . نص عليه سيبويه وحكي قطرب ضرب في ضرب على نقل كسرة الراء إلى الضاد واسكان الراء وهو عاذ فان كان معتل اللام كرضي فان طيئاً تفتح عينه وتقلب الياء ألفاً كقوله : أتى كل عام مأتم تبثونه على حجر توهموه وما رضى

(قول الشارح نعمت الخ) أي لأنه نكرة لا يتصرف بالاضافة لتغير (قوله في فعل) أي مضارع تلاء الماضي في التصريف وأحسن منه ان فاعل تلاء ضمير الآخر وفتحاً مفعوله وفي سواء متعلق بتلاء والهاء ضمير المضى والتقدير تلاء آخر فتحاً في سوى الماضي وإنما فتح لأنه لو كسر لالتبس بالرابعى المبني للفاعل ولوضم لكان تقيلاً (قوله كانطلق به واقتدر عليه الخ) هذان لازمان وقد قال الزجاج في جملة لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين لكن خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف الجر ومثله بقعد وجلس وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبراً لتغير خبر عنه وذلك محال (قوله وهو ضم الخ) علم هذان من ذكر الناظم لهما مع ذي همزة الوصل التي لا توجد إلا في الابتداء وان كانت دلالة القراءة لمن ضعيفة في علم الأصول فلو لم تكن مبتدأ بها بأن تقدمها حرف المضارعة فلا تضم هي ولا تلوها وإنما يضم حرف المضارعة فقط نحو تعلم الحساب وعبارته في الخلاصة أصرح لأنه قال : والثاني التالى تالمطاوعة . فسمى الحرف المضموم معها ثانياً فلو تقدمها حرف المضارعة كان ثالثاً (قوله لثلاثا يلتبس بنحو أنت الخ) أي لثلاثا يلتبس بالفعل المضارع المصوغ من الرابعى المبني للفاعل في حالة الوقف بالسكون (قوله ومزاده الخ) أي لأن الحكم لا يتقيد بتاء المطاوعة بل لافرق بين أن تكون للمطاوعة كتعلم أو للصيغة كتأيت المرأة أو للاختاذ كتبني الصبي أو غير ذلك ثم المراد بالزيادة المعتادة احترازاً من التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رسمه أي دفنه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لأنها تاء زبادتها غير معتادة كما تقدم وأجيب بأنه اقتصر على تاء المطاوعة لاصالتها ولتليتها فتحمل الأخرى عليها لشبهها بها وتخرج تاء ترمس على التقدير لعدم مشابهتها لها على انه سبق ان التاء التي تزداد في أول الفعل لا تكون إلا للمطاوعة وهي اما تحقيقية أو تقديرية فتعلق الحكم بتاء المطاوعة صحيح لا يجوز فيه (قوله المطاوعة) أي التحقيقية فلا ينافي التقديرية قول الناظم (وما لقا نحو الخ) تمام التشبيه ان يريد الخامس فقط أما السادس كاستعاذ واستفاد والرابعى كأقام وأبان فلا يجوز فيهما إلا النقل قال في الشافية وباب اختير واقتيد مثله فيهما بخلاف باب أقيم واستقيم أي الخامس مثل الثلاثى في اللغات الثلاث بخلاف الرابعى والسادس (قوله المعتل) صوابه المعل ليخرج نحواعتز عليه كذا أي تعاقب فهو كالفعل الصحيح (قوله فتقول اختير واقتيد) أي بكسر التاء والقاف واصله اختير واقتود بضم الأول والثالث وكسر ما قبل الآخر ثم استقلت الكسرة تحت حرف العلة فنقلت لما قبله بعد سلب حركته أو حذف الكسرة وقلبت الضمة كسرة وعلى كل سلمت الياء في الأول وقلبت الواو في الثاني ياء (تنبيهات . الأول) تقدم في قوله واكسره إذا

(٦ - بحرق) للمطاوعة . وإلى الحكم السادس وهو كسر ثالثه ان كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين

أشار بقوله (وما لقا نحو باع اجعل لثالث نحو واختار واتقاد كاختر الذي فضلاً) أي واجعل لثالث نحو اختار واتقاد وهو

المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين ما جعلته لفاء نحو باع وهو الثلاثى للمعتل العين من الكسر فتقول اختير زيد واقتيد له عوضاً

عن الضمة في نحو اقتدر عليه وانطلق به كما كسر أول قيل ويصح عوضاً عن الضم في ضرب زيد

(فصل في فعل الأمر) أي في صيغة بناءه من أي وزن كان وذلك على قسمين مقيس وشاذ والمقيس على ثلاثة اضرب لأنه إمارب على زيادة القطع كما كرم أولا وإذا لم يكن كذلك فهو إما أن يكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحركا كيقوم ويخرج ويتعلم أو ساكنا كيضرب وينطلق (٤٣) ويستخرج . أما الضرب الأول وهو ماضيه رباعى زيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله (من

أفعل الأمر أقبل) أي بناء الأمر من أفعل وهو الرباعى زيادة همزة القطع كما كرم على وزن أفعل زيادة همزة القطع مع كسر ما قبل آخره كقولك أكرم زيدا أو أعلم عمرا أو ألق عصاك وأدخل يدخل وقوله الأمر مبتدأ وأفعل خبره ومن أفعل متعلق بالأمر . وأما الضرب الثانى وهو ما ليس على وزن أفعل والحرف الذى يلي حرف المضارعة منه متحرك فأشار إليه بقوله (واعزه لسواء) كالمضارع ذى الجزم الذى اختزلا (أوله) أى واعز الأمر انسيه لسوى أفعل كوزن المضارع المجزوم الذى اختزل أوله أى قطع منه حرف المضارعة وهو بالخاء المعجمة والزى فتقول فى قوم ويبيع ويخاف ويخرج ويتعلم قم وبع وخف وخرج وتعلم كما تقول فى المجزوم منها لم يقم ولم يبع ولم يخف ولم يخرج ولم يتعلم وشملت عبارته ما للحرف الذى يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله (وبهمز الوصل منكسرا) صل ساكنا كان بالحذوف متصلا) أى ووصل الساكن المتصل بحرف

اتصاله حمله على اللغات الثلاث الكسر والضم والإثام على الكيفية السابقة فيه فقوله هنا وما لقا نحو باع اجعل لثالث تجرى فيه اللغات الثلاث كلها وهو صحيح نص عليه سيديويه والملازى وغيرهم ولا عبرة بقول صاحب التوشيح انه قياس ولم أره قولاً لأحد ولا يقول أى الحكم ابن عروة ان اخلاص الواو أحد اللغات ولا تكون إلا فى ثلاثى فأما المزيد فليس فيه إلا النقل (الثانى) ينطق بالهمزة على حسب ما ينطق بالحرف (الثالث) نقل فى التصريح عن ابن مالك ونقل عن ابن أبى الريس ان الهمزة باقية على ضمها مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم هنا إذ لم يتعرض لها بحكم يضاد ماسبق وهذا لغوى قول فى التسهيل وتضم مع غيرها قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة فان الضمة ههنا مقدرة فى لغة اخلاص الكسر ويكون نظير اغزى يا هند وتخصيص التقدير باغزى غير بين (فصل فى فعل الأمر) المراد بالأمر هنا المعنى اللغوى أعنى طلب الفعل فتكون إضافة الفعل حقيقية ويكون المراد بالفعل الصيغة كأنه قال فصل فى صيغة الطلب ولا شك انه يقال على الصيغ الدالة على الأحداث الخاصة بفعل كمينغى الماضى والمضارع وتقدم الاتفاق على انه مقتطع من المضارع وكان حقه أن يتصل بفعله لكنه فصله عنه بالفصل الذى قبله تنبيها على انه لا يبنى للمفعول (قوله من أى وزن كان) أى ثلاثى أو رباعى مجرد أو مزيد فيه صحيح أو عليل أو مضاعف قول الناظم (من أفعل الأمر أفعل) اطلق أفعل ولم يعأ بما يطرأ عليه من التغيير كحذف عين أقم ولام أعط لأنهما محذوفان لعلته موجبة للحذف والمحذوف لعلته الموجبة فى نية الوجود كما انه إذا اتصل به ما يخرج عن اللفظ الذى أطلقه عليه لا يضره وذلك كتوكيده باحدى التوين أو اتصاله بضمير بارز كما تقول أكرم من زيدا أو أعلنه بكذا واعطيا عمرا درهما وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأما المضاعف فمن لغته من العرب الفك قال ابعده أمر من عدته ومن لغته الادغام فهو كالمعتل لا يزول عنه بالادغام الطارئ صيغة أفعل نحو وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ثم هذا الضرب الأول من صيغ الأمر هو بوزن المضارع المجزوم الذى اختزل أوله كالضربين الآخرين وإنما اعتنى المصنف به وأفرده لحفاء ذلك فيه على المبتدى من حيث انه قد حذفت همزة النقل من مضارعه لاستثقال همزتين وردت فى فعل الأمر ولذا قال فى التسهيل صيغة فعل الأمر من كل فعل كضارعه المجزوم المحذوف أوله انتهى فعمم الضابط على جميع الاضرب (قوله ومن أفعل متعلق بالأمر) أى على انه حال منه على القول لحيثه من المبتدأ وأولى منه أن يكون حالا من الخبر الذى هو أفعل ليكون العامل لفظيا قاله بج ويصح ان يكون متعلقا بمحذوف أى أعنى قول الناظم (واعزه لسواء) جرسوى باللام على مذهبه فى تصرفها قوله (اختزلا أوله) جعل هذا الشارح أوله نائب فاعل اختزل ولم يزل عليه التضمن المصيب ويحتمل أن يكون النائب ضمير اعاندا على المضارع أوله بدل بعض منه فيضعف القبح لأن البدل على نية تكرير العامل فهو من جملة أخرى فى التقدير ثم اختزال أوله إنما هو على سبيل القرض والتقدير لأن المضارع مادام مضارعا لا يحذف أوله إلا على غير المشهور فى نحو تنزل حيث تدخل تاء المضارعة على تاء الماضى قوله (وبهمز الوصل منكسرا) هذا صريح فى انها اجتلبت إنما تقول تحركت للساكنين (قول الشارح ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن) أى فالمراد بالوصل فى كلام الناظم التوصل أى همزة توصل إلى النطق بالساكن فى الابتداء والمراد بالابتداء الأخذ فى النطق بالحرف بعد الضمة لا الأخذ فى النطق بحرف بعد الفراغ من آخر (قوله إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن) أى فى جميع لغات العرب كما قال ابن جنى وابو البقاء قول الناظم (والهمز قبل لزوم الضم) أى

المضارعة بعد حذف حرف المضارعة بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسرا كقولك فى يضرب وينطلق ويستخرج فى اضرب وانطلق واستخرج وإنما جلبوا له همزة الوصل ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن وإذا تسقط همزة الوصل فى الدرج وشملت عبارته فى قوله وبهمز الوصل منكسرا ما ثالثة مضموم كإخراج الا انه أخرجه بقوله (والهمز قبل لزوم الضم) أى وضم همز الوصل إذا كان قبل ضمة لازمة فى ثالث الفعل فتقول فى الأمر من يخرج وينظر أخرج وانظر بضم همزة

الوصل بخلاف الأمر مما ثالثه مكسور كيضرب أو مفتوح كيزهبط ويشرب فانه مكسور كما سبق ثم أشار بقوله (ونحو واغزى بكسر مشم الضم قد قبلنا) الى أن ثالث الفعل إذا كان مضموما ولا مة معتلة كيدعوه ويضوفان الأمر منه كذلك بضم الهمزة فتقول ادع الى سبيل ربك اغز في سبيل الله أما إذا كسرت ثالثه عند أمر المؤنثة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة فانك تقول ادعى (٤٣) ياهند واغزى بكسر همزة الوصل

اعتبارا للسكرة اللازمة ويجوز أيضا إشتام كسرتها بالضم نظرا الى أن أصلها الضم وفهم من قوله قد قبلنا أن إختلاص السكرة أفصح من الإشتام نظرا الى السكرة اللازمة وقد نهيت في الشرح على ما لو كان ثالث الفعل مضموما بضمة عارضة لازمة عكس ما تقدم فانه يجب كسر همزة الوصل نحو امشوا والتوا الى غير ذلك وأما القسم الثاني وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط خذ ومروكل وقد أشار اليها بقوله (وشذ بالحذف مروخذ وكل) أي أنها أشدت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعيها ساكن ولم يتوصلا اليه همزة وصل مضمومة بل حذفوا ثانيها الساكن أيضا فقالوا في الأمر من يأخذ ويأمر ويأكل التي هي على وزن يخرج وينظر خذومر وكل تخفيا لكثرة استعمالهما وقياس نظائرها أو خذوا ومر أو كل بهمزة وصل مضمومة منع همزة ساكنة ثم أشار بقوله (وفشاهوا) الى أنه يجوز في مر إذا استعمل مع حرف العطف التميم على القياس نحو وأمر أهلك بالصلاة وإن شئت قلت ومرو بكذا بالحذف وهو الأكثر مع أن التميم كثير فاش وأما خذ وكل

في الهمزة للعدم الدكري أي أن التي حكم عليها يفرض لها الضم قبل الضم اللازم أي الذي استحقه الحرف باعتبار الصيغة التي هي فيها كضم عين أمر الثلاثي الذي من باب نصر وكتب وانما ضمت الهمزة فيه إبتاعا للحركة العين كراهة الخرج من كسر الى ضم بالأحاجز حصين وحكاية ابن جنى الكسر فيه لغة رديئة كما قاله للرازي وانما فتتح للفتح خوف التباس الأمر بالمضارع حالة الوقف وقوله (ونحو واغزى) شرح هذا الشارح على نسخة وشم وبواو العطف مبتدأ أخبره قد قبلنا وبكسر خبر نحو فيستفاد منه أن في اغزو ونحو وجهين الكسر الخالص والإشتام ولم يذكر فيه في التسهيل إلا الضم ونقل عن ابن

واختلاص الكسر بناء على الاعتداد بالحال وإشتام السكرة ضما اعتدادا بالأصل والحال في فوز ولا يعد حمل كلام الناظم عليه لأنه أطلق في قوله والهمزة قبل لزوم الضم الخ فظاهره أن ذلك يكون له بقيت الضمة لفظا أو عدمت لما رضى وقوله نحو اغز مذكور لزيادة الوجهين ويوجد في بعض النسخ مشم بالميم نعت لكسر وهي قاصرة (فان قلت) لعله أراد بها حركة الزاي لنقل أبي على الفارسي في التكملة وجوب إشتام ما قبل ياء المخاطبة وإختلاص ضم الهمزة (اجيب) بأنهما كان حديثه في الهمزة صار قرينة على فهم الراد بخلاف حركة العين فقد فرغ منها في الباب الأول (قول الشارح اعتبارا بالسكرة اللازمة) أي لأن اغزى أصله اغزوى على وزن ادخلى فاستقلت السكرة على الواو فسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الأولى منها وكسر ما قبله ليشا كل الياء فكسرة الزاي عارضة لأن أصلها الضم لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة (قوله) أفصح من الإشتام هذا لا ينافي أن المختار هو ضم كما نقله الرازي وابن هشام (قوله) فانه يجب كسر همزة الوصل (نحو في التسهيل ونقل سي انفاق القراء عليه وأعلم تستتبع ضم همزة الوصل ضمتها لإصالة السكرة في همزة الوصل قول الناظم (وشذ بالحذف الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وهمزة الوصل منكسرا لأن أصل هذه الأفعال ثبات مادتها واجتلاب همزة الوصل للابتداء بالساكن لكن لكثرة استعمالها في كلامهم حذفوها تخفيفا صير إليه بالسماح لأن تخفيف الهمزة في مثله يكون ببداله من جنس حركة همزة الوصل باعتبار الابتداء ومن جنس حركة ما اتصل بها مما قبلها في الوصل لكن بالغوا في تخفيفها فحذفوها فلما حذفوها استغنوا عن همزة الوصل لأنه إنما أتى بها لساكن ولا ساكن في اللفظ (قول الشارح شذت عن قياس) أي فالشذوذ في القياس لافي الاستعمال إذ هو الشائع فيها قول الناظم (وأمر) هو فاعل فشا مقصود لفظه والواو من المحكي وأصله وأمر بقطع الهمزة مع حذف الوصلية استغناء عنها بحذف العاطف ثم أبدلت ألفا من جنس حركة ما قبلها (قول الشارح مع حرف المطف) أطلق فيه مع أنه مقيد بما إذا كان واوا أو ألفا كما في التسهيل (قوله) وهو الأكثر فيه نظر إذ ليس في كلام الناظم ما يدل عليه ولا على عكسه وقول التسهيل وإن ولي مروا أو ألفا فلا ثبات أجود قاض بأن الأجوبة تستلزم الأكثرية (قوله في المطف وغيره) ينبغي حمل كلام الناظم هنا على كلامه في التسهيل وقد قال فيه أن ما سبق وخذوكل بالعكس انتهى وعليه فعنى قوله ومستندر تميم خذوكل بعد الواو والفاء وأما تميمهما بدون العاطف فلم يتكلم عليه وقد نص عليه سميويه إلا أنها لا يكثران كثرة وأمر .

باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

إنما ساغ هذا الجمع لأن اسم الفاعل مركب إضافي فالإضافة واقع على اللفظ والمضاف اليه واقع على الذات

فلم يستعملوا في المطف وغيره إلا في الدور وإلى ذلك أشار بقوله (ومستندر تميم خذوكل) أي ندر تميميها بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرها والألف في وكلا بدل من نون التوكيد الخفيفة وقد ختمت الفصل بتمتات في الفرق بين الشاذ والنادر وفي غير ذلك فراجعها (باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين) أي من القياسية والسماعية من المجرد والزيد فيه وبدأ بالثلاثي فقال

(كوزن فاعل اسم فاعل جملا * من الثلاثي الذي ماوزنه فعلا) أي يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي ليس وزنه على فعل بالضم بل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر على وزن فاعل نحو ذهب فهو ذاهب وضربه فهو ضارب ونحو شربه فهو شارب وعلمه فهو عالم وكثرة الأمثلة تؤيد من أمثلة الفعل الثلاثي وقد ذكرت أي أوردت معظمها في الشرح وشملت عبارته فعل المفتح لازم ومعدى وفعل المكسور كذلك وهو كذلك إلا في فعل المكسور اللازم فإنه سيأتي في قوله وصيغ من لازم وأما بناؤه من فعل المضموم فأشار إليه بقوله (ومنه صيغ كسهل والظريف) أي ويصاغ اسم الفاعل من فعل المضموم المذكور (٤٤) في آخر البيت قبله على وزنين قياسيين وهما فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل نحو سهل فهو سهل

وصعب فهو صعب ونحو ظرف فهو ظريف وشرف فهو شريف فهذان الوزنان هما الغالبان فيه وإلى قلة غيرها أشار بقوله (وقد * يكون أفعلا أو فعلا أو فعلا * وكافرات وعفر والحصور وغمر * عاقر جنب ومشبه غلام) أي وقد يكون اسم الفاعل منه على أفعل نحو حمق فهو أحرق وخرق فهو أخرق أي أحرق وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمها نحو جبن فهو جبان أي هيب وحرم فهو حرام وحصنت المرأة فهي حصان أي عفيفة ونحو قرت لاء فهو قرات أي عذب وزعق فهو زعاق أي ملع ومر وشجع الرجل فهو شجاع وعلى فعل محركا نحو حسن وجهه فهو حسن وبطل فهو بطل أي شجاع وعلى فعل بكسر الفاء وفعل نمها سا كننا نحو عفر الرجل فهو عفر وعفر أيضا أي يدهاء ومكر ويدع فهو يدع أي بلغ غاية قبايعة ونحو غمر الرجل فهو غمر بالعين المعجمة أي جاهل بالأمور

للتصفة بمعنى قام بها وتلك الذات قد تكون عاقلة وذلك كاف في صحة جمعه جمع مذكر سالم لأنه يغلب العاقل على غيره والمراد بأسماء الفاعلين المعنى اللغوي فيصدق بالصفة المشبهة كأجاب به المرادى عن عبارة الألفية وإن ناقشه في النكت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعال المعناه أو معنى الماضي قول الناظم (من الثلاث) أصله من الثلاثي فحذفت ياء النسب أولا قبل التاء الساكنين ثم حذفت الياء الباقية للاكتفاء بالكسرة وقوله (الذي ماوزنه فعلا) كان الأولى أن لا يخرج فعل المضموم بل يذكر أن فاعلا يأتي من الجميع ثم يذكر بعد ذلك مواضع القياس كما فعل في الخلاصة وهو مقيس في مفتوح العين مطلقا ومختلف في اقتياسه في مكسور التعدى (قول الشارح على وزنين قياسيين) صرح الموضح وتي وغيرهما بقياس فعيل دون فعل وهو ظاهر كلام سيويوه وفي شرح التسهيل للناظم من قاس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وجعلهما ابنه كثيرين حتى كادا يطردان ولم يجعلهما مقيسين وقال الشاطبي إن الناظم اعلم بصرح بالقياس لأنه لما يطردهما السماع عنده اطرادا يقطع بالقياس فيه وإنما جاء هم الكلام كثير خاصة والكثرة على الجملة في هذه المعاني لا تقتضي القياس البتة بل قد يكون وقد لا يكون فكذا نه تردد في إجراء القياس فأخبر بأن هذين البناءين أولى من غيرها وبقي النظر في القياس لاجتهاد المجتهد ولذا قال في التسهيل وكثر في اسم فاعله فعيل وفعل وقال في الشرح ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم يحزم كاتري في ذلك بحريان القياس اه فحمل كلامه على أنه لا يرى القياس وهو الحق وقد رجح هذا الشارح إلى هذا آخر حيث قال فهذان الوزنان هما الغالب قول الناظم (وكافرات وعفر الخ) الكاف اسم معطوف على ما قبله ومشبه على معطوف على خبر يكون لاعلى مدخول الكاف وإلازم كون الكاف زائدة بالنسبة إليه غير زائدة بالنسبة إلى ما قبله (قول الشارح فعال بضمها) صرح أبو عثمان بأنه مقيس كفعل وهو ظاهر قول سيويوه وفعال أخو فعيل (قوله جاهل بالأمور لم يحرجها) منه قول أبي حيان :

يظن الغمر أن الكتب تهدي * أنا فهم لا أدرك العلوم
وما يدرى الجهول بأن فيها * غوامض حيرت عقل الفهم
إذا رمت العلوم بغير شيخ * ضللت عن الصراط المستقيم
وتلبس الأمور عليك حتى * تصير أضل من توما الحكيم

(قوله حصر الرجل) أي بضم الصاد لكن في الصحاح ان حصرت بالفتح فيخرج عما نحن فيه وهو فعل بالضم وفي شرح ابن يعقوب أنه من قبيل المثلث (قوله فهو جنب) ذكر ابن يعقوب أنه لا يثنى ولا يجمع فيلزم الأفراد والتذكير قول الناظم (ومشبه عجلا) مشبه بالجر عطف على هاء بوزنه على مذهب الناظم أو عطف على وزن صفة لمقدر أي بوزنه وبوزن مشبه أفعول وفعالان ففعل بفتح الفاء وكسر العين في الأعراس وأفعول في الألوان والعيوب وفعالان في الامتلاء وحرارة البطن (قول الشارح وعجل فهو عجل من صحيحها) ظاهره أن عجل في كلام الناظم بكسر الجيم وأنه لم يذكر من اسم فاعل فعل غالب

لم يحرجها واصلب الشيء فهو صلب وعلى فاعل بفتح الفاء نحو حصر الرجل فهو حصر أي لاشبهه وقوله في النساء وعلى فاعل نحو عقرت المرأة فهي باقر إذا جاوزت سن الحمل وفجر الرجل فهو فاجر وبسل الرجل فهو باسل أي شجاع لا يفات قرنه وعلى فعل بضم الفاء والعين نحو جنب الرجل فهو جنب وعلى فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو مراده بمشبه ملا نحو فطن الرجل فهو فطن وخشن السكان فهو خشن وليس مراده أن يمل بنفسه من الأمثلة لأنه من أمثلة فعل المكسور العين اللازم وقد أشار إليه بقوله (وصيغ من لازم موازن فعلا * بوزنه كشج ومشبه عجلا * والشتر والاشنب زلان) أي ويصاغ اسم الفاعل من الفعل اللازم الموازن فعل بالكسر على وزن فعل نحو شجي فهو شج وهذا من المقتل اللام وعجل فهو عجل من صحيحها

وكذا شَرُّ المكان بالشين المعجمة والزاي يشتر شَوْزا وشَازة إذا خشن بكثرة الحجارة فيه فهو شَرُّ كعجل وشَارُ أيضا بالسكون مخففا من شَرُّ السكسور ويكون أيضا على أفعال كسود فهو أسود وشنب ثغره فهو أشنب والشنب دقة في أطراف الأسنان وعلى فعلان نحو شبع فهو شعبان وجدل بالجيم والدال المعجمة فهو جدلان بمعنى فرح فهو فرحان وهذه الأبنية الثلاثة أعني فرح كعجل وافعل وفعلان هي الغالبة فيه . وإلى قلته غير ما أشار بقوله (ثم قد يأتي كفان وشبه واحد البخلا حملا على غيره للنسبة) (٤٥) أي وقد يأتي اسم الفاعل منه على فاعل وفعل

حملا على اسم الفاعل من غيره للنسبة بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة في المعنى أو مصاحبة والمراد بغيره فعل المضموم وفعل المفتوح مثال المحمول منه على اسم الفاعل من فعل المفتوح قولهم فني فهو فان ورضي فهو راض فأثوابا باسم الفاعل منهما على وزن فاعل الذي هو قياس فعل المفتوح وحملوا فني على ذهب فهو ذاهب وحملوا رضى على شكر فهو شاكر لما في الفناء من معنى الذهاب ولما في الرضى من معنى الشكر ومثال المحمول منه على فعل المضموم قولهم نخل فهو نجيل وهو المراد بشبه واحد البخلا كذا قولهم مرض فهو مريض وسقم فهو سقيم فأثوابا باسم الفاعل منه على فعل الذي هو قياس فعل المضموم كظريف وشريف وحملوا نجيل على كرم فهو كرم ولؤم فهو لؤيم وحملوا مرض وسقم على ضعف فهو ضعيف ثم استطرذ نظير ذلك في الحل لنسبة وإن لم يكن من أبنية فعل المكسور فقال (تحكى * ف طيب أشيب في الصوغ من فعلا) أي كما قالوا أيضا في صوغ اسم الفاعل من فعل المفتوح نحو خف يخف فهو

وغيره الاستة وجل الشراح على أنه يضم الجيم مشير به إلى أن الأوزان سبعة لكن الضم لم ينفرد وحده وإنما ورد مع الكسر قالوا عجل فهو عجل بالكسر وعجل بالضم (قوله كسود فهو أسود) وشلب الأول دال على الألوان والثاني على الخلق ومن العيوب أعلم من علم إذا انشقت شفته العليا وأفلح من فلع إذا انشقت شفته السفلى وما أحسن قول الزمخشري يشكو تأخره :

وأخرى دهرى وقدم معشرا * لأنهم لا يعلمون وأعلم

لئن أفلح الجهال أعلم اننى * أنا لليم والأيام أفلح أعلم

(قوله ثغره) العروف عند علماء اللغة أنه بفتح التثنية وسواء في ذلك القم أو موضع المخافة وقد اجتمعا في قول عبد الله بن طاهر الخزازي :

وإني للثغر الخوف لكالي * وللثغر يحرى ظلمه لرشوف

وما يحرى على الألسنة من الكسر فيهما أو التفرقة الكسر في الموضع الخوف والفتح في القم ضمير صحيح إذ لو كان بينها فرق مأتان للشعراء ما يأتون به من التورية في ذلك مثل قول يوسف الصواف :

رأى ثغر من أهوى عدوى فقال لى * ولم يدر أن اللوم في حبه يفرى

شغفت بهذا وارتبطت بحسنه * وأحسن ما كان الرباط على الثغر

ذكر ذلك الوالد قدس سره في حاشيته على مختصر السعد (قوله والشنب دقة في أطراف الأسنان) فيه أقوال ترجع إلى معان متقاربة ذكرها تى والشهاب الحفاجي في شرح الشفاء وقال الجرمي جمعت الاصمعي يقول الشنب برد القم والأسنان قلقت أن أحبابنا يقولون هو حدثها حين تطلع فيراد ذلك حدثها وطراوتها لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت فقال ما هو الا بردها وقول ذى الرمة : وفي الثالث وفي أنيابها شنب . يؤيد قول الاصمعي لأن اللثة لا تكون فيها حدة قول الناظم (تحكى ف طيب) نعت لحملا على حذف مضاف ومتعلقه أى حملا على غيره للنسبة كحمل خفيف طيب أشيب في الصوغ من فعلا على غيره للنسبة وصرف أشيب ضرورة وذكر ثلاثة أوزان ويزاد عليه فعل كشيخ من شاخ ولا يقال شاعخ وفعل بفتحين كعزب من عزب كنصر وهو من لا أهل له كالعزابة والعزيب ولا تقول أعزب أو قليل قال في القاموس ثم هذه الأمثلة من قبيل الاستغناء كافي ابن هشام وغيره وهو أن يؤتى باسم فاعل من فعل على هيئة اسم فاعل غيره للنسبة بينهما ومحل ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وصح غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل ثقله في التصريح عن الشاطبي (قوله وحملوا طاب على خبت) هذا جار على قول الفراء فيعمل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة مما عنه ياء أو واو وأصله فيعمل كطويل قلب قلبا نحو يليا بان قدم الساكن على المتحرك وأدغم فرارا من محيى فيعمل في المعتل ليس في الصحيح مثله وقال سيويه عن الحليل أصله فيعمل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة ولغن غيره فيعمل بتقديم الياء على العين المفتوحة لأنه ليس في غير المعتل فيعمل بالكسر وغيرت الحركة لأنها قد تقلب إذا غير الاسم فهو أخو فيعمل ولذلك جمع أجمعهم قالوا هين وأجمعنا كما قالوا أعني وأغنياء فيكون مما قبله أيضا ولكن المصنف ذكره ثلاثا ثم أنه لا حمل فيه (قوله) وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض (قلت ومنه قوله

خفيف وهذا من مضاعف اللازم وطاب يطيب فهو طيب وشاب يشيب فهو أشيب وهذا من يأتى العين فجاءوا باسم الفاعل من فعل المفتوح وهو فيعمل وافعل وقد سبق أن قياس اسم الفاعل منه على فاعل وأن فعلا قياس اسم الفاعل من فعل المضموم كظريف وافعل قياسه من فعل المكسور كالاشنب بالنون لكنهم حملوا خف على ثقل فهو ثقليل وحملوا طاب على خبت فهو خبيث لأن فعلا وفعلا أخوان ولأن فعل بالضم لا يكون يأتى العين وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض كخرج فهو أخرج ثم أشار بقوله :

(وفاعل صالح للكل إن قصد الـ * حدث نحو غداذا جاذل جدلا) إلى أن ماسبق من التفصيل من كون اسم الفاعل من الثلاثي على هذه الأبنية فيسما وصحاحا إنما هو عند قصد (٤٦) قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثبوت فإن قصد بها الدلالة على الحدوث والتجدد

جاز بناؤه من كل فعل ثلاثي
مطلقا على وزن فاعل من غير
ورق بين فعل بالفتح وفعل
بالكسر وفعل بالضم
كقولك هذا جاذل جدلا
أي فارجح فحقا قوله ذا اسم
إشارة بحاله رفع بالابتداء
وجاذل خبره وغدا بالتثنية
ظرف زمان وجدلا مصدر
ومثله قول الشاعر: وما أنا
من رزء وإن جلي جازع *
ولا بأسرور بعد موتك فارجح
فصاغ اسم الفاعل من فعل
اللازم على فاعل وقياسه
فعل فوزنه كجذله وفرح
بل كون اسم الفاعل من
الثلاثي مطلقا على فاعل هو
الأصل وما سواه يسمى
صفة مشبهة به ولهذا كثر
مجيئه من فعل المضموم
أيضا والكسور اللازم
كما قرو فاجرو وفارس وفاحش
ووادع وواسع وباسل وحازم
وصارم وفاحم وفاره ونابه من
فعل بالضم وكفان وراض
وفارج وراغب وراهب
ولاعب وناصب وحاش
وعاش وزاهد ولابث
وراج وصاعد وطافر وغالط
وطامع وقانع من فعل
الكسور اللازم ثم أشار
إلى بناء اسم الفاعل مما زاد على
الثلاثي بقوله (وباسم فاعل
غير ذي الثلاثة جي * وزن
الضارع لكن أولا جملا *
ميا تضم) أي وجيء باسم

كفي الشيب عينا إن صاحبه إذا * أردت به وصفا له أشيب

قول الناظم (وفاعل صالح للكل إن قصد الحدث) هذا ظاهر في أن ذلك خاص بالمستقبل وهو
الاستفاد من المثال وصرح في التسهيل قال الفراء العرب تقول لمن لم يمت أنك مائت عن قائل أي
قريب ولا تقول لمن قدمات هذا مائت وإنما يقال في الاستقبال (قول الشارح جاز بناؤه نحو) للشارح
في ك وفي قائلا وقوله فاعل صالح ظاهر في أنه على سبيل الجواز وأن الصفة يجوز أن لا تغير لاسم
الفاعل وإن قصد التجدد فيكون قوله تعالى على هذا خطابا لنبية ﷺ إنك ميت وإنهم ميتون
على مقتضى الظاهر ووفق الأصل اه ومقتضى قول التسهيل وإذا قصد استقبال المصوغة من
ثلاثي زدت إليه ما لم يقدر الوقوع الوجوب وعليه حمله بن العباس لأنه أتى بالشرط بلفظ إذا ولذلك
احتاج إلى قوله ما لم يقدر الوقوع استظهارا على الآية ونحوها ومعناه أنه يجب تحويل الصفة
المشبهة إلى فاعل عند قصد الحدوث إلا إذا قدر ما يقع في المستقبل واقعا منقطعاً ماضيا بقوله تعالى
لنبية إنك ميت وإنهم ميتون ومعناه وإنهم في غدد الأموات فلا محالة تصيرون إليه وللقطوع بوقوعه
واقع فسلي نبية ﷺ عن أذهام بالموت وخوفهم به ليكونوا على حذر وإشفاق منه وما بعده
(قوله ومثله قول الشاعر وما أنا من رزء الخ) قائله أشجع السلي أو البراء الفقهسي يرثي عمرو
ابن سعيد الباهلي وقوله: مضى ابن سعيد حين لم يبق مغرب * ولا مشرق إلا له فيه ماح

وما كنت أدري ما فواصل كفنه * على الناس حتى غيبت الصفايح

وبعده : كأن لم يمت حتى سواك ولم تقم * على أحد إلا عليك النوائح

قول الناظم (وزن المضارع) قدره الشارح على أنه منصوب على إسقاط الخافض فيه أنه موقوف
على السماع فالصواب أنه مفعول مجيء مضمن معنى أقصد وباسم متعلقه وبأوه ظرفية أي واقصد وزن
المضارع في تحقيق اسم فاعل كذا ولو أبدل وزن بلفظ لكان أجود اذهو اللقصود الوزن لا يلزم أن
يكون بلفظه وجزوفه (قول الشارح ميم مضمومة) وشذ كسرهما اتباعا لحركة ما بعدها في نحو معين
ومبين من أعان وأبان (قوله إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع) أي ومكسور في اسم الفاعل فلم يكن بناء
اسم الفاعل منه على وزن مضارعه فكان من حقه أن يزيد مع كسر متلا لاخير مطلقا كافي الخلاصة
وفيه أن القيد مأخوذ من مفهوم قوله وأن ما قبل آخره الخ والحاصل أنه لا بد من كسر ما قبل الآخر في
اسم الفاعل مطلقا وشذ ضم اتباعا لحركة اليم في متن من أن تن تغيرت رايحه (قوله كالحصن) بفتح الصاد
اسم فاعل من أحسن الرجل إذا عف عن المحارم والقياس الكسر زاد في ك تبعاً للجوهري في الصحاح
وابن دريد في الجمهرة مسهب من أسهب في كلامه بالمهملة إذا بسط عبارته وملفج من ألْفج في كلامه إذا
أملس وذكر في القاموس مهتر من أهتر وذكر ثعلب بجرشة من أجرشت الأبل سميت وذكر في
المصباح معم ونحول من اعم الرجل واخول إذا كثرت أعمامه وأخواله وذكر أبو زيد موقرة من
أوقرت النخلة إذا كثرت حملها وذكر اللكلاقي ملقحة من ألقت الناقة ضرب فيها الفحل فحملت .
وذكر ابن القطاع في كتابه الأبنية مسهم بالميم آخراً من أسهم إذا أكثر فجمعوا الألفاظ الواردة على
خلاف القياس عشرة على وأبو حيان وتلميذه القيومي في مواضع من المصباح قد حكوا حكيا في جملها
الكسر على القياس وقرئ قوله تعالى والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الدين أو تو الكتاب من
قبلكم بالوجهين وكلام القاموس صريح أن مسهب بالياء يقال بكسر الهاء كما يقال بفتحها من غير تفرقة
وهو مخالف لما نص عليه الجوهري في الصحاح وابن قتيبة في أدب الكتاب والزبيدي في مختصر العين
وابن الاعرابي في نوادره وابن السكيت في كتاب التوسعة وغيرهم من أنه إنما يقال بفتح الهاء على خلاف

الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه رباعيا كان كيكرم أو خماسيا كينطلق أو سداسيا كيستخرج لكن يجعل في مكان حرف القياس
المضارعة ميم مضمومة فتقول هو مكرم ومنطلق ومستخرج وقد نهت في الشرح على أنه يرد عليه ما في أوله التاء الزائدة كتدحرج
إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع وعلى غير ذلك كالحصن

والعاشب ثم استطرد بذكر اسم المفعول من غير الثلاثي فقال (وإن ما قبل آخره * فتحت صار اسم مفعول) أي وإذا فتحت غير الثلاثي صار اسم مفعول منه كالمكرم والمنطلق به والمستخرج فلا فرق بين اسم الفاعل واسم للمفعول منه إلا بكسر ما قبل آخر اسم الفاعل وفتح ما قبل آخر اسم المفعول وقد نهت على أن لفظهما

(٤٧)

وفي المضعف كالمضطر فتقدر الكسرة والفتحة ثم أشار إلى بناء اسم المفعول من الثلاثي فقال (وقد حصلنا * من ذي الثلاثة بالمفعول مترنا) أي وقد حصل بناء اسم المفعول من الثلاثي مترنا على وزن مفعول كضروب ومفروح به ومشروب وهذا هو الوزن للقياسي ولا فرق بين الصحيح منه والمعتل إلا أن المعتل يتغير وزنه كالقول والمبيع والمدعو والمرمى ويتم يصحون معتل العين بالياء فيقولون مبيوع ومكيول ونحو طم أشار إلى غير المقيس بقوله (وما أتى كفعيل فهو قد عدلا * به عن الأصل)

أي وما أتى من أبنية اسم المفعول الثلاثي على فعيل فهو معدول به عن الأصل القياسي نحو كحل طرفه فهو كحيل وقتله فهو قتيل وذلك كثير في كلامهم . ثم أوزان وردت بقلة أشار إليها بقوله (واستغنوا بنحو نجا * والنقض عن وزن مفعول) أي أنهم ربما استغنوا عن وزن مفعول بوزن فعل محركا أو بوزن فعل بكسر الفاء وسكون

القياس ولا يقال بكسر ها وفتح أبو على البغدادي فقال جسا نقله عنه ابن بري في حواشي الصحاح رجل مسهب بالفتح إذا كثرت الكلام في الخطأ فان كان ذلك في الصواب فهو مسهب بالكسر لا غير واعتمده هذه التفرقة الأعم في جوابه للمعتمد بن عباد حين سأله عنه ونقله أبو عبيدة عن الأصمعي انظر حواشي القاموس (قوله والعاشب) أي اسم الفاعل من أعشب والقياس معشب قول الناظم (وإن ما قبل آخره) هذا هو الأصل وربما استغنوا بغيره نحو أحبه الله فهو محبوب وأسعد الله فهو مسعود استغنوا بمحب وممسود (قوله كالقول والمبيع) أصله مقول ومبيوع فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان عين الكلمة وواو مفعول الزائدة فحذف أحدها وهل هو الزائد لزيادة وقربه من الطرف أو الأصل لأن الزائد زيد لمعنى يفوت بحذفه ولأن الساكنين إذا التقيتا من كلمة حذف الأول قولاً سيويو والخليل مع الأخفش ورجح في التصريح الأول بأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني وقلب الضمة كسرة قياسهم وزيد في ذوات الياء على التغيير السابق أنه لما حذف واو على رأي سيويو بقي مبيع ياء ساكنة اثر ضمة فجعلت الضمة كسرة لنصح الياء وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذف ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الياء وذوات الواو (قوله يصحون معتل العين بالياء الخ) ميم التصحيح أيضا في معتل العين بالواو ولكنه نادر قال في الخلاصة... ونندر. تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتر. قول الناظم (فهو قد عدلا . به عن الأصل) العدل على قسمين عدل على سبيل الاستغناء بالمعدول إليه عن المعدول عنه وهو الثابت هنا فأتين فعل بمعنى مفعول كاتيان أحد المترادفين المستقل الوضع مكان الآخر والاصالة والفرعية فيه إنما هي باعتبار كثرة مفعول وقلة فعل وعدل على سبيل التفريع كثني وثلاث الواجب لمنع الصرف وليس بمراد هنا (قول الشارح وذلك كثير في كلامهم الخ) ومع كثرة لا يقاس عليه قال في الخلاصة :

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل

قول الناظم (واستغنوا الخ) لما كانت نيابة فعيل عنه أكثر من نيابة أخويه فصلهما عنه في التعبير (قول الشارح بمعنى المذبح) ظاهر كلام الجوهري في الصحاح والمجدي القاموس أنه اسم لما يذبح قبل أن يذبح قال الجوهري الذبح بالكسر ما يذبح وقال تعالى وفديناه بذي عظيم والذبيح الذبوح اه فلم يفسر الذبح بما ذبح أو بالذبوح كما فسره الذبيح قول الناظم (وما عملا) لما لم يكن فعيل وما ذكر معه مقيسا وكان نائباً والنائب عن الشيء غيره كان معنى الصفة طارئا عليه فلم يعمل لأن حق الاسم من حيث هو اسم أن لا يعمل شيئا لكنه عمل المصدر عمل فعله لكونه أصلا وعمل اسم الفاعل عمل لمشابهة له معنى ولفظا وعمل اسم المفعول عمله أيضا لمشابهة له أيضا فيها وان كانت المشابهة في مفعول تقديرية وهذه الالفاظ ان كانت صفات وهو الظاهر لم يشابه الفعل لالفاظ ولا تقدير وإن كانت مصادر فهي لا تعمل بحق الأصل لخروجهاء عنه ولا بحق الفرع لعدم المشابهة (قول الشارح فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه) هذا صريح في نفي العمل عن الجميع وهو مذهب الجمهور وعليه فجملة وما عملا حال عطف على فعيل والألف للاشباع أي وما عمل ما ذكر من فعيل وما معه ثم النفي عنها عملا في الظاهر كما في هذه الأمثلة أما العمل في الضمير فكل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير وإن كان اسما جامدا قالوا مررت بقاع عرفج كله فأكدوا بكل ضمير عرفج المائد على قاع وهو اسم جامد فهو شجر

العين فالأول كالنقص بمعنى القنوص والنقض بمعنى البناء المنقوض ومثله النجا بالجيم بمعنى النجو ويقال نجوت الجلد عن الشاة بمعنى سلخته فهو منجو ونجاو الثاني كالذبح بمعنى للذبوح والطحن بمعنى المطحون والنسي بمعنى المنسي ومنه وكنت نسيا منسيا . ثم أشار بقوله (وما عملا) بل إن ما أتى مما كان نائباً عن اسم مفعول فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط لا في العمل فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه وقصص صيده وقصص بناؤه وذبح كبشه كما تقول مقتول أبوه ومقنوص صيده ومنقوض بناؤه ومذبح كبشه وقد ترشد مغايرته بين فعيل وما بعده

إلى جواز في فعل لكثرته دون النجى والنسى وهو مذهب جماعة **باب أبنية المصادر** أى من الثلاث وغيره وكل منهما على قسمين قياسي وسماعي وقد بدأ بمصادر الثلاثي مجمله ثم بين القياسي منها ثم عقد فصلا لمصادر غير الثلاثي فامامصدر الثلاثي مجمله فقد أشار إليها بقوله : (وللمصادر أوزان أبنيتها * فللثلاثي ما أبدية منتخلة) أى غفارا لها واتخاذ الشيء اختياره ثم المصدر السماعي أما محرك العين أو ساكنها وبدأ بساكنها مجردا أو مزيدا في آخره تاء التأنيث أو الألف المقصورة أو الألف والنون فقال (٤٨) (فعل وفعل أو بناء مؤنث أو الألف المقصورة

متصلا * فعلان فعلان فعلان)

(قوله إلى جواز في فعل لكثرته الخ) أى وعليه فجملة وما عملا حال من نجا وما عطف عليه والألف للاتين أى وما عمل فعل وفعل بخلاف فعل فقد عمل **تنبيه** قد يستغنى بفعل أيضا عن اسم مفعول الرباعي نحو أعقدت العسل فهو عقيد أى معقد .

أى فيها فعل بفتح الفاء وسكون العين وسيأتى أنه

مقيس المعدي كضرب ضربا

وقتل قتلا ومنع منعا وفهم

فهما ولهم لهما وسمع سمعا .

ومنها فعل بكسر الفاء وهو

سماعي كفسق فسقا وعلم

علما وحلم حلما . ومنها

فعل بضم الفاء وهو سماعي

كشكر شكرًا وحزن حزنًا

وقرب قربا . ومنها فعلة

بفتح الفاء وهو سماعي إلا

في المرة كتاب توبة ورغب

رغبة وبهج بهجة . ومنها

فعلة بكسر الفاء وهو سماعي

إلا في الهيئة كندش النضالة

نشدة وأحن عليه إحنة

أى حقد . ومنها فعلة بضم

الفاء وهو سماعي إلا في

الألوان كقدر عليه قدرة

وكدر لونه كدرة وحررم

حرمة . ومنها فعلى بفتح

الفاء وهو سماعي كدعاه

دعوى واتفق الله تقوى .

ومنها فعلى بكسر الفاء

كذكر الله ذكرى . ومنها

باب أبنية المصادر

المصدر كما في التسهيل اسم دال بالاصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعولاه وذلك كحسن حسنا وخطا وخطا وموتاه وزهى زهوا وقيد الدلالة بالاصالة لاخراج اسم المصدر لكون دلالة على الحدث بواسطة دلالة على المصدر الدال على الحدث فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وتيل اسم المصدر اسم للعين أيضا لاللفظ المصدر وهو الظاهر لان المحكوم عليه بالاجاب الموضوع في قول عائشة من قبله الرجل امرأته الموضوع وهو مسمى التقبيل لاللفظ ولوم من حيث دلالة على مسماه (قول الشارح مختارا لها) هذا على أن منتخلا بكسر الخاء اسم فاعل حال من فاعله أى يصح أن يكون مفتوحا على أنه اسم مفعول حال من مفعوله أى حال كونها منخولة ومختارة وقد انتهت مصادر الثلاثي إلى ما بناهز المائة أو يزيد عليها اختار الناظم منها تسعة وأربعين وقول الناظم (متصلا) معطوف على حال مقدرة أى في حال كون الكل مجردا أو متصلا (قوله واتفق) هكذا فإما أن ينامن النسخ ونحوه في نى ويجمع أنه خماسي ولعله تقي كنعب (قوله ليانا) أى مطلق نص عليه سيوي في كتابه وانشدوا عليه قول زياد الغزفي رؤية :

قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس واليانا

وكذا لوى أمره على ليا وليا ناطواه كافي القاموس وعدم ذكره في القاموس الفتح في ليانا معنى الطل عجيب مع شهرته وكثرة دورانه قاله محشية (قوله شنانا) أى بسكون النون وبه قرى قوله تعالى ولا يجر منكم شأن قوم (قوله أى أبغضه) نحوه في القاموس وأطبق للفسرون على تفسيره بشدة البغض لا مطلق البغض قاله محشية وفي دعوى الإطباق نظر (قوله لم يوجد غير هذين الثلاثين) زاد في القاموس زيدان من مصادر زاد وخشيان من مصادر خشى واعترضه محشية بأنها غير معروفة في الدواوين اللغوية وفيه ان الناقل أمين فلهذا أطلع على ما لم يطلع عليه غيره ومن حفظ حجة على أن خشيانا قد ذكره ابن مالك في بيت جمع فيه أغلب مصادر خشى وهو

خشيت خشيا وخشاة وخشية * وخشية وخشاة ثم خشيانا

(قوله كطلب طلبا) أى بالفتح في الماضي والمصدر ولم يرد من ذلك الاستة أحرف كما في الزهر للسيوطي وهى طلب ورقص وطرد وحلب بالحاء للهجمة ورفض وجلب بالجيم وبني عليه غلبه في لغة التحريك قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وزاد في القاموس حربه حربا وليس في الكلام فعل يفعل فعلا بفتح العين في الثلاثة إلا مسحر يسحر سحرا ذكره في الزهر ولم يذكر في القاموس له مصدرا فتمقتضاه أنه على القياس انظر اضاءة الأدموس لأبي العباس سيدي أحمد بن عبدالعزيز الهلالي (قوله وكرم كرما) منه قول الشاعر .

فعلى بضم الفاء كرجع إليه رجمي أى رجوعا وبئس يؤسى أى ساءت ماله وقرب منه قرى وزلف أى قرب . ومنها فعلان عودوا بفتح الفاء كلواه بدينه ليانا أى مطلقه وشناه شنانا أى أبغضه وهو سماعي قليل في كلامهم حتى قيل لم يوجد غير هذين الثلاثين . ومنها فعلان بكسر الفاء وهو سماعي كحرمه حرمانا ونسيه نسيانا . ومنها فعلان بضم الفاء وهو سماعي كخفرله خفرا وكثر الشيء كثرانا فهذه اثناعشر وزنا كلها بسكون العين . وأما محرك العين فلما لم تنضب أوزانه ذكره كيفما اتفق له فقال (ونحو جلا * رضى هدى) أى وأما محرك العين بالفتح مع اختلاف حركة فائه فيها فعل محركا وسيأتى أنه مقيس فعل اللازم المكسور كفرح فرحا وسماعي في غيره كطلب طلبا وكرم كرما وجلى رأسه جلاء بالجيم أى انحسر شعر مقدم رأسه ومنها فعن كنعب وهو سماعي كرضى رضى

وسمن سمناً وصغر صغراً . ومنها فعل كصرد وهو مماعى ولم يرد إلا معتل اللام كهدهى وسرى (وصلاح) أى ومنها أفعال بفتح الفاء وهو مماعى كصلاح وخرب خراباً (ثم زد فعلاً * مجرداً وبالتأنيث) أى ومنها فعل ككتف وهو مماعى ككذب كذباً وضحك ضحكاً . ومنها فعلة كوزن ما قبله مؤنثاً وهو مماعى كسرق سرقة وسهك بالسبن المهيطة سهكة بدت منه رائحة كرائحة السمك واللحم الخنز (ثم فعلاً * له وبالقصر) أى ومنها فعلة بفتح الفاء وسيأتى أنه مقيس فى فعل المضموم كشجع شجاعة وسماعى فى غيره كرجع رجاحة وفطن فطانة . ومنها فعلة محركة وهو المراد بقوله وبالقصر أى بحذف حرف اللد الذى هو الألف وإذا حذفت الألف من فعلة صارت فعلة وهو مماعى كغلبه غلبة ولجب القوم لجابة بالجيم والباء الموحدة إذا علمت أصواتهم ومثله عجل محجلة (والفعلاء قد قبلوا) أى ومنها أفعال بفتح الفاء وسكون العين وهو مماعى كغبر غباء أى رغبة ووقع فى هلكاء أى فى هلاك (ع ٩) (فعلة وفعالة وجىء بهما * مجردين من التاء) أى ومنها أفعال بكسر الفاء

وسىأتى أنه مقيس لحرفه أو ولاية كتنجر تجارة وأمر إمارة : ومنها أفعال بضم الفاء وهو مماعى كدعب دعاية بالمهملتين أى مزاحاً ومنها أفعال بكسر الفاء وسيأتى أنه مقيس لى فرار أو كقرار كشر دشراد أو أبى إباء وسماعى لغيره كنفست المرأة نفاساً وأيس منه إياس . ومنها أفعال بضم الفاء وسيأتى أنه مقيس للداء للمض كسعل سعالاً وكذلك الصوت كصرخ صراخاً وسماعى فى غيرها كسهد سهاد أى سهر سهرًا وهما المرادان بقوله مجردين من التاء (والفعل صلاً * ثم الفعل وبالتأنيث) أى ومنها أفعال بضم الفاء وسيأتى أنه مقيس لغير المعدي من فعل المفتوح كقعد قعوداً وسماعى فى غيره كلذب الطين لزوباً أى لصق فهو لازب وصعد

عودوا لما كنتم عليه من الوفاً كرماً فأنى ذلك الحل الوفى
(قوله وسمن) هو من باب تعب وفى لغة هو من باب قرب (قوله كهدهى) لم يرد من ذلك إلا أربعة هدى وتقى وسرى ويكى وما عدا ذلك كله جمع قاله جماعة وقد يقال بكاء بالمندظر إلى كونه دالاً على الصوت كالرغاء واجتماعى قول حسان : بكت عيني وحق لها بكاء وما يبنى البكاء ولا العويل قول النازم (والفعلاء قد قبلوا) هذا من الساكن فالصواب ذكره فيما تقدم (قول الشارح دعابة) الذى فى الصباح الدعاية بضم اسم لما يستعمل من ذلك أى المزاح قول النازم (وبالتأنيث) مبتدأ وخبر وفى بعض النسخ دين بالياء مفعول بمقدر أى اذكر دين بالتاء (قول الشارح ومنها أفعال) هذا جرى على مذهب الكوفيين وإن بينونة على وزن فعولة بضم الفاء ثم تحت لتسلم الياء فى اليائى استخفافاً وحمل الواوى عليه لأنه لا داعية إلى هذا الفتح لأن قياس مثله أن تفرضته وتقلب الياء واواً إذا كان يأتى العين كما إذا بنيت من الكيل وزن قفد وجندب وقال البصريون وسيؤويه أنها على وزن فيعولة التزم حذف عنها تخفيفاً والبيان من أسماء الأضداد كما فى القاموس يستعمل فى الوصل والافتراق وما أحسن قول القائل وقد جمع بينهما فى المصدر :
وكنا على بين ففرق شملنا فأعقبه البين الذى شئت الشمل
فياحبا ضدان واللفظ واحد قلله لفظاً ما أمر وما أحلا
(قوله حتى قيل أنه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا) قاله أبو عمرو بن العلاء ونقله الجوهري والذى ذكره سيويه فى كتابه وتعلب فى كتاب الفصيح ونحوه لابن عصفور فى القرب ان السموع من ذلك خمسة القبول والولوع والظهور والوضوء والوقود واقتصر فى القاموس فى الولوع والظهور على الفتح مصدراً وحكى فى القبول والوضوء الفتح والضم وأما الوقود واقتصر على أنه بالضم مصدراً وبالفتح الخطب وحكى أبو عبيدة الولوع بالعين المعجمة من ولغ الكلب وقرأ مجاهد النسو بمعنى التأخير وقرأ عبد الرحمن السلمي فى الصفات دحوراً بالفتح وجوز كونه مصدراً وذكر فى القاموس اللغوب مصدراً لغب إذا لعب والهوى بالفتح مصدر هوى كرمى إذا سقط قاله عشى القاموس باختصار وإلى الحصة الأولى أشار أبو العباس الهلالي بقوله :
وكل مصدر أتى على فعل فضمه سوى الولوع والقبول
كذا الظهور والوضوء والوقود والضم فى الأخير أولى ياودود

(٧ بحرق) ضعوداً . ومنها الفعل وسيأتى أنه قد كثر فى الصوت كسهل سهلاً وفى السير أيضاً كذمل البعير ذميلاً أى أسرع . ومنها أفعال بضم الفاء وسيأتى أنه مقيس لفعل بالضم كالسهولة . ومنها أفعال بضم الفاء وسيأتى أنه مقيس لما دل على تقلب وقد أهمل النازم فلم يذكره فى المقيس كحال يحول جولاناً . ومنها أفعال بفتح الفاء وهو مماعى كبان بينونة وصار صيرة . ومنها فعل بضمين وهو مماعى كشغله شغلاً وسحق الطريق سحقاً أى بعدو كذا عمق البئر عمقاً (وفعلل وفعولة مع فعالية . كذا فعلية فعلة فعلاً) أى ومنها أفعال بضم الفاء مع ضم ثالثه وفتحه وهو مماعى كساد قومه سودداً وسودداً أيضاً . ومنها أفعال بفتح الفاء وهو قليل حتى قيل أنه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا . ومنها فعالية بفتح الفاء مخففاً وهو مماعى نحو على الأمر علانية ظهر وكرهه كراهية ورفع عينه رفاهية اتسع

ومنها فعيلية بضم الفاء مخففا نحو ولدت المرأة وليدية أى ولادة . ومنها فعلة بضمعين مشددا نحو غلبه غلبة بالتحريك . ومنها فعلى محركا نحو جرت الناقة جزى بالجيم والزاي بمعنى أسرعت وكذا صرطت مرطى (مع فعلوت فعلى مع فعلنية * كذا فعولية والفتح قد قلنا) أى ومنها فعلوت محركا نحو رغب رغبوتا ورحم رحموتا وملكت ملكوتا أى رغبة ورحمة وملكا . ومنها فعلى بضمعين مشددا نحو غلبه غلبى أى غلبة . ومنها فعلنية بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر التون محققا كرفه عيشه رفهنية اتسع وسجف رأسه سجفنية أى حلقه . ومنها الفعولية بضم الفاء وفتحها وكسر اللام ثمياء مشددة نحو خصه بالأمر خصوصية فهذه اثنان وأربعون وزنا غير المصادر اليمية . وأما اليمية فأشار إليها بقوله (ومفعول مفعول وبنا التثنية فيها وضم قلما حملا) أى ومنها للفعل بفتح الليم مع اختلاف حركة عينه من فتح وكسر (٥٠) وضم مذكرا أو مؤنثا فتصير ستة أوزان . الأول مفعول بفتح الليم وسياق فى باب للفعل

انه مقيس فى كل فعل ثلاثى مطلقا سوى ما فاؤه واو نحو كرم مكرما وفرح مفرحا وخرج مخرجا وذهب مذهبيا وسياق حصر ما شذ منه . الثانى مفعول بكسر العين وسياق انه مقيس فى فاؤه واو كعدم وعدا . الثالث مفعول بضم العين كهلك مهلكا وهو صماعى قليل فى كلامهم ولهذا قال وضم قلما حملا أى قل ما نقل عنهم . الرابع المفعلة بفتح العين وهو مقيس فى المفعول بالفتح ومقيس فيه كرضى مرضاة . الخامس المفعلة بكسرها وهو مقيس فى المفعول بالكسر ومقيس فيه كالوعدة . السادس المفعلة بضم العين وهو قليل كقدر مقدرة ثم أشار إلى المقيس منها بقوله (فعل مقيس المعدي) أى قياس المصدر من الفعل الثلاثى المعدي فعل بفتح الفاء ساكن العين وشمل ذلك المعدي من فعل المفتوح

وذيلته بقولى : هذا الذى يعزى إلى الامام واستدرك الولوغ بالاعجام ثم النشور واللغوب والذخور كذا الهوى نلت أعظم الأجور (قوله ومنها فعيلية بضم الفاء وفتح العين الخ) فى البرماوى بفتح الفاء وكسر العين وتشديد الياء كولدت المرأة وليدية اه فيكون فيها الضبطان ومن ثم قال بعضهم :

كذا الفعيلية والفعل * م فاء الفعيلية فافتحها وضم

(قوله وسجف رأسه) ذكر فى الكبير انه بالخاء المهملة ونحوه فى القاموس وقال فى انه بالجيم (قوله سجفنية) هذا صريح فى كونه مصدران الثلاثى وجعله سيويوه من الرباعى قال فى والناس على خلافه وقال فى القاموس رجل سجفنية كبلنية للحولى الرأس فجعله وصفا لمصدرا قول الناظم (ومفعول مفعول الخ) هذه الأوزان مصادر ميمية عند سيويوه وأسماء مصادر عند ابن الحاج فى قوانين المصادر ورجه أبو حيان وقوله وبنا متعلق بحال معطوف على حال مقدرة أى مجردات ومتصلات بنا وقوله (فعل مقيس المعدي) الاصح فى معنى القياس فى باب المصدر انه إذا ورد فعل ولم يدر كيف تكلمت العرب بمصدره نأنا ناسلك باب المطردا ما ماسع منه فلا يتعدى إلى غيره وقال الفراء يجوز استعمال القياس وان ورد السماع بخلافه وضعف بأنه قياس فى مورد النص (قول الشارح كضربه ضربا) هذا مثال للصحيح منه وكرده للمضاعف وكأكله كلاله هموز ووعده وعدا للمعتل بالفاء وباعه يبعالمعتل العين ورماه رميالمعتل اللام (قوله وفهمه فيها) هذا مثال للصحيح منه وكسه مسأ للمضاعف وأمن أمنا للمهموز ووطئه وطأ لمعتل الفاء وخاف خوفالمعتل العين وفى فىالمعتل اللام (قوله فنحو شكره) الصواب تأخيرهم مع ما بعده إلى قوله وما سوى ذلك مسموع (قوله وقيد فى التسهيل) هذا القيد إنما هو فى غير المضعف أما المضعف فيكثر فعل فى المتعدي منه مطلقا كعضت عضا وشمت شما على انه ليس بالازم كما قال ابن هشام فى الحواشى فقد قالوا فهمه فهما ولهذا أطلقه سيويوه والأخفش (قوله بالقلم) أى أعم من أن يكون من عمل اللسان باللسان أولا (قوله كنتم) أى كتب فى لغة إذا عتبه وافصح فيه انه من باب ضرب قال تعالى وماتنم منا أى تظن فينا وتقدم وقوله ولقى التثيل به غير ظاهر لأنه ليس من عمل القلم قال فى المصباح لعنته ألقه من باب تعب لعقا مثل فلس أكلته بأصبع قول الناظم (والفعل لغيره) ظاهره ان فعولا لا ينقاس فيه ولو كان معتل العين واستثناء ابن الحاجب كراهية اجتماع الياء والواو مع الضم والغالب فيه فعال كصيام أو فعال كرواج أو فعالة كنيابة أو غيرها كثير ومن غير الغالب ثابت الشمس غيوبا وآب أبوبا (قول الشارح فنحو خطب) الصواب

والسكور وهو كذلك كضربه ضربا وفهمه فهما فنحو شكره شكرا وطلبه طلبا وكتبه كتابة شاذ وكذلك ركه تأخيره ركوبا وصحبه محبة وقربه قربانا بالكسر وشهده شهودا وحقره حقارة أى استحققره وحذره حذرا ولبسه لبسا بالضم وحفظه حفظا بالكسر ولزمه لزوما وضمه ضمنا وكرهه كراهية شاذ وقيد فى التسهيل فعل السكور بأن يدل على عمل بالقلم وكلم وقضم ولقى ولحس ووسط (والفعل لغيره) أى والفعل بضم الفاء مقيس لغير المعدي وشمل ذلك اللازم من فعل المفتوح والسكور والمضموم وليس كذلك بل مراده اللازم من فعل المفتوح فقط كقعد قعدا وقت قنوتا وسكت سكوتا بدليل افراده فعل المضموم واللازم من فعل السكور بالتد كركا سياق فى نحو خطب خطبة وثبت ثباتا وصمت صمتا وغير ذلك شاذ . ثم ان اطراد الفعل أيضا فى اللازم من فعل بالفتح مشروط بشرط منها أن لا يكون فعل صوت ولهذا قال (سوى فعل صوت ذا الفعال جلا) أى فإن كان فعل صوت من أى حيوان كان

قياسه الفعل بالضم كصرخ صراخا ونبح نباحا ورغا البعير رغاء والاشارة بهذا إلى فعل الصوت وهو مبتدا وجلا بالجم خبره والفعل مفعول به مقدم أي وفعل الصوت جلا الفعل مصدر له أي أظهره ويكثر أيضا مجيء فعل الصوت على فاعل كإسياني وكذا قياس فعل الداء الفعل كإسياني . ومن شروط اطراد القول في اللازم من فعل المفتوح أن لا يدل على فرار أو كفرار كإسياني ولا على حرفة أو ولاية كإسياني ولا على سير ولا قلب كإسند كره ولو قدم ذكر ذلك هنا لكان أولى وأما مصدر اللازم من فعل المكسور فأشار إليه بقوله (وما على فعل استحق مصدره) * إن لم يكن ذاتا عدكونه فعلا أي وما كان من الثلاثي على فعل بالكسر قياس مصدره إن لم يكن معننى بل لازم مفعول محركا كفرح فرحا وظمى ظمأ وعجب عجبافنحور غبر غبة وعلم علما ولبث لبثا وسعد سعادة ونشط نشاطا وغير ذلك شاذ وأطلق الناظم في ذلك وهو مشروط بالأيدي على لون في الأثر إذ قياس الألوان فعلة بالضم كالحمرة والصفرة والخضرة وأما مصدر فعل بالضم (٥١) فأشار إليه بقوله (وقس فعالة أو فوعلة لفعاليات

كالشجاعة والجاري على سبيلها) أي وقس فعالة بالفتح وفوعلة بالضم مصدر الفعل بالضم كشجع شجاعة وصلب صلابه وخنس خنس وخبس وخبس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه أن فعالة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فاعل كشجع شجاعة فهو وشجيع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل إذ لم يقولوا صولة أو صليب واجتمع المصدران في صمخ والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فاعل (قوله على أن المقيس الفعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام وذكر في ك منه ما ينفي على ثلاثين مادة قول الناظم (وما سوى الخ) كان من حقه أن يتمم الكلام على المقيس ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ما سوى ما سبق سماعى سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو للشار إليه بقوله وقد كثر الفاعل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى أن مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالسماع وليس فيه مقيس أصلا وإن كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر الفاعل الخ) حمل هذا الشارح كغيره من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله أن من أفعال الأصوات قولهم قممت الظبية بقاما وضجت الثعلب ضباحا وينفرد فاعل في نحو صهل الفرس صهلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوتت أزازا وأززا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخيير فهما من غير اعتبار كثرة الواجد منهما وإن كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وإن كان معنى الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويبتل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأمله الناظم) يعنى هنا وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وفعل. سير (قوله وز كمز كما) في التمثيل به نظرا لأن الكلام في اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن ز كم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

تأخيره إلى قوله وما سوى ذلك مسموع قوله (والجاري) بالراء اسم فاعل من جرى نعت لمقدر أي والنصدر الجاري وفي بعض النسخ الجائي بالهمزة (قول الشارح وصلب صلابه وسمح سماحة) يقال صلب الشيء بالضم صلابه اشتد وقوى والوصف منه صلب بسكون اللام وسمح سماحة وسمحوه فهو سمح يفتح فكسر وخنس فهو وخنس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه أن فعالة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فاعل كشجع شجاعة فهو وشجيع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل إذ لم يقولوا صولة أو صليب واجتمع المصدران في صمخ والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فاعل (قوله على أن المقيس الفعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام وذكر في ك منه ما ينفي على ثلاثين مادة قول الناظم (وما سوى الخ) كان من حقه أن يتمم الكلام على المقيس ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ما سوى ما سبق سماعى سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو للشار إليه بقوله وقد كثر الفاعل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى أن مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالسماع وليس فيه مقيس أصلا وإن كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر الفاعل الخ) حمل هذا الشارح كغيره من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله أن من أفعال الأصوات قولهم قممت الظبية بقاما وضجت الثعلب ضباحا وينفرد فاعل في نحو صهل الفرس صهلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوتت أزازا وأززا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخيير فهما من غير اعتبار كثرة الواجد منهما وإن كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وإن كان معنى الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويبتل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأمله الناظم) يعنى هنا وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وفعل. سير (قوله وز كمز كما) في التمثيل به نظرا لأن الكلام في اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن ز كم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

وفعال كصرخ صراخا وفعل محركا كفرح فرحا وفعالة بالفتح كشجع شجاعة وفوعلة بالضم كسهل سهولة فهذه ستة قد ذكرها وإثنان هما الفعل والفعل كإسند كره ولو قدم ذكر ذلك هنا لكان أولى وأما مصدر اللازم من فعل المكسور فأشار إليه بقوله (وما على فعل استحق مصدره) * إن لم يكن ذاتا عدكونه فعلا أي وما كان من الثلاثي على فعل بالكسر قياس مصدره إن لم يكن معننى بل لازم مفعول محركا كفرح فرحا وظمى ظمأ وعجب عجبافنحور غبر غبة وعلم علما ولبث لبثا وسعد سعادة ونشط نشاطا وغير ذلك شاذ وأطلق الناظم في ذلك وهو مشروط بالأيدي على لون في الأثر إذ قياس الألوان فعلة بالضم كالحمرة والصفرة والخضرة وأما مصدر فعل بالضم (٥١) فأشار إليه بقوله (وقس فعالة أو فوعلة لفعاليات كالشجاعة والجاري على سبيلها) أي وقس فعالة بالفتح وفوعلة بالضم مصدر الفعل بالضم كشجع شجاعة وصلب صلابه وخنس خنس وخبس وخبس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه أن فعالة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فاعل كشجع شجاعة فهو وشجيع وفعيلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو سهل إذ لم يقولوا صولة أو صليب واجتمع المصدران في صمخ والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فاعل (قوله على أن المقيس الفعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا ينقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعالة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام وذكر في ك منه ما ينفي على ثلاثين مادة قول الناظم (وما سوى الخ) كان من حقه أن يتمم الكلام على المقيس ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ما سوى ما سبق سماعى سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو للشار إليه بقوله وقد كثر الفاعل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى أن مصادر الثلاثي كلها إنما تعرف بالسماع وليس فيه مقيس أصلا وإن كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر الفاعل الخ) حمل هذا الشارح كغيره من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله أن من أفعال الأصوات قولهم قممت الظبية بقاما وضجت الثعلب ضباحا وينفرد فاعل في نحو صهل الفرس صهلا وضجر الصرد ضجيرا ويشتركان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوتت أزازا وأززا فان كان معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخيير فهما من غير اعتبار كثرة الواجد منهما وإن كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وإن كان معنى الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى السماع ويبتل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأمله الناظم) يعنى هنا وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وفعل. سير (قوله وز كمز كما) في التمثيل به نظرا لأن الكلام في اللازم وهذا متعد بدليل مزكوم على أن ز كم من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

كلاياء والامتناع فان كان كذلك فصدره الفاعل بالكسر (٥٢) وقوله جلا بكسر الجيم أي ظهر ووضوح كشر دشر ادا وفر قرار اوا بقاء

خبر مقدم وجلا بكسر الجيم مقصورا مبتدأ مؤخر وبالفعال متعلقا وادعى البرماوى ان جلا بفتح الجيم وان فيه ابطاء مع ما قبله وفيه نظر ثم صرح الناظم ان القرار وشبهه معنيان لا يفتى أحدهما عن الآخر واقتصر في الخلاصة على ذكر الامتناع فقال: فأول لدى امتناع كأي. وشرحه شرا حقه على ظاهره وزعم ابن عصفور أن فعلا ينقاس في الهياج وما جرى مجراه كالنكاح وفي الأصوات كالصياح والتداء وفي انقضاء أو ان الشيء كالجداذ وهو الوقت الذي حال ان يحذفه النخل وليس في كلامهم وزن فعال بالكسر غير مصدر إلا ناقة تلاح أي سريعة وأما القفال لمرق في الدراع فجمعى نقله في اضاءة الادوموس (قوله كالا ياء) تمثيل للشبه (قوله والامتناع) عطف تفسيرا وبامتنع فسر الزعزعي والبيضاوى وأبو السعود وغيرهم من المفسرين أي من قوله تعالى إلا يلبس أي وفسره شراح الخلاصة بكروه واعتراضوا التمثيل به حيث دل كونه متعديا قول الناظم (والفعالة دع لحرفة أو ولاية) نقل المرادى والأزهري عن ابن عصفور ان فعالة مصدر مقيس في كل فعل ثلاثى دل على حرفة أو ولاية مفتوح العين كان أو مكسورا متعديا كان أو لازما والى هذه الكلية أشار في بنية الآمال فقال :

وكل مادل على حرفة أو * ولاية له الفعالة رأوا

من ذاك للحرفة خاط تجرا * وللولاية ولى وأمرأ

فدخل تحت عموم قوله كل مادل كونا ولذلك نوع الأمثلة والتعين حمل كلام الناظم عليه خلافا للشارح (قوله ككتب) يستعمل متعديا ولازما ومن اللازم ككتب القاضي بالفقه أي حكم بها (قوله ونسخ) التمثيل به غير ظاهر على ما شرح به اذ لا يستعمل الامتداعيا (قوله ومعنى قوله ولا تهلأ أي لا تنقص) أي أو لا تضعف عن الوصول الى ما قرره لك وتفزع من كثرة والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله وعندى) حاصله اننا لنسلم ان افعال الحصار محصورة في فعل الضموم اذ اراد بها السجاياء الثابتة ملازمة وذلك يكون في الثلاثى مطلقا قال في بنية الآمال :

والحقوا جميع مادل على * ما كان معنى ثابتا بفعلأ

فجاء مصدرا له الفعالة * نحو البراعة وكالجهال

(قوله على قلب) أي تحول وليس الراد به مطلق الحركة وإنما الراد به حركة مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز كالجلولان بدليل عدم شموله لضرب ومشى قاله الشيخ يس (قوله ثم لما انتهى الكلام) الأولى لما ان كان المصدر لا دلالة فيه على المرة ولا على الهيئة المخصوصة وإنما يدل على الحقيقة من حيث هي احتاج العرب الى وضع ما يدل على ذلك عند ارادته من الفعل الثلاثى قول الناظم (لمرة فعلة وفعله وضعوا . لهيئة الخ) وضعوا ماضيا عاملا في فعلة مفتوح الفاء ولمرة متعلقة وفعلة بكسر الفاء معطوف على مفتوحها وهيئة معطوف على لمرة وليس فيه العطف على معمولين لعاملين لوجود اللام فهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد كما تقول أعطيت زيدا عمامة وعمرا قميصا (قول الشارح نحو جلس جلسة وضرب ضربة) فيه اشعار بأن التاء الدالة على المرة الواحدة تدخل عن المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس كهذين المثالين وكقيام قومة وقعدة قعدة وكل أكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والحاصل الجميلة الثابتة كالظرافة والحسن والجليل والعلم والجهل فلا يقال منه ظرفة وحسنة كما نقله الشيخ يس في حواشى التصريح عن أبي حيان وقال ابن يعقوب في شرح الناظم سواء كان يعنى الثلاثى مكسورا أو مفتوحا فيقال شربت شربة وضربت ضربة وأما الضموم فلم يمتثلوا به فيما علمت ولا أخرجه عن استعمال المرة فيه والظاهر امتناعها لأن معناه طبعى يأبى الحدوث المناسب للمرة اه (قوله مشية الخلاء بالكسر الخ) راجع لجلسة ومشية وأما الخلاء فثلث الخاء وهى مشية فيها ثلث يصحبها كبر وعجب ولذلك كرهت في الشرع وفي الحديث من تعاطف في نفسه

والمراد بشبهه مادل على امتنع كأبى إباء ونفر نغارا وجمع جماعا. الثالث الفعالة بالكسر واليه أشار بقوله (فعالة) لحصال والفعالة دع * لحرفة أو ولاية ولا تهلأ أي أن شرط اطراد الفعول أيضا في فعل اللازم أن لا يكون لحرفة أو ولاية فان كان كذلك فقياس المصدر منه الفعالة بالكسر ككتب كتابا ونسخ نسخة ووزر وزارة ومعنى قوله ولا تهلأ أي لا تنقص وأما قوله فعالة لحصال فقال بدر الدين رحمه الله تعالى. الحاصل انما تبني من فعل المضموم نحو لطف لطا فتقدم ان مصدره يحى على فعالة وفعولة فقوله هنا فعالة لحصال إعادة محضة اه وعندى انه ليس باعادة محضة بل هو بيان لمعنى آخر أهم من الأول فانه ذكر أولأ أن فعل بالضم يحى مصدره لمقيس على فعالة وفعولة وأراد هنا أن يبين ان مصدر أفعاله الحاصل من أى فعل كان يصاغ على فعالة كظرف ظرافة من فعل بالضم ورجع عقله راجحة من فعل بالفتح وغبي غباوة من فعل بالكسر. الرابع الفعلان بالتحريك وقد أهمله الناظم هنا وهو مقيس لما دل على قلب كجال جولانا وحقق الظير خققانا. ثم لما انتهى الكلام على المصادر وذكر نوعا منها فقال

(لمرة فعلة وفعله وضعوا * لهيئة غالبا كمشية الخلاء) أى أنهم وضعوا للدلالة على المرة من مصدر الثلاثى الجرد فعلة بفتح الفاء وللدلالة واختال على الهيئة منه فعلة بكسر ها نحو جلس جلسة وضرب ضربة بالفتح أى واحدة ونحو هو حسن الجلسة وجلس جلسة ومشى مشية الخلاء بالكسر

دلالة على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من نحو قولهم لقيته لقاءه وأتيته إتيانه والقياس لقاءه وإتيانه بالفتح في المرة والكسر في الهيئة وقد ثبت في الشرح على أن شرط (٥٣) بناء المرة والهيئة أن يكون مقيسا فلا تقول نكحها نكحة ورجع

رجعة وأن لا يكون المصادف مبنية عليها كرحمة وحمية وأن لا يكون فيه تاء التأنيث مطلقا كالشجاعة والسهولة

فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي

وهو إما أن يكون رباعيا مجردا كفعّل أو من مزيد الثلاثي وزيادته إما بالتضعيف كفعّل أو الألف بين فائه وعينه كفاعل أو همزة القطع كأكرم أو خماسي مبدوء بهزة الوصل كأنطلق واقتدر أو بالتاء كتدحرج أو سداسي ولا يكون إلا مبدوءا بهزة الوصل فقط كاستخرج فهذه سبعة أنواع وبدأ بالمبدوء بهزة الوصل خماسيا أو سداسيا فقال (بكسر ثالث همز الوصل مصدره * ل حازره مع مدما الأخير تلا) أي أن بناء المصدر من كل فعل حاز همزة الوصل خماسيا كان كأنطلق أو سداسيا كاستخرج بكسر ثالثه كالطاء من انطلق والتاء من استخرج مع مد الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير وهو اللام مثلا من انطلق والراء من استخرج والمراد بـهـ إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف فيصير انطلاقا واستخراجا ومثله اقتدر اقتدارا

واختال في مشيه لقي الله وهو عليه غضبان (قوله دلالة على الهيئة) أي ولا يدل معها على المرة فيكون المطلق الحدث الصادق بالوحدة وبالتعدد ومن الدلالة على الهيئة القلة في حديث أن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة فقد ضبطه النووي بالكسر لكن ضبطه الخطابي في أغاليط المحدثين بالفتح وقال الكسر غلط (قوله إلى ما شذ من قولهم لقيته لقاءه) أي ومن قولهم حجة بكسر الحاء في الدلالة على المرة وقياسه الفتح ولم يسمع من العرب قاله ثعلب وقيل في ذلك في الصحاح والقاموس والمصباح مانعين القياس دون خلاف وبنوا على ذلك أن هذه اللفظة هي التي تضاف إلى ذي في قولهم ذى الحجة وأنه لا يقال إلا بالكسر لأنه مأخوذ من الأول واعترضه محشي القاموس بما حصله مع أن الحجة بالفتح للمرة منقول عنهم أيضا صرح به القزاز في غريب البخاري وعياض في المشرق وقال القسطلاني في باب الفتيان من البخاري الفتح هو الرواية ويجوز الكسر يعني على الشذوذ على أن بناء فعلة بالفتح من الفعل الثلاثي للمرة من القواعد المقررة في التصريف دون توقف على سماع وغيره كاجزم به أبو حيان وهو الذي تعطيه قوة كلامهم وأما دو الحجة للشهر الذي يقع فيه الحج فالفتح فيه أشهر والكسر فيه قليل كافي للمشارك أيضا وإنما ننهي على هذا لأننا رأينا كثيرا من فصحاء شراح البخاري قد وهم في ذلك وسلكوا في التخليط ما سلكوه من المسالك غبطوا فيه خبط عشواء في ليلة عشواء (قوله أن يكون مقيسا) أي أن يكون المصدر مقيسا وبشروطه أيضا أن يكون تاما متصرفا كما قيد به الدماميني كلام التسهيل والأزهري كلام ابن هشام (قوله وأن لا يكون المصدر مبنيا عليها) أي مصوغا على وزن فعلة وإلا فيدل على المرة منه أو الهيئة بالوصف كرحمة واحدة ونشد الضالة نشدة عظيمة .

فصل كذا وقع في نسخة الشارح والبرماوي وفي نسخة ابن يعقوب زيادة قوله يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف (قوله أو بالتاء كتدحرج) سياق كلامه أنه من مزيد الثلاثي وليس كذلك وصواب العبارة إما رباعي مجرد كتدحرج أو من مزيد حرف كتدحرج أو حرفين كاحرنجم أو من مزيد الثلاثي وزيادته الخ ويحذف قوله أو بالتاء كتدحرج قول الناظم (مصدر فعل حازره) أي استحقه لبناء الفعل عليه في أول وضعه لا إن عرض الإدغام نحو اظير واطير إذا أدغمت التاء في الطاء فليس مصدره على هذا الضابط بل يضم رابعه نظرا لأصله كما سيأتي فسقط قول من أن المصنف أطلق هنا كالحلاصة والتسهيل وهو مقيد بما إذا لم يكن أصله تفاعلا وتفاعل (قول الشارح والمراد بـهـ إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف) أي فالمراد بالمدة في كلامه خصوص الألف للفرغ من أن ما قبل الآخر في كل فعل مبدوء بهزة وصل لا يكون أبدا إلا مفتوحا وإن المبدوء بالفتح لا يكون إلا ألفا فزيادة الحلاصة الفتح في قوله : وما يلي الآخر مدو افتحا .

غير ضروري الله كذا قيل وفيه نظر إذ من الأبنية ما يكون ما قبل آخره غير مفتوح كفاعل وأفعال وافقول ومن الأمثلة ما يعرض له السكون للإدغام كاعتمد وارتد أو اعلال كاقاد واستزاد الناظم إنما أتى بما يشمل جميع الأبنية والأمثلة فلم يكن بد من الزام الفتح فإن كان موجودا في الفعل فذاك وإلا فقد شرطه فكلامه في الحلاصة صحيح والزامه الفتح ضروري انظر الشيخ يس (قوله والجملة صلة ما الخ) أي والمائد محذوف أي ما الأخيرة تلاه ففاعل تلا ضمير الأخير (قوله لكنه أخرجه) ماسيأتي بيان لحكم زائد الناظم لا تقيدله فهذا الحكم واجب له مطلقا زاد في المعتل تقيد آخر وهو الآن ونحو هذا يرد عليه في قوله لكنه أخرجه المعتل قول الناظم (واضممه من فعل التازيد أوله) أل في التاء للمعبد الذي كرى والمعهود تاء المطاوعة أو شبهها في أنها الغير الخاق احترازا من تاء ترس والمراد بالفعل

واحمر احمرارا في الخماسي وكذلك احرنجم احرنجاما واحمار احميرا وا حولى احليلا في السداسي وبكسر خبره مقدم ومصدر مبتدا مؤخرا والأخير تلا مبتدأ وخبر والجملة صلة ما وشملت عبارته الصحيح كما مثلنا والمعتل العين كاستقام لكنه أخرجه بعد بقوله ما عينه اعتلت البيت . ثم أشار إلى المبدوء بالتاء بقوله (واضممه من فعل التازيد أوله) أي وضمه ما يتلوه الأخير إذا بنيت المصدر من فعل زيدت التاء في أوله كتدحرج تدحرجا وتكلم تكلم

وتقابل تقابلا وشملت عبارته الصحيح (٥٤) والعقل لكنه أخرج العقل بقوله (واكسره سابق حرف يقبل العلام)

أي واكسر ما يتلوه الأخير
إذا كان اللام حرف علة
كتسلي تسلياً وتولي تولياً
وتوالياً وانما كسروه لئلا
يخرج إلى ما ليس في كلامهم .
وهو كون آخر الاسم واوا
مضموماً ما قبلها . ثم
أشار إلى مصدر الرباعي
المجرد بقوله (لفعل انت
بفعال وفعله) أي
وائت بوزن المصدر من
فعل وهو الرباعي المجرد
كدخرج على فعال
بالكسر أو فعلة بالفتح
كدحراج ودرجة
وقضيته أن كلا منهما
مقيس وهو ظاهر التسهيل
لكن المشهور به صرح
في الخلاصة حيث قال :
واجعل مقيساً ثانياً
لا أولاً * ان المقيس
الفعلة ثم أشار إلى
مصدر الرباعي الذي هو
من مزيد الثلاثي وزيادته
بالتضعيف بقوله (وفعل
اجعل له التفعيل حيث خلا *
من لام . اعتل) أي
واجعل مصدر فعل
المضعف التفعيل نحو وكلم
الله موسى تكليماً وسلموا
تسلياً وكبره تكبيراً
وهذا إذا كان صحيح اللام
كأفاده به فان كان معتلها
فأشار إليه بقوله (للحاوية

الذي زيدت في أوله التاء فتعمل كدخرج وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان
لم يكن من بابة ومجموع ذلك عشرة أبنية الثلاثة المذكورة في الشرح وتفعيل كتحيطن وتعمل كتمسكن
وتفعلي كتسلي وتفعول كنجوب وتفعيل كتحلقن وتفعول كتهولك أي أرخى مفاضله في الشيء
وتفعلت كتعزرت (قوله وتقابل تقابلاً) حكى في القاموس والصحاح ثلث الواو في التفاوت مصدر
تفاوت ولا نظير له والشهور الضم على القياس قال الله تعالى ماترى في خلق الرحمن من تفاوت والكسر
محول على العقل من هذا الوزن كالتواني والفتح للتخفيف وقصره جماعة على أنه لغة لبني كلاب لا يتكلم
به غيرهم قاله عشى القاموس قول الناظم (يقبل العلام) أي يقبل القلب بأن يكون واوا أو ياء (قول
الشارح كتسلي تسلياً) أصله تسليقوا وتولي تولياً بضم ما قبل تولياً بضم آخره على قياس نظيره من الصحاح والآخر
قلت في الياء واوا لاضمام ما قبلها ثم أدى التصريف إلى قلب الضمة كسرة وإبدال الواو ياء لئلا يخرج
إلى ما ليس في كلام العرب وذلك أن هذه الواو متطرفة قبلها ضمة وكونها واوا إما صلة كالنداء أو عروضا
كالترامى ثم قلبت الضمة بكسرة الواو ياء لأن الواو بمنزلة ضمتين وضمتها والضمة التي قبلها أربع حركات
تقال وهم يخففون الكلام إذا اجتمع فيها أربع حركات يقال من جنس واحد أو جنسين نحو يشعركم لاسيا
والكلمة عرضة لأن تضاف إلى ياء التكلم أو ينسب إليها فيزداد الثقل والتنافر فقرروا إلى الياء والكسرة لأنهما
أخف من الضمة والواو قال بعضهم ويبدأ بقلب الضمة كسرة ثم قلب الواو ياء والعكس أولى لأن الثقل بالثاني
وقع ولأن جعل الحركة تابعاً أولى من جعل الحرف تابعاً (قوله في كلامهم) أي العرب مضموماً (قوله الاسم)
أي العرب (قوله مضموماً ما قبلها) أي بضمة لازمة بخلاف العجم كسمندول بال الشام والبربر كسبو لواد
حول فاس وبخلاف الفعل كيدعو والبنى كهو قول الناظم (لفعل) أطلق للصنف هنا وفي الخلاصة مجمل كلام
الراى على أن المجرد نحو دخرج والأبنية الملحقة به هي جلبب ويطر وحول وجهور وصلقي وقلنس حكمها
واحد في محي مصدرها على أحد الوزنين وهو ظاهر قوله في التسهيل ومصدر فعل والملاحق به لكن الصواب
حذف جلبب لأنه داخل في قوله وإنما يخرج عنه ما كانت زيادته لغير تضعيف أصل وقول أي حيان حسبافي
التصريح ويح لم يسمع الفعل في اللحق إلا في حوقل الشيخ حيقلاً فترعن الجماع لضعف فيه نظر في القاموس
سلفيته سلقاء بالكسر ألقينه على ظهريه (قوله كدحراج) ثقل في التصريح عن الصيمري أنه لم يسمع وهو
قصور فقد نص عليه جمع من أئمة اللغة والصرف وذكره في الصحاح والقاموس والحكم وليس
الصيمري ممن يعتد به في هذا الشأن كما قاله عشى القاموس (قوله لكن المشهور الخ) ثالث الأقوال
أنه قياس في المضعف كزلزل صناعي في غيره كسرهق قال في إضاءة الأدموس وليس في كلامهم
وزن فعال غير مصدر إلا الدنداء لآخر ليلة من الشهر قول الناظم (وفعل اجعل له التفعيل) لا بد
من تقييد فعل بأن يكون أصله التشديد احترازاً عما عوض فيه كاسترقانه يجوز فيه إدغام التاء في التاء
فتقل حركة الأولى إلى الساكن قبلها وتسقط همزة الاستغناء عنها بالحركة فيقال ستر بالتشديد ومصدره
ستارا بكسر أوله وتشديد ثانيه وأصله استنارا وقوله (للحاوية ففعلة . الزم الخ) أمر من أزم الرباعي
وتفعلة مفعول أول وللحاوية مفعول ثان زيدت فيه اللام تقوية لتأخر العامل ويحتمل أن يكون أمراً
من الثلاثي قطعت همزة الوصل فيه ضرورة كما قاله المرادى ونحوه في تى وهريج كلام الكشاف
الجواز من غير ضرورة لأن أوائل أعجاز الآيات تعامل معاملة أوائل صدرها لأنها مواضع فصول
فكانهم ابتدأوا بعد قطع (قول الشارح وصلى تصلية) صلى أن كان بمعنى أحرق فقد سمع مصدره القياسي
الذي هو التصلية وان كان بمعنى الدعاء يقال في القاموس وصلى صلاة لا تصلية يعني لما فيه من الإيهام
ونحوه في الصحاح ولهج به السعدي التلويع والسيد وجماعة تقليدوا تبعهم الخطاب أول شرح المختصر
وبالغ عن السكتاني من الشافعية حتى قال إن استعماله كفر وفيه نظر إذ ليس بين التصلية بمعنى الإحراق

تفعلة * الزم) أي والزم في الحاوي حرف العلة لأماله التفعلة كزكي تزكية وصلى تصلية وأشار بقوله

وبمعنى

بصره تبصرة وذكره
تذكرة والقياس تبصيرا
وتذكيرا ولم يذكر الناظم
عكسه كقوله :

* بانت تنزي دلوها تنزيا *

أي تنزية وهذا هو القياس

في مصادر البدوء بهمة

الوصل والبدوء بالتاء وفي

فعل المضعف وقد يستغنى

عنها بغيرها سماعا فيحفظ

ولا يقاس عليها والى ذلك

أشار بقوله (ومن يصل

بتفعال تفعل والضمفعال

فعل فاحده بما فعلا)

أي وقد يجيء مصدر تفعل

وهو للبدوء بالتاء على

تفعال بالكسر مشددا

كتملق عملاقا والقياس

تملقا كما سبق وقد يجيء

مصدر فعل المضعف على

فعال بالكسر مشددا

أيضا نحو كذب كذبا

والقياس تكذبا وانما قال

يصل لان المصدر يوصل

بالفعل في تسميته كما في

قولك كذب تكذبا وعلى

هذا فصول العبارة ومن

يصل تفعالا بتفعل

فانعكس على الناظم ثم قال

(وقد يجيء بتفعال لفعل

في * تنكير فعل كنسيار)

أي وقد يجيء مصدر فعل

المضعف على تفعال بالفتح

محققا للدلالة على الكثرة

كطوف طوافا وسير

تسيارا أو القياس تطويفا وتسييرا كما سبق ثم قال

وبمعنى الدعاء إلا مجرد الاشتراك اللفظي وهذا لا يوجب الكسر ولا ميسر له به عند وضوح القرائن كمن قال
كفرت البذر في الأرض أي سترته على أن الزوزني في مصادره قال إنه سمع ونحوه لشعب وأنشدوا عليه من
الشعر القديم : تركت للדם وعزف القيان * وأدمنت نصليته وانها

وقد أوسع الكلام في إثباته الشهاب في شرح الشفاء وشفاء الغليل والعناية ونحوه في طالع الليرات وإن قلنا
بعدم سماعه فاستعماله جائز على رأي من يقول بصحة استعمال المصدر القياسي مطلقا وكذا على رأي سيديويه إذ لم
يستعملوا الصلي مصدر اسماعيا قول الناظم (ولاعار منه) حذف الياء من العار استغناء عنها بالكسرة قبلها
على حد قوله تعالى الكبير المتعال لغير ابن كثير فهو لغة خلاف التي وقوله (ربما بذلا) محل التقليل مالم يكن
مهموزا أما المهموز كنبأ فالغالب فيه تفعله كافي التسهيل (قول الشارح بانت تنزيا الخ) تمامة كما تنزيا شهلة
صيا. والشهلة كافي القاموس العجزو النصف العاقلة والنصف بالتحريك المتوسطة في السن (قوله) فيحفظ
ولا يقاس عليه) أي خلاف ما يقتضيه قول الناظم فاحده من أنه مقيس قول الناظم (ومن يصل بتفعال تفعل)
تفعل مفعول يصل وبتفعال الثاني والفعال معطوف على الثاني وفعل معطوف على المفعول الأول وفيه
العطف على معمولي عاملين مختلفي اللفظ والمعنى وفيه خلاف قاله سني وجوابه أن الفعل على تقدير حرف الجر
أي ومن يصل تفعل بتفعال وفعل بالفعال فاحده الخ وهو جائز اجماعا (قول الشارح بالكسر مشددا) أي
بكسر أوله وتشديد نائه وزيادة الألف بعدها (قوله فانعكس) فيه نظر بل التواصل يكون من الجانبين قول
الناظم (وقد يجيء بتفعال الخ) اختلف الشراح في قياسه وعدمه وقد عد على الأول للتحقيق وعلى الثاني للتقليل
وما ذكره من أنه مصدر فعل المضعف هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ومذهب سيديويه والبصريين
أنه مصدر لفعل الثلاثي إذا أرادوا التكثير ونحوه في القاموس قال في بغية الأمال :

وكثرت بزنة التفعال * من فصل المضعف كالتجوال

وبالثلاثي خص أهل البصرة * ذا الوزن كالوصف الذي للكثرة

فقول أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي في إضاءة الادموس لأعلم لصاحب القاموس سلفا في جعل
تفعال مصدرا للثلاثي مما يجمل عنه فقد ذكره شراح اللامية والتسهيل وعقده سيديويه ترجمة انظر سني (قوله)
على تفعال بالفتح الخ) أي وأما التفعال بالكسر فلم يأت منه مصدر إلا في التبيان والتقاء عند جمع من أئمة اللغة
والصرف قال في الصحاح المصاحف أنما يجيء على التفعال بالفتح ولم يجيء بالكسر إلا التبيان والتقاء
واضطراب كلام القاموس في التبيان وذكر فتح تائه في لغة ضعيفة قال والتبيان ويفتح مصدر شاذ إلا أن
حكايته الفتح غير معروفة إلا على رأي من يجيز القياس مع السماع وذكر في التقاء أنه اسم مصدر ونظيره
تبيان قال محشي والصواب أنه مصدر بدليل التنظير إذ لا قائل في تبيان أنه اسم مصدر والعجب منه فقد
قال سيديويه أن كلا منهما اسم مصدر ونظرهما بالنبات من أنبت وذكر في القاموس أيضا تيفاق ونحوه
في الصحاح وتبكاء في لغة ضعيفة إلا أن مقتضى كلام غيره أنه بالفتح لا غير كما في إضاءة الادموس وذكر في درة
الفواض تضال وابن جماعة في شرح اللقائات تحتار وعشى القاموس عن بعضهم تمثال والشهاب في شرح الدررة
تشراب وزعم أنه سمع بالوجهين ومذهب سيديويه أنها كلها أسماء مصادر وقد كنت لفت ذلك في قولي :

وكل مصدر على تفعال * بالفتح كالتسيار والتجوال

إلا مصادر أتت بالكسر * في نص كم من متقن وجبر

تبيان تلقاء كذا تضال * تبكاء تحتار كذا تمثال

تشراب تيفاق فقط نلت للرام * وكلها اسم مصدر عند الإمام

ولا يرى مصادر التفعال * تأتي بكسر أول بحال

(وقد جعلنا * ما للثلاثي فعلي مبالغة * ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) أي وقد جئ بمصدر الثلاثي على فعليل بكسر الفاء والعين للشدة للدلالة على المبالغة وإنما ذكره في هذا الفصل استطرادا لمشاركته تفاعل في فعليل بالكسر مشددا كخصه به خصيصا وحثه عليه حثنا والقياس خصا وحثنا وهما من الثلاثي المضعف العدي وقد جئ بمصدر تفاعل على فعيل أيضا بدلا من التفاعل السابق نحو ترمي القوم رميا بدلا ترميهم قال (وبالفعليلة افعلل قد جعلوا * (٥٦) (مستغنيا لزوما فأعرف للثلاثي) أي وقد جعلوا المصدر البدوي بالهمزة وهو افعلل كاقشعر واطمان على

فعليلة بضم الفاء وتشديد اللام الأولى كاقشعريرة والطمأنينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان بكسر ثالثة ومسد ما قبل آخره كما سبق وأشار بقوله مستغنيا لا لزوما الى أن ذلك كله إنما هو على سبيل اللزوم أي الاطراد وقوله فأعرف للثلاث بضم الميم وإن شاء جمع مثال أي أعرف المقيس منها المطرد من النائب عنه السماعي ثم عاد الى بقية مصادر الزيد فيه فقال (لتفاعل اجعل فعلا أو مفاعلة) أي اجعل لتفاعل وهو الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثي بزيادة الف بين فائه وعينه فعلا بالكسر أو مفاعلة كقاتله قتالا ومقاتلة وجادله جدالا ومجادلة وظاهره أن كلاما من المصدرين مقيس وهو أيضا ظاهر الخلاصة حيث قال : لتفاعل المفعول والمفاعلة . والمنقول عن سيويه أن المقيس المفاعلة

قول الناظم (وقد جعلنا * ما للثلاثي فعلي) الظاهر أن ما في كلام الناظم واقعة على المصدر فهو نكرة مفعول ثان يجعل وفعليل هو النائب عن الفاعل أي وقد جعل فعليل مصدر الثلاثي لاجل قصد المبالغة وهذا مذهب الجماعة وقد حكى في ك الاتفاق عليه وهو خلاف قوله في التسهيل وقد ينفي في الكثير عن التفعيل للفعال أو الفعليل اه فجعله مصدر المضاعف وظاهر قوله وقد جعلنا انه لا ينفاس (قول الشارح كخصه به خصيصا) لم يذكر في الصحاح ولا في القاموس معنى التكثير فيهما (قوله وهما من الثلاثي المضعف) وكذا يكون من غير المضعف نحو هزمه هزيمة وحجزه حجي وخلق خليف ومنه قول عمر لولا الخليفة لأذنت أي لولا الاجتهاد في الخلافة والاشتغال بمهماتهما لكنت مؤذنا للناس لما في الأذان من الفضل العظيم قول الناظم (ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) جعله فعلي بدلا من التفاعل السابق قرينة على أن ذلك أيضا إنما يكون له عند إرادة التكثير والمبالغة وهو مذهب سيويه وصرح به ابن الحاجب في الشافية وقال في القاموس الرقا كعميا للرعاة اه فظاهره انه لا مبالغة وإنما المراد وجود هذه الحقيقة وقوله لا لزوما معطوف على مقدر وذلك المقدر مفعول مطلق أي استغناء جواز بحيث تكون تابعة له مرة وبقية المصدر أخرى لاستغناء لزوم بحيث لا يؤتى له بمصدره الأصلي ثم ظاهره ان فعليلة ليس بمصدر لأن الغالب في الاستغنى به أن يكون من غير اللام وقوله في التسهيل وافعلل فعليلة ظاهر في المصدرية قال في وهذا ليس بمذهب سيويه ولا أبي على ولا غيرهما ممن قال بقولهما وإنما هي أشق شعيرة وطمأنينة عندهم إيمان لها تين الحقيقتين ولو كانتا مصدرين لزمتهما همزة الوصل لأنها تلتزم المصدر كما يلزمه الف افعلل فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة النبات من أنبت اه فكان من حق الناظم أن لا يذكره قول الناظم (لتفاعل اجعل فعلا) أصل فعال فيعال بياء بعد الفاء منقلبة عن ألف فاعل لوقوعها بعد كسرة وقد نطقوا كذلك فقالوا قاتلا وضربا قال في وهي لغة أهل اليمن وأطلق الناظم هنا كالحلاصة فشمل مفعول الفاء والمقتل بالواو أو بالياء فاء أو عينا أو لا ما هو كذلك عنده الا انه حكم في التسهيل بالدور فيما فاء مياء لاستغنائهم الباء المكسورة صدرا لكنهم قالوا لا توجد بياء مكسورة في أول كلمة من كلام العرب الا في ثلاثة أحرف يوم مصدر ياء ومعاملة بالأيام ويسار لغة في اليسار ضد اليمين ويعار جمع نعر وهو الجدي الذي يصاد به الأسد ولأربع لها ومتع الكل جماعة وجعلوا ما سمع من ذلك شاذا وأجاب الشاطبي بما حاصله ان ما فاء مياء قليل في اللغة بناء فاعل من فعله قليل لك في ذلك قليل والفعال ليس بلازم في فاعل لاسما وهو يؤدي الى كسر الباء وياء مكسورة في أول الكلمة نادر فلن هذا كله لم يستثنه الناظم ولم يعبأ به (قوله والمنقول عن سيويه المفاعلة الخ) اعترضه سي به انه ليس في كلام سيويه ما ينفي القياس عن الفعل ويرفعه النظره قول الناظم (مأينه اعتلت) مطاوع أعلت أي قبلت العين الاعلال والتأثير بأن كانت هوية قلبها الالفاظ هوية أخرى فتأثرت وانقلبت اليها فان اعتلت في نفسها أي كانت حرف علة من غير أن تأثر بمؤثر وتقلب هويتها هوية أخرى فان المصدر على قياس الصحيح كاذ كره هذا الشارح وقوله (وتعويض بها حصلا * من المزال) جملة حالية والسوغ وقوع النكرة في أول الجملة الحالية أو تعلق الجار والمجرور بعده ومن المزال متعلق

لاطرادها نحو المياومة والياسرة مما فاء مياء دون الفعال ثم أشار بقوله (وفعلة عنها قد ناب فاجتمعا) الى ان فعلة بالكسر قد تنوب عن الفعل والمفاعلة في مصدر فاعل نحو مراه مرية والقياس مراه وممارة ثم أشار الى مصدر معتل العين من الفعل واستفعل بينهما من الإفعال والاستفعال بقوله (مأينه اعتلت الإفعال منه والاسفعال بالتا وتعويض بها حصلا * من المزال) اما الإفعال فهو مصدر الرباعي الذي هو مزيد الثلاثي بزيادة همزة القطع ولم يسبق له ذكر وكأنه لندول منه رحمه الله تعالى كأكرم اكراما هذا في الصحيح العين منه وامامعتل العين منه كأعان وأقام فجئ أيضا المصدر منه على قياس محيجه لكن تسقط العين في مصدره لالتقاء الساكنين لأن أصله أقوم أقواما وأعوانا على وزن أكرم اكراما فنقلوا حركة حرف العلة الى الحرف الصحيح قبلها فانقلب حرف العلة ألفا لسكونه بعد فتحة فاجتمع ألفان

مفتوح ان بنى مضارعه مضموم مطلقا تخرج يخرج وهذا مخرجه أو مفتوح كذهب يذهب وهذا مذهبه ومكسور ان بنى مضارعه مكسور كضرب يضرب وهذا مضربه إلا إذا كان معتل اللام بالياء كرمى يرمى وهذا مرماء مفتوح أيضا فقوله (من ذى الثلاثة لا يفعل له اثنتان * هل المصدر أو مافيه قد عملا) أى اثنتان من كل فعل ثلاثي متصرف لا يكون مضارعه على وزن يفعل بالكسر بل على يفعل بالضم أو يفعل بالفعل بوزن مفعل بالفتح للدلالة على مصدره أو ظرفه الذى وقع فيه الفعل من زمان أو مكان فيدخل فيه ما مضارعه مضموم نحو كرم يكرم ونصر ينصر (٥٨) وما مضارعه مفتوح نحو فرح يفرح وذهب يذهب فالمصدر من نحو كرم يكرم مكروما

إذا أريد به المصدر فهو بالفتح مطلقا إلا إذا كان واوى الفاء صحيح اللام فكسور وإذا أريد به الظرف فمفتوح أيضا إلا إذا كان من المضاعف اللازم أو بما اشتهر بالكسور أو واوى الفاء فكسور قول الناظم (من ذى الثلاثة لا يفعل له الخ) لانا في الجنس ويفعل اسمها وله خبرها وأدغم لام يفعل فى لام له على حد قراءة أبى عمرو البصرى سيجعل لهم الرحمن وداهو من الادغام الكبير كاتقدم فى خلبس (قول الشارح وما مضارعه مفتوح) انظر إذا كان ذا وجهين كسب ونعم هل يجرى على حكم القياس ولا يتعين الكسر لشذوذه وهذا الجارى على ذكر المصنف المحسبة فيأشذ أو يجوز فيه الوجهان ويجرى على حكم المضارع وحينئذ فلا شذوذه (قوله سواء أريد به المصدر الخ) اعترض بأن الحكم فى الثلاثة مستفاد من التشبيه لامن الاطلاق والذى فسره به بنى وسى هو أن مضارعه لا فرق فيه بين أن يكون مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها كسعى ومدعى ومرمى من سعى ودعى ورمى وفيه ان المفتوح العين والمضمومها تقدم الكلام عليهما والكلام هنا إنما هو فى مكسور العين فلا معنى لادراجهما فى الاطلاق ولا يتناول هذا الظاهر تفسير هذا الشارح لأن الفعل من الفعل الذى عين مضارعه مكسور لما كان تارة يفرق فيه مصدره وظرفه كسبى أو تارة لا حسن أن يفسر الاطلاق بذلك وان كان مستفاد من التشبيه ولا يتناول هذا الاطلاق كون فائه صحيحة أو واوا للتأيدى إلى التكرار مع قوله ولا يؤثر الخ قول الناظم (وإذا الفا كان واوا) هذا فى قوة الاستثناء بما تقدم وظاهره ولو مضاعفا كوده وفيه نظر بل يجب فتحه كراهية جعل الكسرة على الواو كما فى المغرب (قول الشارح وشمل اطلاقه نحو وجل) يعنى بالنظر إلى أكثر العرب فانهم يلتزمون فى المفعل منه الكسر مع أن مضارعه مفتوح إذ هو من باب تعب (قوله لكن خصه بدر الدين بنحو وعد) أى للاختراز من المفعل من مفتوح العين فى المضارع فانه بالفتح عنده على لغة الأقل وقيدته فى الافصاح بالمصدر قال وأما الزمان والمكان فبالكسر ليس إلا كذا عند المرادى وظاهر الكتاب الاطلاق وأما المفعل من المضارع المضموم الواوى الفاء كوضى فلم يحفظ فيه شىء وظاهر اطلاقهم الكسر قول الناظم (ولا يؤثر كون الواو فاء الخ) إنما غلب موجب الفتح وهو اعتلال اللام على موجب الكسر وهو كون الفاء واوا لأن العلة فى المفتوح لفظية وهى الفرار من الكسرة قبل الياء وقوع الاعراب عليها وعلة الكسرة معنوية وهى الحمل على عين المضارع واللفظى أقوى من المعنوى (قول الشارح ومعنى قوله فارع) أى ويحتمل أن يكون معناه فارع الانسان الصادق فى موالاتك ومقاربتك بالنصح ونفى الخديعة فهو على تقدير مضاف أى ارفع ذا صدق الولا (قوله وإنما قصره للضرورة) نحوه فى نى وتقدم فى الفعل انه غير صحيح (قوله وسيأتى) أى فى قوله وكالصحيح وظاهره انه غير داخل هنا وفيه نظروا عما أعاد مافيه من الخلاف

أى كرامة وخرج يخرج يخرج مخرجا أى خروجا وفرح يفرح مفرحا أى فرحا وذهب يذهب مذهبا أى ذهابا والظرف نحو هذا يخرج زيد ومذهبه أى وقت خروجه وذهابه أى موضعه وخروج بقوله لا يفعل له نحو ضرب يضرب ووعده بعدو باع يبيع ورمى يرمى وحن يحن فأما نحو رمى يرمى فانه ما حق بما قبله ولهذا قال (كذلك معتل لام مطلقا) أى فان المفعل منه مفتوح مطلقا أى سواء أريد به المصدر كرمى يرمى مرمى أى رميا أو الظرف كذهبه مرمى زيد أى مكانه أو زمانه أو ما نحو وعد بعدكس ما قبله ولهذا قال (وإذا * فا كان واوا بكسر مطلقا حصلا) أى وإذا كان فاء الفعل واوا فالمفعل منه بالكسر مطلقا سواء أريد به المصدر كوعد يعد موعدا أى وعدا أو الظرف كهذا موعدا زيد وشمل اطلاقه نحو وجل يوجل موجلا وقد صرح به

غيره لكن خصه بدر الدين بنحو وعد بعد ولما كان قوله كذلك معتل لام شاملا لنحو ولى يلى وقوله وإذا الفا كان واوا مخرجاله صرح (قوله بأنه على شموله الأول فقال) ولا يؤثر كون الواو فاء إذا * ما اعتل لام كولى فارع صدق ولا) أى بل يكون حكمه حكم ررمى يرمى من المعتل الذى ليس فاؤه واوا وقد سبق أن المفعل منه مفتوح مطلقا فتقول وقاه بقيه موق بالفتح أى وقاية بالكسر والفتح وكذا وليه بليه مولى بالفتح أى ولاية بالفتح والكسر وولاء أيضا والولاء هو اللوااة بالنصرة والصحة والقراءة والمجاورة لأن الولى يحى بمعنى الناصر والصاحب والقريب والجار ومعنى قوله فارع صدق ولا أى كن حافظا لولائك صادقا فيه وهو بفتح الواو ممدود وإنما قصره للضرورة . ثم أشار إلى الفعل من نحو ضرب يضرب وحن يحن بقوله (فى غير ذا عينه افتح مصدره أو * كسر) أى وفى غير ما سبق افتح عين المفعل للدلالة على المصدر واكسره للدلالة على ما سواه وهو الظرف الذى سبق هو ما مضارعه مضموم كنصر وكرم أو مفتوح كذهب وفرح وكذا مكسور المضارع المعتل اللام كرمى أو الفاء كوعد وبقى منه معتل العين كباع وسيأتى بعد والمضاعف اللازم كحن والصحيح المشهور بكسرة كغرب

إذا أريد المكان قيل المطلع بالكسر لا غير وقال في القاموس طلع مطاماً ومطاماً وهما الموضع اه فنقل الوجهين في ظرفه أيضاً وقال فيه أيضاً
حسبه محسبة ومحسبة وحسباناً بالكسر فله اه فجعل الوجهين في مصدره وجعلها بدر الدين في ظرفه . وأما الباقيات وهي اثنا عشر المجمع
والنسك والزلة والفرق والمذب والحشر والسكن والمحل بمعنى السكن والموضع والموجله والاراد: بالمفعول من صنع ومن وجلا والمضربة وهي
المراد بالمفعلة من ضرب والموقعة فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من قولهم جمع يجمع والمجمع وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأن مضارعه
مفتوح لأن لامه حرف حلق ومثله الظرف من وضع يضع ومن وقع يقع قالوا فيه الموضع والموضع وموقعة الطائر وموقعته والقياس الفتح لأنها
حالتان مفتوحا المضارع ومن ذلك الظرف من نسك ينسك كنصر ينصر بمعنى عبد قالوا فيه النسك والنسك وقياسه فتح مصدره وظرفه معا
ومثله الظرف من فرق يفرق كمنصر ينصر أي فصل بينهما قالوا فيه المفرق والمفرق ومن حشر يحشر كنصر ينصر بمعنى جمع قالوا فيه

ان الحمد بالكسر مصدر وبالفتح خصلة محمد عليها (قوله فاذا أريد المكان) يعني أو الزمان كما في قوله قيل
المطلع بالكسر لا غير على هذا كان من حق الناظم أن يذكره فيما انفرد بالكسر فقط على الشذوذ (قوله فنقل
الوجهين في ظرفه أيضاً) نحوه في الصحاح وحكاية في المشرق قيل وقال السفاقي عن أبي حيان قال الكسائي
ولغة يطلع بالكسر ماتت يعني مات من يقول من العرب في المضارع يطلع بالكسر وحينئذ فالظرف
بالكسر قياس في المضارع المكسور وبالفتح قياس في المضارع المفتوح (قوله قالوا فيه المجمع والمجمع) منه
مجمع البحرين وبالفتح قرأ العامة وقرأ الضحاك وابن يسار بالكسر (قوله موقعة الطير) أي سقوطه من
شبكة أو غيره أو قيده بالطير لأن الوجهين خاصان به وأما غيره فعلى القياس (قوله والقياس الفتح) نحوه
في تي وهو مبني على ما ذهب إليه بدر الدين من حمل الواو الياء على ما كان له يفعل بالكسر دون ماله يفعل
بالفتح وتقدم أنه لغة الأقل وإن أكثر العرب يلتزمون بالكسر في الفعل منه مطلقا مكسور عين المضارع أو
مفتوحا وهذا على تسليم فتح عين مضارع وقع ووضع والظاهر أنها مكسورة بدليل حذف آتئها وقحها
انما هو تخفيف كما تقدم (قوله مدب النمل) المصنف أطلق فيقال مدب الصبي والشيخ والنمل وغيره أو أكثر
ما يملونه بالإضافة إلى النمل وجزم ابن يعقوب أن ذلك تقييد (قوله وقياسه بالكسر) أي لأن مضارعه بالكسر
لكونه مضاعفا لازما وذكر البرماوي عن أبي حيان أن في مضارعه وجهين فيكون الفتح على أحد اللغتين
(قوله من الانتقاد) انظر أي انتقاد يستنتج من كلامه إذ حاصل ما قدمه أن المطلع فيه وجهان ظرفا كان أو
مصدرا وان للزلة إذا كان مصدرا ليس فيه إلا الكسر ومرا المصنف به الظرف لا المصدر الوجهان مسلمان فيه
وأما المحسبة فكل الالوان إذا اعتبر نالفة يحسب كيعلم كان المحسب بالكسر شاذ وإذا اعتبر نالفة
يحسب بالكسر كان المحسب بالكسر أيضا شاذ (قوله وصل ماسبق بفعل أشرق) هذا الإعراب وإن كان
صحيحا في نفسه إلا أنه يتحصل منه معنى لا طائل تحته والظاهر أن وصل يضم الواو مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر
هو النائب والجملة صفة مثبتة للعطوف على مرفق ومتعلقة محذوف وباء بمفعول للملاسة والظرف حال ومعنى وصل
بما سبق من القسم المنفرد بالكسر شذوذ وهو مرفق وما عطف عليه حال كونه مصاحبا لمفعول ومعنى المصاحبة
للاوزنة دفعا لإيهام أنه على وزن مفعلة السابق (قوله معصية الخ) منه معصية الرسول أي عصيانا ولما كانت
علة الفتح في المقتل اللام وقوع الياء بعد كسرة مع الأعراب عليها بدت التاء في معصية وشبهها بما شذ من المعتل كي
تحول بين الياء والأعراب فيكون الأعراب على التاء فتذهب العلة (قوله بمعنى رق) قيده به احتراز من أوى بمعنى

الحشر والحشر ومن سكن
الدار يسكنها كنصر ينصر
وكذا من حلها يحلها كنصر
قالوا فيه المسكن والمسكن
المحل والمحل وقياسهما جميعا
فتح المصدر والظرف معا
ومن ذلك الظرف من زل
يزل كحن أي أخطأ قالوا
فيه مزلة أقدام ومزلة
بالكسر والفتح معا فالكسر
قياس ظرفه والفتح شاذ
ومثله الظرف من دب على
الأرض يدب قالوا فيه مدب
النمل ومدب وقياسه الكسر
وقد جاء المصدر منه بالفتح
لا غير على القياس وقال
في القاء وس زلت مزلة بكسر
الزاي أي زللا اه ومقتضاه
أن المصدر من زل جاء
بالكسر شاذ فيكون من
الضرب الثاني فهذه اتان
وعشرون فعلا جاء الوجهان
في المفعول منها كما ذكره الناظم
على ما في المطلع والمحسبة

والمزلة من الانتقاد ثم أشار إلى الضرب الثاني وهو ما جاء شاذاً فقط بقوله (والكسر أفرد لفرق ومعصية* ومسجد مكبراً* وأوحى الإبل* ضم
من أي وافر وعذر واحم مفعلة* ومن رزوا عرف اضن منبت وصلا* بمفعول أشرق مع إعراب واسعة من رجع اجز) أي وأفرد الكسر
في المفعول من هذه الأمثلة وهي ثمانية عشر وقوله من أيو متعلق بمفعلة وإعرابها الجر بتقدير العطف أي وللمفعلة من أيو وكذا منبت مجرور أيضاً
أي ومنبت وقوله وصلا فعل أمر أي وصل ماسبق بمفعول أشرق ولم يبين أن المراد منها المصدر والظرف ليظهر وجه الشذوذ وذكر بدر الدين
أن المراد بالمرق والمعصية والمكبر والمفعلة من أيو وافر وعذر واحم ومن زرا وأعرف وكذا من رجع المصدر وبالباقيات الظرف فمن ذلك
المصدر من قولهم رفق به يرفق كنصر ينصر قالوا فيه رفق به مرفقا بالكسر أي رفقاً وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومن ذلك المصدر من
عصى يعصى ومعصية وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأنه معتل اللام كرمي رمي ومثله المصدر من أوى إليه يأوى بمعنى رفق وركن له

قالوا فيه أويت له مأوية وقياسه الفتح مطلقا كرمى رمى ومثله المصدر من كبر الرجل إذا أسن قالوا فيه كبر يكبر مكبرا والقياس فتح مصدره وظرفه معا كفرج يفرج ومثله المصدر من حمى عن كذا يحمى كرمى يرمى بمعنى أنف منه قالوا فيه حمى محمية وقياسه الفتح مطلقا وكذلك المصدر من غفرله يغفر قالوا فيه غفر يغفر مغفرة بالكسر وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عذره يعذره كضرب يضرب قالوا فيه عذره معذرة وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عرف يعرف قالوا فيه عرفه معرفة وكذا المصدر من رجع يرجع قالوا فيه رجع مرجعا وقياسه فتح المصدر وكسر الظرف ومن ذلك المصدر من رزأه رزأه كمنعه يمنعه بمعنى أصابه بصيبة ونقصه قالوا فيه رزأه مرزومة وقياسه الفتح مطلقا وأما الباقيات وهي ثمانية المسجود المأوى (٦١) والمظنة والمثبت والشرق والمغرب والمسقط والمجزر فالمراد بها

الظرف فمن ذلك الظرف من سجد يسجد كنصر ينصر قالوا فيه المسجد بالكسر وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومثله الظرف من ظن يظن بمعنى حسب قالوا فيه هذا مظنة كذا بالكسر أى موضعه الذى

يظن وجوده فيه ومن ثبت البقل يثبت قالوا فيه المثبت ومن شرقت الشمس تشرق أى طلعت وكذا من غربت تغرب قالوا فيها المشرق والمغرب ومن سقط يسقط قالوا فيه هذه الدار مسقط رأسى وقياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من أوت الإبل تأوى قالوا فيه أوت الإبل إلى مأواها وقياسه فتح مصدره وظرفه معا كرمى يرمى مرمى وهذا خاص بمأوى الإبل ولهذا أقيد بها ويقال فى غيرها المأوى بالفتح على القياس كذا ذكره الناظم هنا وذكر فى التسهيل أن فى مأوى الإبل الوجهين فجعله

ضم فان مصدره على القياس وبلاهاء وما ذكره الناظم من انفراد الكسر على الشذوذ فى أى بمعنى رقيق هو ما عليه أئمة الصرف وحكى فى الصحاح والقاموس مأواه بالفتح على القياس انظرهما (قوله كبر الرجل أى أسن الخ) قيده به احتراز من كبر ككبرهم فى الأجسام والعانى فان مفعل لم يسمع فيه بالكسر وما اقتضاه كلامه من التفرقة بينهما هو الصواب قال محشى القاموس ولا يجوز استعمال أحدهما فى الآخر اتفاقا والعامة وكثير من الخاصة لا يفرقون بينهما فيقولون كبر بالضم فيها وفيه نظر والى التفرقة بينهما أشار الدونشمرى بقوله :

كبرت بكسر الباء فى السن وارد مضارعه بالفتح لا غير يا صاح
وفى الجسم والمعنى كبرت بضمها مضارعه بالضم جاء بياضاح

(قوله كرمى رضى) نحوه فى القاموس وهو صريح فى أن مضارع حمى بالكسر ورد بالفتح على القياس ونقل الزيات فى حاشيته على المكلا عن بعض الشيوخ أن مضارعه لم يسمع إلا بالكسر فقط على الشذوذ لكن حكى ابن القوطية فى الماضى لغة أخرى بالفتح كرمى فيكون استغنى بمضارع المفتوح عن مضارع المكسور قال حميت أننى كرميت محبة أنفه من الضم وحمى الرجل حمية ومحبة أنفه (قوله قالوا فيه معذرة) أى العذر ومنه قالوا معذرة إلى ربكم لا تنفع الذين ظلموا معذرتهم واحتراز بابه من عذر الغلام خنته فمصدره على الأصل وما ذكره من انفراد الكسر هو قول البصريين وذكر فيه سيويه الفتح والضم أيضا نقله محشى القاموس (قوله مرجعا) ينبغى أن يقيد مرجع بكونه من رجع القاصر وأما المتعدى ففعل منه بالوجهين كفى القاموس وزاد مرجعة بالتاء (قوله أصابه بصيبة) الذى فى الجوهرى والدمامى أصاب منه خيرا (قوله المسجد بالكسر) قيده أبو عبيدة القاسم بن سلام بموضع السجود من الجهة ونحوه فى التسهيل وحكى فى الصحاح عن الفراء الفتح فيه أيضا ومذهب سيويه أن المسجد بالكسر اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد وبالفتح موضع السجود ونحوه لابن برى فى كتاب الفروق قاله محشى القاموس (قوله قالوا فيه المشرق) حكى فى المصباح فيها أيضا الفتح فى لغة (قوله مسقط رأسى) حكى فى القاموس فيها الفتح أيضا فهو من الضرب الأول كاللذين قبله (فائدة) استعمل الناظم عروض قوله بفعل الخ تماما أعنى غير محبون وهو نادر جدا عسر مخرجه عند العروضين وينبغى للمولد اجتنابه قول الناظم (ومن أرب الخ) عطف على أقدر بإظهار حرف الإضافة للتأكيد (قول الشارح كضرب) هذا أشهر لغات وزاد فى القاموس كنصر وفرح وبقى عليه قدر كورث حكاه غير واحد (قوله أى قدرة) يعنى بالضم بمعنى القوة قال الجوهرى وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير قال الهدلى : وما يبقى على الأيام شيء

فياحبا لمقدرة الكتاب

من الضرب الأول ومن ذلك الظرف من جزر الإبل وغيرها أى ذبحها قالوا فيه الجزر بالكسر ومقتضى الحكم بشذوذه أن مضارعه مضعوم لكن وزنه فى القاموس بضم يضرب ثم قال وقد يضم آتية أى مستقبله فكسر ظرفه على ما فى القاموس جار على القياس فى اللغة الشهورة فليس من الشاذ نعم فى نسخة من التسهيل بدل الجزر للزجر بتقديم الزاى من زجر الكلب يزرجه كنصر ينصر وقد قالوا فيه قد من زجر الكلب بكسر الظرف ووجه شذوذه ظاهر فهذه ثمانية عشر شذت بالكسر كما ذكره على ما فى المأوى والمجزر من الانتقاد . ثم أشار إلى ما جاء مثلاً بقوله (ثم مفعلة أقدر وشرقن بعلا) واقبر ومن أرب وثلاث ربها كذا المهلك التثنية قد بدلا أى صل ماسبق بمفعلة أقدر فهم معطوفة على بفعل أشرق والمرد بالفعلة من أقدر ومن أرب للمصدر وكذا المهلك وبها من أشرقن بالنون الحفظة واقبر الظرف فمن ذلك المصدر من قدر يقدر كنصر يضرب قالوا فيه مقدرة ومقدرة ومقدرة أى قدرة فالضم شاذ وكذلك

الكسر لأن قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فالفتح على القياس وكذلك المصدر من أرب الرجل يأرب كفرح يفرح صار أربا عاقلا قالوا فيه أرب ماربة وماربة أى أربا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا والقياس وكذلك المصدر من هلك يهلك كضرب يضرب على اللفظة المشهورة قالوا فيه هلك يهلك ومهلكا ومهلكاى هلا كالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه فتح مصدره وكسر ظرفه والفتح على القياس وفيه لغة كفرح يفرح وعليها قياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس تشرق كضرب يضرب قالوا فيه هذه مشرقة ومشرقة (٦٢) ومشرقة لموضع القعود فيها عند شروقها فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا أو من

ذلك الظرف من قبر الميت يقبره ويقبره أيضا كضرب وضرب قالوا فيه المقبرة والمقبرة والمقبرة فالضم شاذ والفتح قياس ضم عين مضارعه والكسر قياس كسرها فهذه خمسة أوزان مثلثة وبها تصير جملة الشاذ خمسة وأربعين مثالا منها خمسة منتقاة وزاد في التسهيل على المثلث المبصرة والمراد بها المصدر والمزرعة والمراد بها الظرف فيصير الضم واردا في سبعة أوزان من المفعول المثلث. ثم لما كان قوله أولا في غير ذا عينه أفتح مصدره أو هو أكثر شاملا للحواع يسع مع أن فيه خلافا عنه على ذلك بقوله (وكالصحيح الذى يباينه وعلى رأى توقف ولا تعد الذى نقلا) أى فيكون على قول الجمهور قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فتقول مثلا عاش يعيش معاشا للمصدر ومعيشا للظرف سواء سمع خلافه أم لا وهذا المذهب قال به جمهور النحاة وجزم به الجوهري في نحو حذرة مواضع من صحاحه واختار الناظر رحمه الله تعالى في التسهيل تبعاً لجماعة أن المفعول منه

(قوله أرب الرجل يأرب كفرح يفرح الخ) جعل الشارح هنا ماربة مصدر أرب كفرح وفى كمصدر أرب ككرم بمعنى صار أربا عاقلا أيضا ونحوه فى قى وابن العباس وجمع بينهما ابن يعقوب وغيرهم فى ذلك ما حكى عن ابن مالك من أن ماربة تطلق على العقل فى نظر قد أطلق اللغويون والصرفيون على تفسير الماربة بالحاجة وانكار أن يكون بمعنى العقل وبأن أرب بمعنى عقل إنما هو ككرم لا كفرح وحاصله الإرب بكسر الهمزة يطلق على أمرين العقل والحاجة وفيه باعتبار المعنى الثانى لغات أخر وهى الإربة بكسر الهمزة وزيادة التاء والأربة بضمها والأرب بحركه والماربة بثلاث الراء والقول من الأول كضرب ومن الثانى كفرح وماربة مصدر أرب المكسور بمعنى احتاج لا غير قال فى القاموس الإرب بالكسر الدعاء والعقل والحاجة كالإربة بالكسر والضم والأرب بحركه والماربة بثلاث الراء وأرب أربا كضرب وأربة ككرامة عقل فهو أرب وكفرح درب واشتد واحتاجه باختصار ومن قواعد التى يغنى التفتن لها كما قاله محشيه ان ما يقع بعد كاف التشبيه إنما يرجع إلى المعنى الذى يليه فقط لا لكل ما سبق كأنومه كثيرون فهنا آخر معنى الإرب بالكسر الذى هو الحاجة فقام بعد الكاف من الألفاظ يرجع إليها خاصة فكانه يقول الإرب بالكسر معناه الحاجة وفيه لغات أخرى الإربة الخ وفى المثل ماربة لاحقاوة يضرب لمن يتملك لا رغبة فيك ولا اهتماما لأمره ولكن لغرض يطلبه منك وحاجة ينالها عنك انظر زهر الأكم قول الناظم (كذا الملك) الثلاثة أيضا في مهلكة بالتاء كما تقدم عن التسهيل ومفعول بالضم فى الكلام نادر حتى لم يعرفه سيبويه وشذبه ألفاظ مكرم ومعدن ومالك وميسر وتاول ومأكل انظر فى (قول الشارح ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس) لا يتكرر هذا مع ما قبله لأن هذا بالتاء وذلك مجرد منها وهذا مكان القعود وذلك مكان ظهورها من تحت الأرض قول الناظم (وكالصحيح الذى يباينه) هذه السألة فيها أقوال ثلاثة أشار لها فى التسهيل بقوله وما عينه ياء فى ذلك كغيره أو غير فيه أو موقوف على السماع وهو الأولى وترك هذا القول بالتخير وهل هو جار فى المصدر والزمان والكان كما نقله فى المصباح عن يعقوب وابن القوطية ونقله الدمامى عن صاحب اللباب بمعنى أن الناطق مخير إن شاء ففتح المعانى الثلاثة وإن شاء كسروا إن شاء فصل أوفى المصدر فقط وأما الزمان والمكان فليس فيهما إلا الكسر كما قاله أبو حيان فى شرح التسهيل وتبعه جماعة انظر ذلك (قول الشارح فيكون على قول الجمهور) قياسه فتح المصدر قال فى ك لكن قوله تعالى : فإن له معيشة ضنكاء وجعلنا النهار معاشا. عكس ما زعموه أى لأن المراد بالأول المصدر لا الظرف وبالثانى الظرف لا المصدر لأنه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وإنما المراد جعله زمان عيش وأجيب عن الثانى بأنه مصدر وفى الكلام مبالغة بجعل النهار نفس المعاش فلا يضيعة الإنسان بالنوم واللعب بل يعمل فيه لآخرته أو دنياه والله در الوالد إذ قال : العمر أغلا بضاعة فاصرفه فى الله طاعة وأربا بنفسك أت تكون ممن أضاعه (قوله وحاض محضا) فسر الحبيص فى قوله تعالى : ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

موقوف على السماع وهو معنى قوله : وعلى رأى توقف ولا تعد الذى نقلا . فما سمع منه مفتوحا لم يخترع له ظرف فى مكسور وما سمع مكسورا لم يخترع له مصدر مفتوح وقد نهت فى الشرح على أنى تنبت مواد فأوردت معظمها فيه ووجدت بناء للمفعول منه ماورد مكسورا كجاء محىء محيئا وشاب رأسه مشيبا وغاب عنه معنيابات مبيتا وزاده مزيدا وسار مسيرا وصار مصيرا وحاض محضا وباعه مبيعا وقال مقبلا أى قبولة فهذه عشرة انفردت بالكسر ومنه ما جاء بالوجهين كهاب اللثام معيا ومعابا أى صار ذا عيب وعاش معاشا ومعيشا وحاص عنه محاصا ومحضا وكال الطعام مكالا ومكिला ومال يميل بمالا ويميلا فهذه خمسة

ولم أظفر بفتح لم يشار كالكسر وباقي الواو لم يسمع بناء الفعل منها لا مفتوحا ولا مكسورا ومقتضى مذهب الجمهور أن يصاغ الفعل منها مفتوحا للمصدر مكسورا للظرف فيقال مثلاً طاب يطيب مطاباً للمصدر ومطياً للظرف ومقتضى ما اختاره في التسهيل أن لا يفتح له بناء الفعل إلا بفتح ومقتضى قاعدة العربية من حيث إن العول فيها على الاستقراء وهو الذي أراه أن يحمل الفعل منه مكسورا مطلقا سواء أريد به المصدر أو الظرف لما قدمته من أني لم أظفر بما انفرد بالفتح وظفرت بعشرة أوزان انفردت بالكسر وخمسة مشاركا ولأن القاعدة أنهم يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو والفعل من ذوات الواو مفتوح مطلقا للمصدر والظرف كالمآب والتاب والعاذ والمزارو والمغاز والله تعالى أعلم ثم أشار إلى بناء المصدر لليحي والظرف من كل فعل زائد على الثلاثة بقوله (وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صنع منه المفعول (٦٣) أو مفعول جملا) أي ويصاغ غير الثلاثي

رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا للدلالة على مصدره لليحي أو ظرفه اللذين صيغ لهما الفعل والمفعول من الثلاثي وزن اسم المفعول من ذلك الفعل فتقول أفتت مقاما بضم الميم أي أقامته وهذا مقام زيد أي مكانه أو زمانه وكذا انطلقت منطلقا أي انطلاقا وهذا منطلق زيد أي موضعه أو وقته .

﴿ فصل في بناء المفعلة ﴾
وصفا للمكان (للدلالة على

الكثرة) (من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة كمثل مسبعة) أي وتصاغ المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعيان وصفا للأرض التي كثر فيها ذلك كقولهم أرض مسبعة ومأسدة أي كثيرة السباع والأسد وليس لهذا البناء مادة فعل أصلية ولا

يصاغ إلا من اسم ثلاثي الأصول كسبع وأسد أو من زائد وأصله ثلاثة بعد حذف زائد وهو معنى قوله (والزائد اختزلا) من ذي المزيد كقناة

في الحيض بالمصدر أي الحيض وبالظرفية الزمانية أي زمانه ولا بد فيها من تقدير مضاف أي فاعتزلوا وطء النساء وإلا أدى إلى الاعتزال مطلقا قال في الظاهر أن هذا الكلام جرى في عرف الاستعمال مراداً به ما هو مقصود من النساء فلا حذف ولا إجمال وقسره ابن عباس والحسن بموضع الدم فيكون ظرف مكان (فان قيل) المحل نفسه ليس أذى (قلنا) هو عندهما من قبيل إطلاق المحل وإرادة الحال مجازا أمر سلا إذ الدم أذى وفيه مبالغة بأن ينتهي عن ذلك المحل بكل وجه وتفسيره ما رضى الله عنهما يقتضى الاستمتاع بما دون الفرج بما تحت الإزار فنهى عند القائل به من باب سد الذريعة (قوله) ولم أظفر بفتح لم يشار كالكسر) فيه قصور بل سمع ذكر في منه المطار والشار وغيره النال وجعله كفرح وعينه ياء قول الناظم (وكاسم مفعول) ذكر هذا هنا إنما هو على جهة التبرع لأن الترجمة معقودة لمفعول ومفعول وهما من الثلاثي قول الناظم (من اسم ما كثر) كما يصاغ مفعلة للدلالة على الكثرة يصاغ أيضا وصفا لما كان سببا للكثرة الشيء من اسم ذلك الشيء كالسواك مطهرة للفم أي بسبب كثرة طهارته (قول الشارح أي كثيرة الأفاعي) قد اختلف في اشتقاق أفعى فقال أبو علي مشتقة من يافع وابن جني مشتقة من فوعة السم أي حرارته وغيرهما من مادة الأفعوان من غير نقل ووزنه على الأول أيفع وعلى الثاني أفوع وعلى الثالث أفعل ثم نقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موطن لامة قول الناظم (ومفعلة) لا يريد أنه لا بد من من التاء بل يجوز التاء وعدمها لأنه فعل متصرف وصفه منه فيجريان على مذكر كما يجريان على مؤنث ثم ظاهره عدم القياس وصرح ابن يعقوب بقياسه على ذلك بكثرته (قول الشارح أرض مشعبة ومعقربة) بصيغة اسم المفعول فيهما وهي رواية سيويوه وحكي أستاذة أبو زيد الكسر بصيغة اسم الفاعل واقتصر عليه في الصحاح والمصباح وأطلق في القاموس فشمل اللغتين واعترضه محشي في بأنه تقصير في الضبط وإيقاع في الوهم قائلا وهو بكسر الهمزة والراء على صيغة اسم الفاعل واستدل على ذلك بكلام الصحاح والمصباح وفيه نظر بل أطلق ليعلم اللغتين على أن الدماميني قال في شرح التسهيل ينبغي أن يقرأ بالفتح فان سيويوه أثبت من غيره وإن كان أبو زيد أستاذة حكى الكسر لأن سيويوه أصدق وقد أشار إلى اللغتين في مبلغ الآمال بقوله :

حكى الثقات عنهم مشعبة * بصيغة المفعول مع معقربة * بوزنه أيضا بالكسر أي

﴿ تنبيه ﴾ سمع أيضا أرض معقرة كمرحلة وهو شاذ من وجهين صوغه من غير الثلاثي واسقاط بعض الأصول لغير علة والحق كما قال الدماميني أن قولهم معقرة من العقر الذي هو الجرح لأن الأرض التي تسكون فيها العقارب يكثر فيها العقر قول الناظم ﴿ فصل ﴾ (كفعل) عقد هذا الفصل لأسماء الآلة وهي أسماء اشتقت من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل ثم إنها أسماء عين ليست صفة ولا مصدرا ولا ظرفا بمنزلة السوط والعصا وإن كان منها ظرفا كالحلب فانه وعاء وقوع الحليب من

أي كأرض مفعلة أي كثيرة الأفاعي ومقتضى أي كثيرة التشاءور وما صاغوا من ذلك فلارباعيا فقالوا أسبعت الأرض فهي مسبعة بوزن اسم الفاعل وأغشبت فهي مشعبة وهو معنى قوله (ومفعلة) وأفعلت عنهم في ذلك احتملا) ويمتنع صوغ هذا الوزن من اسم رباعي الأصول إلا نادرا وهو معنى قوله (غير الثلاثي من ذا الوضع مختنع * وربما جاء منه نادر قبلا) أي فلا يصاغ من نحو ضفدع وسفرجل إلا ما حكاه سيويوه من قولهم أرض مشعبة ومعقربة أي كثيرة الثعالب والعقارب والله تعالى أعلم . ﴿ فصل في بناء الآلة ﴾ التي يعمل بها (كفعل وكفعل ومفعلة * من الثلاثي من اسم ما به عملا) أي ويصاغ من الفعل الثلاثي اسم آلة الفعل التي يعمل بها على وزن مفعول ومفعول ومفعلة بكسر الليم وفتح العين في الثلاثة كالحلب والقدرح والمسبحة والمسجدة والمصباح والمفتاح وهذا هو القياس وشذ من ذلك أوزان أشار إليها بقوله

(شد الدق ومسقط ومكحلة * ومدهن منصل والآت من نخلا) أى هذه الأوزان شدت بالضم وهى ستة . الأول للدق وهى الآلة التى يدق بها . الثانى المسقط وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط بالفتح وهو الدواء الذى يصب فى الأنف . الثالث المكحلة وهو الإناء الذى يجعل السكحل فيه وأما السكحل والسكحال بالكسر على القياس فهو الليل الذى يكتحل به . الرابع المدهن وهو الإناء الذى يجعل فيه الدهن . الخامس النصل وهو من أسماء السيف . السادس النخل وهو ما ينخل به الدقيق ثم إن لزوم الضم فى هذه إغناها إذا أطلق الاسم عليهن تشبيها لهن بأسماء الأعيان وأما إذا قصد بهن الاشتقاق مما عمل بها فإنه يجوز فيهن مراعاة القياس وهو الراد بقوله (ومن نوى عملا بهن جاز له * فيهن كسر ولم يعبا بمن غذلا) أى فيجوز أن يقال دقته بالمدق ونخلته بالنخل بكسر الميم وهذه المسألة من زيادتهن على التسهيل ومعنى يعبا لم يسال بمن غذلا بالذال المعجمة أى بمن لامة وقد نهيت فى الشرح على أنه زاد فى التسهيل المحرصة وهو الإناء الذى يجعل فيه الحرض بضمتين وهو الأشنان ولكن (٦٤) لم يذكر فيها الجوهرى وصاحب القاموس إلا القياس والله أعلم . (وقدوفيت بما قدرت منتهيا *

فالحمد لله إذ مارته كمال) أى وقدوفيت بماقد وعدت به من النظم المحيط بالمهم من هذا العلم منتهيا أى بالآلهة النبوية فيه وذلك فضل من الله مقتضى للحمد فالحمد لله على كماله وميم كمل مثله (ثم الصلاة وتسليم يقارنها * على الرسول الكريم الخاتم الرسلا) أى ثم بعد حمد الله الصلاة والتسليم المقارن لها على الرسول إلى الخلق أجمعين وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الكريم المنزلة عند الله تعالى الخاتم النبئين عليهم الصلاة والسلام أجمعين فخم نظمهم بالحمد لله كما بدأ بهما (وآله الغر والصحب الكرام ومن *

الصرع فإنه لم يقصد إليه من هذه الجهة ولكن من جهة الاستعانة به فلذا عد الآلة فلوأريد المعنى السابق فتح أوله ثم الناظم ذكر مفعلة القرون بالهاء مع المجرد فظاها أنها مستوية فى القياس عنده وحكى الجار رضى الخلاف فى اقتباس القرون ولم يذكر مفعال لأنه غير مطرد كما قال أبو حيان والدامينى وقوله (شد الدق) الظاهر أن هذه الألفاظ الست ليست من قبيل أسماء الآلة وإغناهى أوعية كالزود وهو مذهب سيويه وذلك أن كلامها اسم لعنى فالمدن اسم لوعاء الدهن جعل فيه أملا ولو جعل الدهن فى غير ماسمى ذلك الغير مدنها كالبطة تسمى بهذا الاسم ولو لم يجعل فيها الزيت ولو جعل الزيت فى غيرها ماسمى بذلك وكذلك فى جميعها بخلاف الضرب اسم آلة الضرب فاتها تطلق على السوط والعصا وكل ما يضرب به حالة التلبس بالفعل أو بعده كان معدله كالسوط والدرء أولا (قول الشارح بالضم) أى فى أولها ونالها (قوله وهى الآلة التى يدق بها) نحو فى القاموس والصحاح وهو على هذا اسم آلة حقيقة قال فى وعاء يدق فيه فان عنى به ما يجعل به الدق فكونه اسم آلة ظاهر وإن عنى ما يقع فيه الدق فهو ظرف للدق إلا أن الظرف قد يعد آلة كما تقدم إذ لولاها ما حصل الدق (قوله الليل) أى الرود (قوله تشبيها لهن بأسماء الأعيان) أى الغير للشتقة نحو هذه مكحلة ومقص واشترت مكحلة ومنخلا (قوله وأما إذا قصد بهن الاشتقاق) أى بأن علفت بالفعل الذى اشتقت منه نحو نخلته بالنخل والله تعالى أعلم بالصواب وإليه الرجوع والمآب . (قال مقبده) العبد الفقير إلى رحمة مولاه ، الوجلى من سوء ما جنت يده ، محمد الطالب بن حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلى النجار القاسمى الدار : كان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الخميس منتصف ربيع الأول النبوى الأزهر ، سنة تسع وأربعين ومائتين وألف ، وأسأله سبحانه أن يحتم لنا بالحسن ، ويحفظنا من أهل القم الأسنى ، بحاج خاتم النبئين وخاتمهم صلى الله عليه وسلم وعلى آله صلاة لاتمام لها إلى يوم البعث والنشور ، انتهى وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

إياهم فى سبيل الكرمات تلا) أى والصلاة أيضا مع التسليم بالنسبة على آله الغر جمع أغر وهو السيد المقدم وغرة كل شىء أوله وخياره وعلى صحبه الكرام المنزلة عند الله تعالى وضد الكرم هنا المهين بفتح الميم ومنه : ومن يهن الله فما له من مكرم * ومن يكرم الله فما له من مهن وعلى من تبعهم فى سبيل المسكرات جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الكرم وما تعظم به المنزلة عند الله تعالى فإن أكرمكم عند الله أتقاكم ويدخل فى ذلك من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين (وأسأل الله من أثواب رحمته * سترا جميلا على الزلات مشتملا) الأثواب جمع ثوب وهو استعارة والستر بكسر السين الثوب الساتر والفتح المصدر والاشتغال على الشىء الإحاطة به من جميع جهاته وكأنه قال أسأل الله المغفرة لدنوى لأن المغفرة الستر بفتح السين (وأن ييسر لى سعيأ كون به * مستبشرا جذلا لا بأسرا وجلا) أى أسأله المغفرة لما مضى وأن ييسر فيما يأتى من عمرى سعيأ أى عملا صالحا كون به يوم القيامة من الوجوه المسفرة الضاحكة المستبشرة الراضية لسعيها لامن الوجوه الباسرة والباسر الكالج والجذل الفرح والوجل الخائف نسأل الله تعالى أن يحقق له ما رجاه وأن يؤمنه بما غشاه عنه وكرمه آمين وإيانامه والمسلمين أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين